



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تأثير عوائد الطاقة على متغيرات السياسة النقدية في العراق دراسة قياسية للمدة 2000-2020

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي
جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

مقدمة من قبل الطالب

علي سعيد نور الطالقاني

بإشراف

أ.م.د هاشم جبار الحسيني

2022 م

1443 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنْسَ
نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ
وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

سورة القصص: الآية 77



الإهداء

إلى من وجدناه في 25 تشرين الأول..... وطني الحبيب

الشبية المباركة، اغلى ما لدي في هذه الدنيا..... والدائي

إلى رفيقة دربي في الحب والأمان..... زوجتي

إلى بكر أخي الكبير وريعتة من الدنيا..... ألق

إلى أخواتي الصغيرات وكل من دعالي بالخير في كل أعمال حياتي

أهديكم ذلك العمل المتواضع.

الباحث

شكر وإمتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد سيد المرسلين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين.

بعد التوفيق والسداد في إنجاز هذا البحث، لا بد من تقديم الشكر الجزيل والعرفان الكبير لكل من ساندني في عتبي الدراسية هذه متقدماً بالشكر والإمتنان لإستاذي الفاضل المساعد الدكتور (هاشم جبار الحسيني) لقبوله الإشراف على رسالتي ولما قدمه من علم وافر ونصيحة مستمرة طوال مدة تدريسه لي وإشرافه على الرسالة، فكان له الأثر الأكبر في مساندتي وإتمام بحثي على أتم وجه. أسمى آيات الشكر والتقدير إلى السيد رئيس لجنة المناقشة وأعضائها، لتحملهم عناء قراءة البحث ومناقشته بصورة علمية دقيقة، مع الإعتراز بأرائهم وتوجيهاتهم القيمة التي ستضيف لهذا البحث المتواضع رصانته العلمية السليمة، كما ويسرنني أن أشكر جميع أساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية وإلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور (علاء فرحان طالب)، والأستاذ المساعد الدكتور رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية (كمال كاظم الشمري) لدوره في التشجيع وتقديم النصيحة الدراسية طوال مدة البحث، ولا أنسى الشذرات الخالدة التي تفضل بها الاستاذ المساعد الدكتور (امير علي الموسوي)، كما وأتقدم بوافر الشكر للأستاذ المساعد الدكتور (علاء محمد ظاهر) خالي العزيز الذي وقف معي وشجعني لإكمالي دراستي.

أخير كل الود والشكر والتقدير لاتكفيه أسطر هذه الورقة البيضاء للعائلة الكريمة مبتدأً بوالدي العزيز و والدي وأختي الأعزاء لدورهم في توفير البيئة الدراسية المناسبة وتوفير احتياجاتي وتحملهم أعباءها المادية والنفسية سعياً منهم لإكمالي دراستي هذه، ومن دواعي سروري أن أذكر مع عائلتي الكريمة الأستاذ المساعد الدكتور (أحمد كاظم بريس) لدوره الأبوي والعلمي الذي سيبقى طاغياً في جوهرة البحث.

ختامها مسك لزوجتي العزيزة نصفي الثاني (زمن محمد الرماحي) والتي بجهودها ومتابعتها المتواصلة أنجزت بحثي، متفضله علي مع عائلتها الكريمة وأخيها الأكبر الأستاذ (علاء محمد الرماحي). وأستميح العذر لكل من كان له إسهام بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في إنجاز هذا البحث المتواضع وفاتني ان اذكره في هذا الشكر والعرفان ومن الله التوفيق.

الباحث

الملخص

يعد العراق مثالا تقليديا للتناقض بين وفرة الموارد الطبيعية وتشوه نتائج التنمية الاقتصادية وتطور الهيكلية المالية والنقدية، وعلى الرغم من كون العراق الخامس عالميا بإحتياطي النفط الخام وبنسبة 11.3%، والرابع عربيا بإحتياطي الغاز الطبيعي وهو ما يمثل 1.9 من إحتياطيات العالم المؤكدة، فضلاً عن إن العراق ثاني أكبر بلد منتج للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وبنسبة 14.21% من إحتياطي الدول المصدرة، بوسط كل هذه الوفرة من موارد الطاقة الطبيعية، إلا إن السياسات الإقتصادية التي تعنى بملف الطاقة في العراق قد فشلت إلى حد كبير في الإرتقاء إلى مستوى التوقعات والطموحات، ولازال يركز على النظام الإقتصادي الأحادي الجانب بدون أن يطور أو يستثمر العوائد المتأتية من قطاعات الطاقة بما يخدم المصلحة العامة، وهذا ما أدى إلى إنخفاض القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية الأخرى، وعليه بقي العراق يصراراً على تقلبات وصددمات التغير في عوائد الطاقة، وحبس تغيرات الأسعار العالمية في أسواق الطاقة.

ومن منطلق الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع الطاقة العراقية، فقد هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر الذي تتركه صدمات عوائد الطاقة على متغيرات السياسة النقدية للعراق، وذلك عبر قياس علاقة الإرتباط والأثر بين عوائد الطاقة العراقية والمتمثلة بالمتغيرات المستقلة للدراسة (النفط والغاز)، و متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة بالمتغيرات التابعة والتي تتضمن عرض النقد بمفهومية الأول والثاني والتضخم وأسعار الصرف في السوق الموازية، ثم أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر وأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق، إعتقاداً على بيانات الدراسة والتي تتضمن (17) سنة لعوائد النفط الخام، و (36) شهراً لعوائد الغاز الطبيعي، عن طريق إستخدام مجموعة من التحليلات القياسية بوساطة البرامج الإحصائية (SPSS20) و (EXCEL)، فضلاً عن إستخدام لغة البرمجيات الخاص (MATLAB) والذي استطاع الباحث في ضوءه، أن يصمم لغة برمجيات خاصة بقياس تأثير عوائد الطاقة بمفهومها العام على أي من المتغيرات الإقتصادية التي يرغب الباحث بدراستها، كالنقدية والمالية والإقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها (وجود علاقة إرتباط وأثر قوية طردية بين عوائد النفط العراقية وعرض النقد بالمعنى الضيق والمعنى الواسع)، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية في البلدان الربعية، حيث تشير النتائج الإحصائية إلى إن الفرضيات كان لها دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية المستخدم (5%). كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة أثر وإرتباط قوية عكسية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بمفهومية الضيق والواسع، وهو أمر مخالف لتوجهات النظرية الإقتصادية، مما يشير إلى وجود خلل في إنتهاج سياسة طاقوية خاطئة تتبعها الدولة في إدارة ملف الغاز الطبيعي، وهذا ما يجعلها متضاربة ومتعكسة مع العوائد المتأتية من تصدير الغاز الطبيعي. وقد أوصت الدراسة بضرورة إتباع سياسة إقتصادية وطاقوية إدارية رصينة من شأنها أن تعدل المشاكل الحاصلة في قطاع الطاقة العراقية بصورة عامة وقطاع الغاز الطبيعي بصورة خاصة، وعده منفذاً ثانٍ مهم، ينوع مصدر الدخل للإيرادات العراقية.

المصطلحات الرئيسية: عوائد الطاقة، عرض النقد، التضخم، أسعار الصرف ، أسعار الفائدة

فهرست المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية الكريمة
ب	الإهداء
ت	شكر وامتنان
ث	المخلص
ج	فهرست المحتويات
ح - خ	قائمة الجداول
د	قائمة الأشكال
10-1	الإطار العام للبحث
1	المقدمة
2	الدراسات السابقة
7	المنهجية
46-11	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للطاقة
11	المبحث الأول: الخلفية النظرية للطاقة
18	المبحث الثاني: نظريات اقتصاديات الطاقة
39	المبحث الثالث: أسواق الطاقة وآليات تحديد الاسعار
96-47	الفصل الثاني: واقع قطاع الطاقة العراقية وسياسته النقدية
48	المبحث الأول: الجانب النظري لواقع الطاقة العراقية للمدة 2000-2020
66	المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية
86	المبحث الثالث: العلاقة التفاعلية بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية في العراق
133-97	الفصل الثالث: الإطار العملي والتطبيقي للدراسة
98	المبحث الأول: الجانب التوصيفي للإنموذج القياسي
100	المبحث الثاني: التفسير العملي للتحليل القياسي
122	المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لعلاقات الاثر بين متغيرات الدراسة
136-134	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
134	الاستنتاجات
135	التوصيات
153-137	المصادر
	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	التسلسل
21	نماذج انظمة الطاقة	(1)
49	متوسط إنتاج النفط اليومي للعراق 2000-2018	(2)
50	الإحتياطي المؤكد من النفط الخام في العراق مليون برميل سنويا للمدة 2000-2018	(3)
51	توزيع أهم الحقول النفطية في العراق	(4)
53	الطاقة التكريرية النفطية الإجمالية للعراق 2000-2020	(5)
60	الإحتياطي العراقي من الغاز الطبيعي للمدة 2000-2018	(6)
61	إنتاج الغاز الطبيعي في العراق 2000-2018	(7)
62	إنتاج الغاز الطبيعي المسوق 2000-2018	(8)
63	إنتاج الغاز المسال 2000-2018	(9)
63	الكميات الإجمالية المنتجة والمستثمرة والمحروقة من الغاز المصاحب لعام 2018	(10)
63	الكميات الإجمالية المنتجة والمستثمرة والمحروقة من غاز القبة لعام 2018	(11)
64	الكميات الإجمالية المنتجة والمستثمرة والمحروقة من الغاز الطبيعي خلال العام 2018	(12)
74	المكونات الأساسية لأقسام عرض النقد	(13)
99	متغيرات الدراسة	(14)
100	عينة بيانات العوائد السنوية للنفط الخام وعرض النقد بالمعنى الضيق والواسع	(15)
101	عينة بيانات العوائد الشهرية للغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الضيق والواسع	(16)
102	نتائج علاقة الارتباط بين عوائد الطاقة (النفط و الغاز الطبيعي) كمتغير مستقل وعرض النقد بالمعنى الضيق كمتغير تابع	(17)
105	نتائج علاقة الارتباط بين عوائد الطاقة (النفط و الغاز الطبيعي) كمتغير مستقل و عرض النقد بالمعنى الواسع كمتغير تابع	(18)

107	الدفعات المالية المقدمة من وزارة المالية إلى شركة غاز الجنوب	(19)
107	عينة بيانات معدلات التغير في عوائد النفط السنوية مع معدلات التضخم	(20)
108	عينة بيانات معدلات التغير الشهرية في عوائد الغاز الطبيعي مع معدلات التضخم	(21)
109	نتائج علاقة الارتباط بين معدلات عوائد الطاقة كمتغير مستقل و معدلات التضخم كمتغير تابع	(22)
111	عينة بيانات معدلات التغير في عوائد النفط السنوية مع أسعار الصرف في السوق الموازية	(23)
112	عينة بيانات معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي الشهرية مع أسعار الصرف في السوق الموازية	(24)
113	نتائج علاقة الارتباط بين معدلات عوائد الطاقة كمتغير مستقل وأسعار الصرف في السوق الموازية كمتغير تابع	(25)
115	عينة بيانات معدلات التغير السنوية في عوائد النفط الخام مع اسعار الفائدة على ودائع التوفير	(26)
116	عينة بيانات معدلات التغير الشهرية في عوائد الغاز الطبيعي مع اسعار الفائدة على ودائع التوفير	(27)
117	نتائج علاقة الارتباط بين معدلات التغير في عوائد الطاقة كمتغير مستقل وأسعار الفائدة على ودائع التوفير كمتغير تابع	(28)
118	عينة بيانات معدلات التغير السنوية في عوائد النفط الخام مع اسعار الفائدة على الودائع الثابتة	(29)
119	عينة بيانات معدلات التغير الشهرية في عوائد الغاز الطبيعي مع اسعار الفائدة على الودائع الثابتة	(30)
120	نتائج علاقة الارتباط بين معدلات عوائد الطاقة كمتغير مستقل واسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة اشهر كمتغير تابع	(31)
123	بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر عوائد الطاقة على عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)	(32)
125	بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر عوائد الطاقة على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)	(33)
126	بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر معدلات تغير عوائد الطاقة على معدلات التضخم	(34)
128	بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر معدلات التغير في عوائد الطاقة مع أسعار الصرف في السوق الموازية	(35)
130	بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر معدلات التغير في عوائد الطاقة مع أسعار الفائدة على ودائع التوفير	(36)
132	بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر معدلات التغير في عوائد الطاقة مع أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر	(37)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
9	المخطط الفرضي للدراسة	(1)
20	نمو الإستهلاك العالمي للطاقة عبر القرن	(2)
28	استهلاك النفط من داخل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي	(3)
28	استهلاك النفط من خارج منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	(4)
31	اجمالي المعروض العالمي من الطاقة حسب النوع للمدة 1990-2018	(5)
33	احتياطات النفط العالمية خلال المدة 2009-2018 لدول أعضاء أوبك وخارج أوبك	(6)
36	الإستهلاك النهائي للغاز الطبيعي في العالم للمدة 1990-2018 وحسب القطاعات	(7)
39	تاريخ نفط برنت 1970-2010 وأهم الأحداث	(8)
43	حركة الأسعار الإسمية لبعض أنواع النفوط	(9)
69	استراتيجية تحقيق أهداف السياسة النقدية	(10)
70	أثر تخفيض معدل إعادة الخصم من قبل البنك المركزي	(11)
79	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	(12)
90	نمو السيولة المحلية M2	(13)
92	تطورات أسعار الصرف في السوق الموازي للعراق للمدة 2004-2020	(14)
104	العلاقة العكسية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الضيق	(15)
106	العلاقة العكسية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الواسع	(16)
110	علاقة الارتباط الغير معنوية بين معدلات التضخم ومعدلات التغير بعوائد النفط الخام	(17)
114	العلاقة الغير معنوية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام و معدلات اسعار الصرف في الاسواق الموازية	(18)

المقدمة

يُعد العراق من أكثر بلدان الشرق الأوسط اعتماداً على عوائد الطاقة في تحفيز النشاط الإقتصادي والتمويل الحكومي، ويُعد النفط أهم أداة عراقية لهذا التمويل، بحيث أصبحت حركة التنمية الإقتصادية تعتمد بشكل كبير على عوائد النفط الخام بالدرجة الأساس، وصار إستقرار سياسته النقدية والمالية مرهوناً بإستقرار عوائد النفط الخام وهو المصدر الوحيد لتوفير الإحتياطي من العملة الأجنبية، وقد كشفت العديد من الدراسات الإقتصادية داخل العراق وخارجة، إن ثروة العراق من الطاقة لم تنعكس بصورة إيجابية على تحسين النظام الإقتصادي بصورة عامة وتنظيم سياسته النقدية بصورة خاصة عبر تفعيل الأدوات النقدية المناسبة لتحقيق أهم أهداف هذه السياسة والمتمثل بإستقرار المستوى العام للأسعار وكبح جماح التضخم والبطالة، فمنذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين تزايدت المعدلات المالية المتأتية من تصدير النفط الخام، إلا إن أغلب النتائج تشير إلى التباطؤ الكبير في عملية التنمية، نتيجة للسياسات الإقتصادية الخاطئة التي بقي الكثير من قوانينها نافذاً حتى اليوم، مما سبب ضعفاً كبيراً وإختلالاً في أداء السياسة النقدية بصورة خاصة والسياسة الإقتصادية بصورة عامة، ولسنين طويلة أهمل العراق مصدر الغاز الطبيعي والذي يعد أحد أهم الموارد الطبيعية الساندة للنفط الخام وفي تنويع مصادر الدخل، إذ ما تم وضع الخطط والدراسة المناسبة وإبرادة حرة، سيكون منفذ مهم لتعظيم إيرادات العراق المالية، وبظل تزايد الطلب العالمي عليه، كونه من المصادر النظيفة والصديقة للبيئة، هذا بالإضافة إلى إنه أثبت جدارته في تشغيل العديد من أدوات الطاقة العالمية.

واستناداً إلى مشكلة الدراسة فقد تم وضع فرضية رئيسية خاصة بعوائد الطاقة العراقية، تتفرع منها مجموعة من الفرضيات الفرعية تتوزع على النفط الخام والغاز الطبيعي، إذ سيتم إختبارها بالنتائج المستخرجة من البرامج الإحصائية ثم محاولة كشف العلاقة التفاعلية بين كل من عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية، بعد تحليلها ودراستها.

وقد قسمت الدراسة على أربعة فصول، الفصل الأول تضمن الإطار النظري والمفاهيمي للطاقة بثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول الخلفية النظرية للطاقة، والثاني نظريات إقتصادية الطاقة، أما الثالث فقد تضمن أسواق الطاقة وآليات تحديد الأسعار، وجاء الفصل الثاني تحت عنوان واقع الطاقة العراقية وسياسته النقدية، والذي تضمن ثلاثة مباحث، الأول الجانب النظري لواقع الطاقة العراقية، والثاني الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية، فيما درس المبحث الثالث العلاقة التفاعلية بين عوائد الطاقة العراقية ومتغيرات السياسة النقدية، وقد شمل الفصل الثالث التحليل القياسي والتوصيفي لعوائد الطاقة العراقية ومتغيرات السياسة النقدية، أما الفصل الرابع فقد شمل الاستنتاجات والتوصيات.

بعض الدراسات السابقة

تمهيد:

تضمنت العديد من الدراسات والبحوث التي تطرقت إلى موضوعة النفط بصورة منفردة وتأثيره على جوانب مختلفة من الإقتصاد العراقي، وبالأخص في مجال السياسة المالية، كون النفط يساهم بتشكيل نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة العامة التي تعتمد على عوائد النفط الخام المصدر، ونفس الأمر إنطبق على موضوعة الغاز، ولكن بصورة قليلة جدا، كمتغير له تأثير كبير على الإقتصاد العراقي وبالخصوص في رقد الموازنة بعوائد مالية جديدة تخلصه من العجز المتكرر فيها، فضلاً عن كونه مصدرا جديدا للتوزيع، لكن لا توجد دراسة قد أخذت جانبي النفط والغاز كمصدر للطاقة العراقية بصورة عامة، كونها متغيرين مستقلين يؤثران على متغيرات السياسة النقدية، وبالخصوص على عرض النقد وأسعار الصرف، لأنهما الأداتان اللتان تعتمد عليهما السلطات النقدية في السيطرة على التضخم وتحقيق إستقرار في المستوى العام للأسعار لذا ستقتصر الدراسات السابقة على أبرز الموضوعات التي درست النفط أو الغاز في تأثيرهما على جانب السياسة المالية او النقدية، وبما ينسجم مع منهجية وأهداف البحث.

أولاً: بعض الدراسات العربية الخاصة بالنفط والغاز

1-دراسة (السلطاني،2010)	
عنوان الدراسة	دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الإقتصادية في العراق للمدة 1951-2008
هدف الدراسة	معرفة كيف إن عوائد النفط وضعت تحسنا نسبيا في مستوى معيشة الأفراد ولاسيما في فترات إرتفاع أسعار النفط الخام، وبنفس الوقت لم تساهم في بناء منظومة إقتصادية رصينة، بل صرفت اغلبها كنفقات تشغيلية.
مجتمع الدراسة	العوائد النفطية العراقية.
ادوات جمع البيانات	إستنتاجية إستقرائية، فضلا عن التحليل الوصفي والبياني.
ابرز النتائج	1-إن التنمية الإقتصادية ليست هي الحاجة الوحيدة للعراق، والتي يجب على عوائد النفط إشباعها. 2-لم تستغل عوائد النفط في تحقيق فائض إقتصادي ولم تحدث أي تراكم رأسمالي للتنمية.

أبرز التوصيات	1- يجب على السياسة النفطية في العراق أن تكون تحت إدارة وطنية مستقلة ضمن استراتيجية وطنية برؤية مستقبلية. 2- الإسراع بإرجاع تفعيل قانون شركة النفط الوطنية بقرار من مجلس الوزراء وتفعيلها وفق مبدأ المنافسة.
أوجه الاختلاف	1- الحدود الزمانية للدراسة 2- إدخال عوائد الغاز الطبيعي كمتغير مستقل يؤثر على السياسة النقدية للعراق.

2- دراسة (حسين، 2018):	
عنوان الدراسة	أثر تغيرات أسعار النفط على الإستقرار النقدي في العراق للمدة 2003-2016
هدف الدراسة	التركيز على تغيرات أسعار النفط في الاسواق العالمية، والتي بدورها أثرت وبشكل كبير على مؤشرات الإستقرار النقدي في العراق.
مجتمع الدراسة	أسعار النفط في الأسواق العالمية.
ادوات جمع البيانات	تحليلية وصفية.
أبرز النتائج	يعد العراق من اكثر الاقتصادات تائرا باختلال العلاقة بين التيار النقدي الذي شهد زيادة في كميات النقود وبصورة كبيرة وبين التيار السلعي الذي اتصف بمحدودية العرض الحقيقي من السلع والخدمات. 2- حجم الكتلة النقدية ينخفض او يرتفع مع التقلبات الحاصلة في اسعار النفط العالمية.
أبرز التوصيات	ضرورة إعتداد دور استثماري ايجابي يحرك الكتلة النقدية باتجاه السوق عبر تفعيل دور الجهاز المصرفي في حالة الايداع والاقراض.
أوجه الاختلاف	1- لم تتطرق الدراسة لأهمية الغاز الطبيعي بكونه أحد مصادر الدخل العراقية. 2- المؤشرات المستخدمة والحدود الزمانية.

3- دراسة (عبد المجيد، 2019):	
عنوان الدراسة	أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق للمدة 2004-2015
هدف الدراسة	التعرف على الأهمية والدور الذي مارسته السياسة النقدية في العراق للمدة 2004-2015 في تذبذبات أسعار النفط المستمرة.

مجتمع الدراسة	أسعار النفط العالمية
ادوات جمع البيانات	المنهج الإستقرائي
أبرز النتائج	سعت السياسة النقدية للعراق إلى إستقرار المستوى العام للأسعار عن طريق أسعار الصرف كونه رهينة للإيرادات النفطية التي تتعرض لتقلبات مستمرة.
أبرز التوصيات	1-تنويع مصادر الدخل للتخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي. 2-ضرورة تحقيق التعاون والإنسجام بين أهداف السياسة النقدية وأهداف السياسات الأخرى.
أوجه الاختلاف	1- إعتداد أسعار النفط كمتغير مستقل يؤثر على عمل السياسة النقدية للعراق. 2- الحدود الزمانية للبحث.

4: دراسة (حميد، 2020)

عنوان الدراسة	الإيرادات النفطية وإنعكاساتها على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2018-2003)
هدف الدراسة	هدف البحث هو التركيز على عوائد النفط العراقية ومحاولة إستثمارها لبناء تنمية مستدامة بالشكل الإيجابي للأجيال الحالية والمستقبلية.
مجتمع الدراسة	الإيرادات النفطية العراقية خلال المدة 2018-2003
ادوات جمع البيانات	تحليلية
أبرز النتائج	1- إرتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى إنخفاض نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى. 2- إعتداد العراق بشكل كبير على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة.
أبرز التوصيات	1- العمل على إنشاء صندوق سيادي للعراق بما يضمن الإستقرار السيادي للعراق. 2-إعطاء الاولوية الكاملة في توظيف عوائد النفط للنفقات الاستثمارية المحلية والإقليمية
أوجه الاختلاف	1- متغيرات الدراسة

ثانيا : الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Mehrara, at all, 2013)	
The Role of Oil Revenue Shocks in Iranian Economy, A TVP- VAR Approach دور صدمات إيرادات النفط في الاقتصاد الإيراني، باستخدام نهج TVP-VAR	عنوان الدراسة
تحليل صدمات العوائد النفطية على مختلف القطاعات الاقتصادية الإيرانية، باستخدام بيانات ربع سنوية للاقتصاد الإيراني من عام 1988، إلى 2011	هدف الدراسة
عوائد النفط الإيرانية.	مجتمع الدراسة
إحصائية تحليلية.	ادوات جمع البيانات
1- أنه في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، ظهرت الآثار الإيجابية لعائدات النفط في الغالب على قطاعي الصناعة والنفط ، ولم يكن لها أي تأثير تقريباً على قطاع الخدمات وتأثيراً سلبياً على القطاع الزراعي . 2- في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، كانت عائدات النفط أقل فاعلية نسبياً في القطاع الصناعي ، بينما كانت أكثر فاعلية في قطاعي الزراعة والخدمات	أبرز النتائج
ضرورة تحسين العلاقات الخارجية بما يساهم بفعالية أكبر لعوائد النفط الإيرانية جراء تصديرها لكميات كبيرة من النفط.	أبرز التوصيات
1- النموذج الإحصائي 2- المتغيرات التابعة للدراسة	أوجه الاختلاف

2- دراسة (Atiq-ur-Rehman Atiq,2014)	
Relationship Between Energy Prices, Monetary Policy and Inflation; A Case Study of South Asian Economies العلاقة بين أسعار الطاقة والسياسة النقدية والتضخم ؛ دراسة حالة لاقتصاديات جنوب آسيا	عنوان الدراسة
البحث في الآثار الجانبية لتقلبات أسعار النفط العالمية ودورها في التضخم المحلي والمعروض النقدي، وماهي الآثار المترتبة على عمل السياسة النقدية	هدف الدراسة
جنوب اسيا	مجتمع الدراسة

ادوات جمع البيانات	قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية، وهي سلاسل زمنية شهرية للفترة من 1/1/1980 إلى 30/12/2011
أبرز النتائج	1- إن كلاً من السياسة النقدية وأسعار النفط لهما آثار جانبية من حيث التكلفة على التضخم 2- إن استخدام السياسة النقدية الإنكماشية قد يؤدي إلى نتائج عكسية إذا تم استخدامه لتقليل الجهود التي دفعت للتخلص من أثر التضخم.
أبرز التوصيات	1- ضرورة تنظيم قطاع الطاقة في مدن جنوب آسيا، بما يتلائم من إنسجام وتوافق عمل السياسة النقدية لهذه البلدان.
أوجه الاختلاف	1- البيانات الإحصائية للدراسة. 2- المؤشرات المستخدمة كمتغير تابع.

3- دراسة (Taiwo,2020)	
عنوان الدراسة	Inflation, oil revenue, and monetary policy mix in an oil-dependent economy: empirical insights from the case of Nigeria التضخم وإيرادات النفط ومزيج السياسة النقدية في اقتصاد يعتمد على النفط : رؤى تجريبية في حالة نيجيريا
هدف الدراسة	البحث عن الآثار التي يمكن أن تتركها إيرادات النفط والتضخم على النمو الإقتصادي لدولة نيجيريا النفطية، وباستخدام نموذج الإنحدار الذاتي الموزع (ARDL)
مجتمع الدراسة	عوائد النفط النيجيرية
ادوات جمع البيانات	بيانات التسلسل الزمني للبلاد بين عامي 1981 و 2017
أبرز النتائج	1- إن الاعتماد المفرط على القطاع النفطي سيؤدي الى استبعاد مساهمة القطاعات الأخرى، وهو ما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للبلدان الريعية . 2- كما تكشف النتائج أن عرض النقود وأسعار الفائدة الحقيقية لهما آثار إيجابية كبيرة على النمو الاقتصادي ، في حين أن التضخم والاستيراد المفرط ، على العكس من ذلك لهما آثار سلبية على النمو الاقتصادي للفترة التي تمت مراجعتها.
أبرز التوصيات	إيجاد مصادر بديلة مستدامة لكسب النقد الأجنبي لضمان استقرار العملة المحلية التي تكون أحياناً عرضة للتقلبات في أسواق النفط العالمية، وتوجيه المزيد من الاستثمار نحو القطاع الزراعي لخفض فواتير الاستيراد الضخمة للمنتجات الغذائية والسلع الأخرى.
أوجه الاختلاف	1- الحدود المكانية والزمانية للدراسة. 2- التحليل القياسي والتوصيفي للدراسة.

منهجية البحث

تتضمن تحديد منهجية البحث في ضوء استعراض اهم فقراتها وهي (مشكلة البحث، أهمية البحث، هدف البحث، وفرضية البحث وحدود البحث والمخطط الزمني للبحث والأساليب الاحصائية المستخدمة في البحث، ادوات جمع المعلومات، منهجية البحث وهيكلية البحث) وعلى النحو الاتي:

اولا: مشكلة البحث

على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير مجال الطاقة العراقية وبالخصوص النفطية منها، في سبيل زيادة العوائد التصدير، إلا إن هذه العوائد لم يتم توظيفها بالصورة الصحيحة في كونها العنصر المهم لتفعيل عمل السياسة النقدية عبر التأثير على متغيراتها وجعلها أكثر فاعلية لتحقيق الاهداف التي تسعى إليها سياسة الحكومة المركزية.

فلا زالت هذه المتغيرات ذات فعالية وإعتماد أقل من المرجو بسبب ضعف أدوات السياسة النقدية في الإقتصاد العراقي، وعدم التنسيق بين السياسات الإقتصادية الأخرى، مما سبب أثرا على الأستقرار الإقتصادي بصورة عامة، لذا، فإن البحث يسلط الضوء على مجموعة من التساؤلات وهي:

- 1- هل توجد علاقة بين عوائد الطاقة في العراق ومتغيرات السياسة النقدية ؟
- 2- ما طبيعة العلاقة بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية ؟
- 3- ما مدى تأثير عوائد الطاقة في متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة ب(عرض النقد، معدلات التضخم ، معدلات أسعار الصرف ، معدلات اسعار الفائدة على ودائع التوفير والودائع الثابتة للمصارف العاملة في العراق)؟
- 4- ماهو مستوى ودرجة الأثر والإرتباط بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية في العراق؟

ثانياً: أهمية البحث

تعود أهمية البحث لمعرفة علاقة الأثر والإرتباط بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة 2000-2020 ، وذلك من خلال مجموعة من البرامج الإحصائية منها البرنامج الإحصائي SPSS، ولغة البرمجيات MATLAB ، بالإضافة إلى تحليل نتيجة العلاقة القياسية التي ظهرت في التحليل الإحصائي.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى:

- 1- معرفة حجم تأثير التغيرات التي تطرأ على عوائد الطاقة العراقية في متغيرات السياسة النقدية للعراق.
- 2- معرفة العلاقة التفاعلية لعوائد الطاقة في العراق على متغيرات السياسة النقدية وأثرها على النشاط الإقتصادي.
- 3- معرفة حجم الإنتاج والإيراد النفطي السنوي، وحجم الإنتاج والإيراد الشهري للغاز الطبيعي.
- 4- معرفة ميكانيكية عمل أدوات السياسة النقدية في العراق.
- 5- التعرف على لغة برمجة جديدة مصممة من قبل الباحث عبر لغة البرمجيات (MATLAB)

رابعاً: فرضية البحث

يستند البحث على فرضيتين رئيسيتين تنصان على :

H_0 : لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية

H_1 : توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية للعراق.

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسة مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي :

- أ- فرضية إختبار عوائد الطاقة مع عرض النقد بالمعنى الضيق M1
- ب- فرضية إختبار عوائد الطاقة مع عرض النقد بالمعنى الواسع M2
- ت- فرضية إختبار معدلات التغير في عوائد الطاقة مع إجمالي معدلات التضخم.

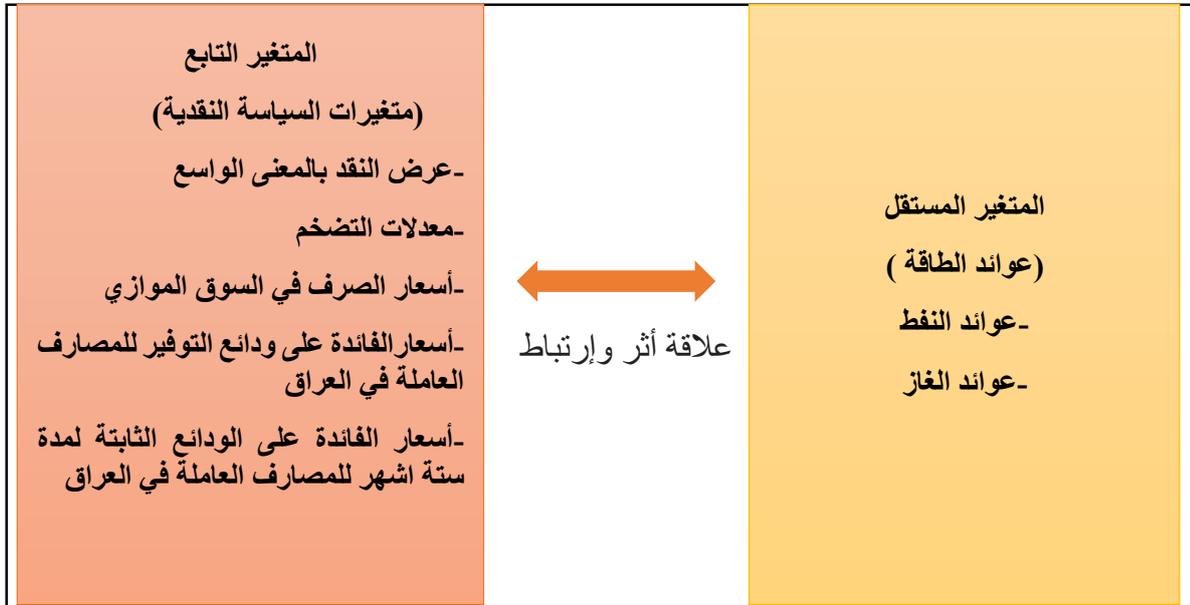
- ث- فرضية إختبار معدلات التغير في عوائد الطاقة مع إجمالي معدلات أسعار الصرف في السوق الموازية.
- ج- فرضية إختبار معدلات التغير في عوائد الطاقة مع إجمالي معدلات أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة ستة أشهر للبنوك العاملة في العراق.
- ح- فرضية إختبار معدلات التغير في عوائد الطاقة مع إجمالي معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير للبنوك العاملة في العراق.

خامساً: حدود البحث

- 1- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للجانب العملي على بيانات الطاقة المتمثلة ببيانات النفط وفق سلسلة زمنية الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020. وكذلك بالاعتماد على بيانات الغاز الشهرية لمدة 36 شهراً نظراً لعدم توفر بيانات الغاز السنوية لذلك اقتصر الباحث بالعمل على ال 3 سنوات الاخيرة وبصورة شهرية.
- 2- **الحدود المكانية:** تمثل الحدود المكانية للبحث بإختيار العراق كدراسة تحليلية وقياسية.

سادساً: المخطط الفرضي للبحث

إعتماداً على ما جاء في الأدبيات التي تخص متغيرات الدراسة (عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية) وبالرجوع الى مشكلة الدراسة وأهدافها تم بناء نموذج فرضي للدراسة يمثل طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها كما في الشكل (1) و الذي يتكون من ما يأتي:



الشكل رقم (1) المخطط الفرضي للدراسة

من اعداد الباحث اعتمادا على ادبيات الدراسة

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

اعتمد الباحث على برنامج التحليل الإحصائي **SPSS**، وتصميم لغة برمجيات خاصة بتأثير عوائد الطاقة عبر برنامج **MATLAB**، فضلاً عن للاستعانة برسم الأشكال البيانية بوساطة برنامج **Microsoft Excel**، للعلاقة بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية.

ثامناً: أدوات جمع المعلومات

1-**الجانب النظري:** اعتمد الباحث في تأطير الجانب الفكري على مجموعة من المصادر المتاحة و ذات صلة بموضوع الدراسة والمتمثلة بالكتب والرسائل و لاطاريح والبحوث العربية والأجنبية، كذلك بالاعتماد على مصادر الشبكة المعلوماتية (الإنترنت).

2-**الجانب العملي:** جمع الباحث البيانات من النشرات التي حصل عليها من شركة سومو العراقية لتسويق النفط الخام ومنتجاته، حيث حصل الباحث على بيانات سنوية لعوائد النفط الخام من سنة 2000 لغاية 2020، بالإضافة إلى بيانات شهرية لعوائد الغاز الطبيعي من 1/1/2018 ولغاية 31/12/2020 وكذلك بيانات متغيرات السياسة النقدية من موقع البنك المركزي العراقي.

تاسعاً: هيكلية البحث

تضمنت هيكلية البحث أربعة فصول رئيسة شكلت المادة الأساسية للبحث، إذ بحث الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للطاقة، حيث ركز المبحث الأول على الخلفية النظرية للطاقة، في حين تطرق المبحث الثاني إلى نظريات إقتصاديات الطاقة والنظريات الخاصة بتكوين النفط والغاز، أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى أسواق الطاقة وآليات تحديد الأسعار.

فيما بحث الفصل الثاني واقع الطاقة العراقية وسياسته النقدية، إذ ركز المبحث الأول على تطور الطاقة العراقية وواقعها الحالي، بينما تطرق المبحث الثاني إلى المفهوم النظري للسياسة النقدية، أما المبحث الثالث والأخير فقد تطرق إلى العلاقة التفاعلية بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية وضمن مدة البحث، أما الفصل الثالث، فقد تضمن الجانب العملي بإستخدام برامج التحليل الإحصائي ولغة البرمجيات، وقد تضمن الفصل الرابع والأخير التوصيات والإستنتاجات.

الفصل الاول

الإطار النظري والمفاهيمي للطاقة

المبحث الأول: الخلفية النظرية للطاقة

المبحث الثاني: نظريات إقتصاديات الطاقة

المبحث الثالث: أسواق الطاقة وآليات تحديد الاسعار

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للطاقة

تمهيد

كانت ولا زالت الطاقة أحد المقومات الرئيسة لقيام الحضارات والتطور العمراني والبشري، ولا زال الإنسان يسعى جاهداً حول مزيد من اكتشافات الطاقة لاستغلالها بما يخدم مصلحته الشخصية والمصلحة العامة، ولاسيما إن بعض الطاقات يتم توفيرها بالمجان مثل الطاقة الشمسية والمائية وطاقة الرياح، والطاقات الأخرى السائدة (الوقود الأحفوري) التي تعد العصب المسير للحاجة البشرية، وإنطلاقاً من أهمية الطاقة في مفاصل الحياة واستخدامها كمورد مالي تستعين به العديد من الدول المنتجة لتسهل أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية، سندرس في هذا الفصل أهم الجوانب النظرية والفكرية للطاقة، فضلاً عن آليات عمل أسواق الطاقة حول العالم.

المبحث الأول: الخلفية النظرية للطاقة

أولاً: موجز تاريخي عن الطاقة

تعددت وتوسعت أهمية مواضيع الطاقة في الحياة الأكاديمية والإجتماعية والسياسية، فهي لم تقتصر على مجالات معينة، ولم يختص بها أو يكتب عنها باحثون في الطاقة، بل تعدى الأمر لتصبح محمل إهتمام الجميع وتحت أنظار اغلب الباحثين بصرف النظر عن مكانهم الوظيفي أو تخصصهم الأكاديمي(عياش،1981:10). ورغم توسع وتعدد مراحل تطور الطاقة، إلا أنها عبر المسيرة التي عرفتها البشرية مرت الطاقة بعدة مراحل هي:

1- الوقود الحيوي أول طاقه عرفها الإنسان

منذ القدم وحتى أيامنا هذه، إعتمدت البشرية على مصدران رئيسان تستمد عبرهما الطاقة، الأول هو إرتفاع درجات الحرارة والإنصهارات من داخل كوكب الارض، أما الثاني فهو الإشعاع الشمسي القادم من خارج الكوكب، يعد المصدر الأول معياراً رئيساً للكائنات الغريبة التي تعيش في اعماق المحيطات وهو ليس بتلك الأهمية في تاريخ البشرية وتقلباتها، أما المصدر الثاني فهو أكبر مصدر للطاقة عرفته الكائنات الحية على كوكب الارض وأهم مصدر طبيعي غير مجرى تاريخ البشرية (Crosby,2006:2)، أول وقود عرفه الإنسان أتى من الكائنات الحية الذي يتحول الى طاقة بعد عملية التمثيل الغذائي(الايض)(penna,2019:4).

2- إكتشاف النار والسيطرة عليها

عبر مراحل العصور المختلفة، توصل الإنسان الى العديد من الاكتشافات الهامة والتي تركت بصمة واضحة في الحياة الإجتماعية والبيئية للإنسان المتطور عبر عصور التاريخ، وكانت النار اعظم هذه الاكتشافات وأكثرها أهمية.(القيسي،2019:455).

ومع مرور الوقت تعلم اسلافنا كيف يسيطرون على النار، وينقلونها من مكانا الى اخر، ومن المحتمل إنه شاهد الحرائق التي حدثت جراء اعمال الطبيعة مثل إرتفاع درجات الحرارة أو إنفجار البراكين وحدوث البرق وغيرها، لكنه لم يعر لها أي اهمية(vince,2020:33).

3- الفحم

على مدى آلاف السنين مضت غطت الانفجارات البركانية والتغيرات الجغرافية آلاف الأمتار من النباتات بطبقاتٍ سميكة من الطين الغريني، وبفعل الضغط والحرارة لجميع العمليات الكيميائية على مدى آلاف السنين تحول هذا الغطاء النباتي إلى فحم صخري متنوع بالمواد الغنية بالكربون (penna,2019:35).

وتوالى الإكتشافات والإستخدامات وزاد استهلاكه بعد الثورة الصناعية الكبرى في أوروبا، فقد تم إستخدامه في توليد الطاقة من البخار وصهر المعادن وصنع آلات جديدة (قاسم، 2004: 12).

تظهر السجلات الاوربية ان أول عملية إستخراج للفحم كانت في بلجيكا عام 1113م، وان أول شحنة للفحم كانت الى لندن عام 1228، وأول صادرات الفحم من منطقة تاييموث البريطانية، الى فرنسا بحلول عام 1325، وتعد إنجلترا أول دولة تحولت من إستخدام الوقود الحيوي النباتي الى الفحم الحجري كمصدر بديل للطاقة عبر القرنين السادس والسابع عشر، ومع زيادة الطلب على مصدر الطاقة هذه زادت عمليات الإستخراج من الفحم الحجري حتى وصل الى 10 طن في بداية القرن التاسع عشر، والمعروف إن عمليات إستخراج الفحم صعبة جدا وشاقة وتحتاج الى حفر عميقة تصل 300 متر، وهذا ما عرض حياة الإنسان الى الخطر جراء الاختناق بسبب العناصر الكيميائية السامة أو إحتراق المناجم بسبب تفاعلات الكبريت القابلة للاشتعال،(smil,2018:230).

4- النفط والغاز كمصدر بديل عن الفحم

بدأ الفحم الحجري بداياته كمصدر متوفر بكميات كبيرة غير محدودة، وهذا ما زاد من نشاطه وإستخداماته، وفتح الفرص الإقتصادية والإجتماعية والتطورات العمرانية والتكنولوجية في

مجالات الطاقة المختلفة، ومنذ هذا الصعود الكبير في ثورة الفحم الحجري، تزايدت المخاوف من ان ينضب مخزون الطاقة هذا، فضلاً عن الاضرار البيئية التي يولدها، فكان لابد من إكتشاف بديل جديد عن الفحم الحجري، يكون اسهل في عمليات الاستخراج واقل ضرراً على البيئة (بروغيماتر، 2017:7).

أدى إكتشاف النفط والغاز على مدى سنين طويلة إلى تطور النمو الحضاري وتسارع نمو العجلة الصناعية والزراعية، وادى هذا التطوير الى ترابط مشترك بين جميع الصناعات التتقنية والتكنولوجية نشاهده في بلدان العالم المتطورة، وعكس تطوره على الجانب الإقتصادي في رفع مدخولات الافراد لإنتشالهم من حالات الفقر (smil,2018:417).

5- الطاقة البديلة (المتجددة)

نتيجة للاستهلاك العالمي المتزايد لكل انواع الطاقة، ومخاوف نضوبها من فحم وبنط وغاز طبيعي، فضلاً عن تقلبات عوائد الطاقة من الناحية الإقتصادية للدول المصدرة، وإرتفاع اسعارها، سارعت العديد من الدول الصناعية المتقدمة في مجالات الطاقة والصناعات الحديثة، لتقليل الاستهلاك في مصادر الطاقة التقليدية، والاعتماد على طاقات بديلة حديثة، من شأنها ان تكون بديل مساعد للطاقة التقليدية، لذا فقد عمدت بعد توافر الجهود كافة، لتلبية الحاجات المستمرة للبشر ومن أجل الحفاظ على البيئة وعدم تلوثها جراء عمليات الإحتراق والإستخراج التي تحدثها الطاقات التقليدية، ومن الطاقات المستجدة أو البديلة، الأشعاع الشمسي المباشر لتوليد الطاقة الكهربائية عبر الألواح الشمسية الخازنة للطاقة، وإستخدام التوربينات المائية في توليد الطاقة لتحريك الآلات. (قاسم، 2004: 99-100).

ج- الطاقة النووية والكهربائية

يواجه عالم اليوم موقفاً صعباً في عملية الإسراف بالطاقة، ويتعرض لتهديدات نضوب مصادر الطاقة التقليدية عبر السنين القادمة، هذا فضلاً عن اعتماد بعض الدول على مصادر الطاقة المستوردة الذي يهدد نمو الدول بشكل كبير ويؤثر على كيانها الإقتصادي ومكانتها السياسية، ومن جانب آخر، يضع الوقود الإحفوري المجتمعات البشرية امام معضلة بيئية كبيرة، فعمليات احراق الفحم والبنط والغاز الطبيعي يزود العالم بنحو 84% من الطاقة المستهلكة، لكن هنالك ضرر انبعاث الغازات الضارة اثناء الإحتراق والتي تسبب تلوث البيئية وتغير كبير في المناخ، ومع تطور تقنيات المفاعلات النووية في أوائل الخمسينيات لقيت الطاقة النووية ترحيباً لأنها الحل البديل لمشكلات الطاقة في العالم، ويرى المؤيدون لاستغلال الطاقة النووية أن التقدم

العلمي والتكنولوجي وإرتفاع مستوى معيشة الشعوب فرض علينا أن نبحث عن مصادر جديدة للطاقة، ومع زيادة عدد المفاعلات تزايدت احتمالات الحوادث النووية واتهمت الطاقة النووية بأنها الطريقة الأكثر خطورة، وزادت المعارضة لها خصوصاً بعد حادثة (جزيرة الثلاثة أميال) في مارس 1979 بالولايات المتحدة الأمريكية، وحادثة تشيرنوبل في أبريل 1986، بالاتحاد السوفيتي السابق مما أدى إلى توقف بناء المفاعلات في عدة دول. (عبد الصبور، 2002: 62).

وفيما يخص الطاقة الكهربائية، فقد ابتكر العديد من العلماء قوانين متعددة اوصلتنا الى الطاقة الكهربائية وانظمتها المتعددة، وفي نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، اوصلت العبقريّة البشرية الطاقة الكهربائية الى كل منزل تقريبا، وصار إستخدامنا واعتمادنا عليها بشكل لا نستطيع إن نتخيل أو نتوقع حالنا بدون كهرباء، بالمصانع والمزارع والمتاجر والمدارس وكل ما هو متجذر بالمجتمع ونشاطاته اليومية والإقتصادية والإنتاجية صار يعمل بالكهرباء، لذلك عندما نعاني من إنقطاع التيار ندرك كيف تعتمد حياتنا على الكهرباء (El-Sharkawi, 2015: 1).

ثانيا : مفهوم وأهمية الطاقة

1- مفهوم الطاقة

معظم القواميس والمعاجم العربية والعالمية تعرف الطاقة على إنها " القدرة على أداء العمل"، وهو تعريف يجرّد الطاقة من غير العمل، فلولا العمل لا توجد الطاقة، وبطبيعة الحال فان هذا التعريف غير كامل أو غير مثالي على اقل وجه، للطاقة تحولات وأشكال متعددة تنجز من غير الاعمال، ولا يعني اغفال جانب أو صفة العمل ومفهومها في الطاقة، فالعمل ليس الشكل الوحيد للطاقة، لذا فإن تعريفها المثالي والاكثر قبولا هو " الطاقة هي خاصية للمادة التي يمكن تحويلها الى عمل أو حرارة أو اشعاع " بالمعنى الدقيق للكلمة (Ljubisa, 1997: 8).

ويعد الدكتور يوماس يونغ (1773-1829) وهو فيزيائي وطبيب بريطاني أول من استخدم هذا التعريف وصاغه، حيث اكد إن العمل المبذول في إنتاج اي حركة يتناسب مع الطاقة التي يتم الحصول عليها، وتم تناول ملاحظاته وتعريفها في مختلف المعاجم والقواميس العالمية حتى صار مرجعا ادبيا ودراسيا للكتب المنهجية (Hecht, 2019: 497).

أما علم الفيزياء فهي ليست شيء يمكن إدراة بالحواس البشرية المعروفة، فقد تظهر بعدة أشكال، منها الحرارية أو الحركية أو الضوئية، وفي موصلات التيار الكهربائي والتفاعلات النووية وحتى

التغيرات الطبيعية، واما استخدام كلمة (طاقة)، فيعتقد العلماء أنها أبسط وأسهل كلمة متوفرة يمكن إن نوضح عبرها مفهوم الطاقة(عبدالوهاب واخرون،1981: 21).

أما في الإقتصاد ومصطلحاته الإقتصادية فإن الطاقة تعرف على إنها جميع السلع والخدمات والموارد الخاصة بالطاقة، والتي تتضمن كميات وفيرة من الطاقة المادية، ومن سلع الطاقة على سبيل المثال النفط ومشتقاته من بنزين و وقود ديزل أو غاز طبيعي، حيث توفر هذه السلع الطاقوية خدمات وتسهيلات كبيرة للأنشطة البشرية في حياتهم اليومية(Bhattacharyya,2011: 2).

تعمل الطاقة على تغذية قطاعات الإقتصاد وتنشيطها، فهي المورد الأول للإنتاج والاستهلاك ثم الإستهلاك النهائي، ولا تزال أنظمة الطاقة في تغير مستمر وبمعدلات لا يمكن توقعها على المدى القصير، حيث يمكن إن تكون هذه التغيرات في الطلب على الطاقة مفاجئة وسريعة جدا، وفي نفس الوقت يمكن لأي عارض أو حدث غير متوقع إن يسبب هبوطا حادا بمستويات الطلب على الطاقة، بل وحتى معدلات إنتاجها(Team, 2012:389).

2- أهمية الطاقة

من المتوقع إن يستنفد الفحم وانواع الوقود الإحفوري الأخرى في المائة عام القادمة، ويعود سبب هذا التخوف والتوقع من استنفاد كميات الطاقة هذه الى القدرة العالية في الاستهلاك البشري لمصادر الطاقة المتنوعة، فتشير دراسات متعددة إن البشر قد استهلك ما يقارب الـ60% من جميع موارد الوقود الإحفوري، ولا زلنا نستهلك، على الرغم من وجود طاقات بديلة، ويتم تحقيق الحفاظ على الطاقة عندما يتم ترشيد الاستهلاك في الطاقة، فضلاً عن استحدث بدائل الطاقة من العمليات التطورية والنمو التكنولوجي الذي يحتاج الى كميات وفيرة من مصادر الطاقة التقليدية. وتتجه العديد من البلدان الصناعية والمتطورة في مجالات الطاقة الى وضع خطط ترشيد في استهلاك الطاقة، حيث إتمدت على الطاقات البديلة (1: 2013, Deshmukh & Patil).

ولا زالت الطاقة بأغلب مصادرها أحد العناصر الأساسية اللازمة للتنمية الإجماعية والإقتصادية. فهي وسيلة لتحقيق أهداف متعددة مثل مستوى المعيشة المرتفع، والإقتصاد المستدام والبيئة النظيفة، حيث إن توفير كميات مناسبة ومعقولة من الطاقة هو مسعى بشري لزيادة الرفاهية المجتمعية وتحسين مستويات الأنظمة العاملة، وتعد موارد الطاقة وإستقرارها احد أهم العناصر الرئيسة التي تشير الى التقدم والقيادة التنافسية على مستوى العالم، لذلك يصبح الإستهلاك الكفوء للطاقة مشكلة حقيقية تواجه الكثير من البلدان، وقد ادرك العديد من هذه البلدان الحاجة الى فهم عملية المحافظة

على الطاقة وتحسين كفاءتها، من أجل توفير إحتياجات مجتمع اليوم، فضلاً عن كونها مورد إقتصادي مهم يساهم في تحقيق الرفاه الإجماعي (87: Ganda&Ngwakwe,2014).

وبصورة أو باخرى، تعد إدارة الطاقة والحفاظ عليها هي المفتاح للإستغلال الأمثل للوقود الإحفوري، والطاقة الكهربائية، والنوية والصدقية للبيئة، حيث يمكن إن تؤدي هذه الإدارة السليمة الى توفير أكبر في تكاليف الاستهلاك، وهو ما ينعكس ايجابا على التوفير المالي. (Fardo,2020:1). هذا وتتطلب مصادر الطاقة بنوعها الناضبة والمتجددة استراتيجيات متعددة تتماشى مع النظام القائم لكل دولة منتجة كانت ام مستهلكة، وفق مصالح ورؤى عليا خاصة بالشعب ومقدراته الطبيعية، حيث تختلف هذه الدول من الناحية الادارية والتوظيفية و وضع الخط الخاصة بالمحافظة على الطاقة. وتقرن قوة الطاقة في العديد من الدول، بجانبها الإقتصادي بشكل كبير، إذ تؤدي دورا مهما و بارزا في مجالات التنمية الإقتصادية ورفاه المجتمع، فهي تؤمن الإستقرار السياسي والإجماعي (الخفاجي،2019: 30-37).

ثالثا : إستهلاك الطاقة

يواجه الإستهلاك العالمي للطاقة العديد من المشاكل اليومية حول العالم، والكثير من الاسئلة باتت تطرح حول زيادة الإستهلاك وإنخفاض الإنتاج من الطاقة، وهو عائد بطبيعة الامر الى النقص الكبير في الاحتياطي الحقيقي من موارد الطاقة. فقد صار الإستهلاك من اكبر التحديات والاسئلة التي تطرح بشكل دائم، و أكبر ملوثات هذا القرن هو التدهور البيئي المتسارع، لاسيما بعد التغيرات المناخية، فضلاً عن إعادة التركيز على الركود الحاصل في إنتاج الوقود الإحفوري في مناطق الشرق الأوسط، كون إحتياطياها من موارد الطاقة العالمية يأخذ الحصة الاكبر حول العالم. (Goldblatt,2007:27). لذا فقد اصبح الامن البيئي والطاقوي إحدى المشاكل الاساسية التي تواجه إقتصاد اليوم ويمكن معاينة العلاقة المباشرة بين مستوى التنمية والإستهلاك، مما يؤدي الى زيادة النمو والطلب على الرفاهية من قبل البلدان المتقدمة والنامية، حيث تؤدي هذه الزيادة الى حصول ضغط كبير على موارد الطاقة للوصول الى اعلى مستوى مطلوب من التطور الذي يحتاجه المجتمع البشري، لذا فإن نسبة كبيرة من مستهلكي الطاقة في البلدان النامية قد وصلت الى قوة شرائية عالية تكفي لإن تكون قادرة للوصول لاسواق السلع والخدمات العالمية وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى زيادة الاستهلاك والقدرة التنافسية مع تنوع في الموارد. وبدأت المخاوف تتزايد من احتمالية نضوبها بصورة مفاجئة، فقد عمدت مؤتمرات الطاقة العالمية لوضع خطط طويلة الأمد لأدارة الطاقة بصورة مثلى أولاً، وتوفير بديل من الطاقات المتجددة يمكن

الاعتماد عليه في سد النقص الحالي والاستهلاك الكبير بمصادر الطاقة الطبيعية (Barbir & Ulgiati, 2008:160).

رابعاً: أنواع وأشكال الطاقة

1- الأنواع

جميع أنواع الطاقة المعروفة ضرورية للوجود البشري على مر التاريخ، وهذه حقيقة تمنع أي تسلسل أو ترتيب لأهميتها، مع ذلك فقد تم تصنيف أهم مصادر الطاقة المتاحة للجنس البشري على أساس وجودها الطبيعي المتجدد، وآخر غير متجدد يعد مخزن للطاقة يمكن إن ينفذ في أي وقت ومن الأمثلة على الطاقة المتجددة كالتاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وحرارة باطن الأرض، والمد والجزر، والطاقة الكهرومائية. وهذه طاقات طبيعية موجودة. أما الطاقة غير المتجددة أو الناضبة كما تسميها ادبيات الطاقة المعروفة فابسط توضيح لها هو الوقود الأحفوري بجميع مشتقاته (الفحم، النفط، الغاز الطبيعي، الصخر الزيتي والطاقة النووية). وهذه الأنواع تعد من الطاقات الناضبة والتي من المتوقع إن تستنفذ بصورة مفاجئة، فهي تتجدد بصورة بطيئة جداً، وقد لا تتجدد مطلقاً لأنها تبدأ بالتناقص حين إستخدامها، لذا فهي اصبحت اشبه بمخزن الطاقة يسير حياة البشرية لسنوات معينة حسب الإحتياطي المقدر منه (King, 2018: 4-6).

2- الأشكال

لا يمكن صنع الطاقة أو إتلافها كما هو منصوص عليه في قانون حفظ الطاقة ويمكن تأتي في أشكال متنوعة، يمكن تصنيف كل شكل على أنه إما طاقة محتملة (كامنة) أو طاقة حركية او طاقة حرارية . فالطاقة المحتملة هي الطاقة الكامنة في الكائن أثناء السكون، أما الطاقة الحركية، فهي الطاقة التي يمتلكها الجسم نتيجة حركته، أما الطاقة الحرارية، فهي الطاقة التي تتحول من شكل الى اخر والتي تنتقل بين الاجسام المختلفة ومن مصادرها التفاعلات الكيميائية والاحتكاك و التفاعلات النووية و تقاس بوحدة الجول (عمر الجبوري وأحمد الجبوري، 2010: 32)

المبحث الثاني نظريات اقتصاديات الطاقة

اولاً:الإطار المفاهيمي والنظري لإقتصاديات الطاقة

تعرف إقتصاديات الطاقة على إنها فرع من علم الإقتصاد التطبيقي، حيث يتم تطبيق مبادئ وأدوات الإقتصاد العامة لطرح تساؤلات صحيحة وإجابات وافية، ثم تحليلها منطقياً ومنهجياً لتطوير وإنتاج فهم مستنير واسع لقضايا الطاقة، وهي أحد اهم مكونات أي نشاط اقتصادي، لذا فقد اكتسبت اهتمامات مجتمعية كبيرة مؤثرة داخل القطاع الاقتصادي.

(Bhattacharyya,2011:1)

كان إقتصاد الطاقة مدفوعاً بالنهج التجريبي للأسئلة، فقد تجلت بدراسات عن موارد الطاقة من أجل ديومة المستقبل، فضلاً عن كمية الاستهلاك وترسيم الأسعار على المدى الطويل. وفي منتصف القرن التاسع عشر بقيت إقتصاديات الطاقة تدور حول أهمية الفحم والاسس النظرية لإتجاهات اسعار الموارد الغير متجددة، لكن مع بديات القرن العشرين ومنتصفها وبالاخص بعد الحرب العالمية الثانية إتسعت افق دراسة إقتصاديات الطاقة وتم تقديم الوقود الاحفوري كمادة أولى في هذه الدراسة، حتى جاءت صدمة النفط في عام 1973، وهي المرحلة التي دفعت المزيد من الاقتصاديين الى تحليل دور الطاقة في الإقتصاد والطلب عليها، بعدها بدأت سياسة الطاقة في تفعيل النقاشات والخصخصة وتطوير أسواق الطاقة الاقتصادية وتحسين التكنولوجيا المعلوماتية والكفاءة في الاستهلاك والانتاج وتطوير قطاع الطاقات المتجددة(Fouque,2012:3)

إن سياسة الطاقة كانت موجودة قبل احداث 1973، وكان هدفها الاساسي تأمين إمدادات الطاقة عبر تحفيز الاستثمار وتعيين الفحم، واستخراج النفط الخام، فضلاً عن شبكات التوزيع والنقل والتي تم استكمالها عبر سيطرة الحكومات على قطاع أسواق الطاقة، وهذه السيطرة لم تمنع الاحتكارات والاستثناءات في قطاعي الغاز والكهرباء، لكن تبقى مرحلة صدمة أسعار النفط أهم مرحلة في تطوير حقل الطاقة الاقتصادية، ومع نهايات القرن العشرين بدأت عمليات توفير الطاقة والإمدادات المتجددة منها تدخل في جداول الاعمال السياسية الإقتصادية، حيث ركزت سياسات الطاقة في العديد من البلدان على تحرير أسواق الطاقة وخفض انبعاثات الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، فضلاً عن التنمية المستدامة، لذا فقد اصبحت التحديات واضحة ومشتركة من وجهة نظر الإقتصاد العالمي، وتتمثل بثلاث مهمات اساسية، الأولى تأمين امدادات

الطاقة، والمساهمة في القدرة التنافسية الاقتصادية، واخيرا جعل الطاقة متوافقة من البيئة (zweifel et al,2017:7-8).

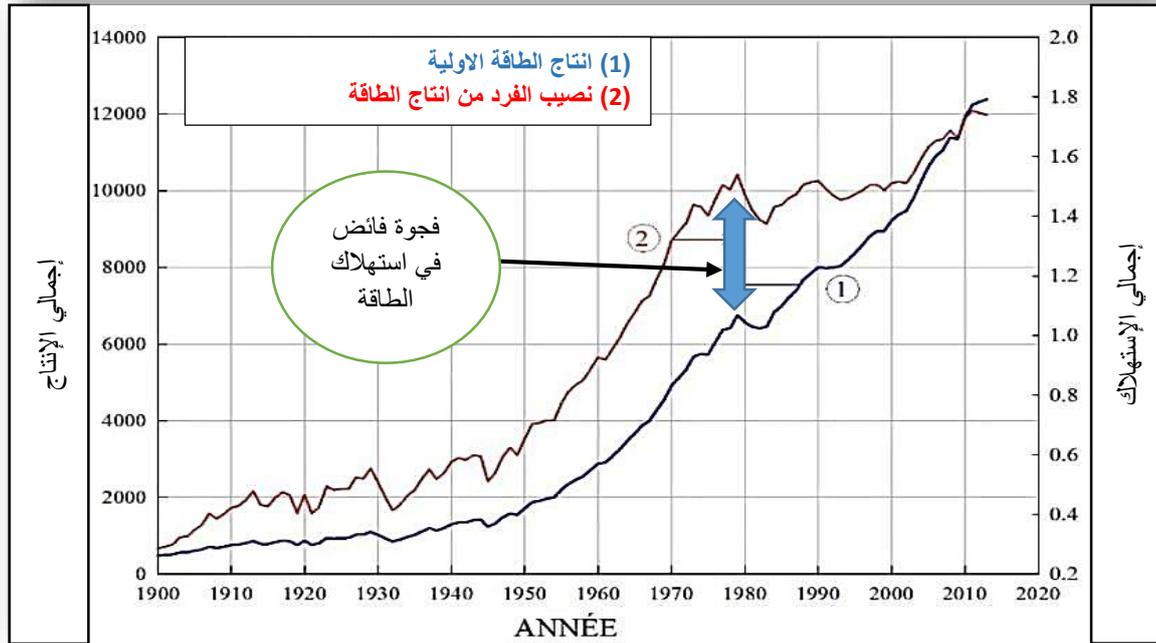
ثانيا: العرض والطلب العالمي على الطاقة

على مر التاريخ ومع تطور الحضارات زاد الطلب البشري على الطاقة بشكل مستمر، ويتزايد هذا الطلب بسرعة مع الزيادة السكانية والتحضر الحديث، ومن المتوقع ان يرتفع النمو في الطلب العالمي على الطاقة بشكل حاد وكبير خلال السنوات القادمة، ويعتمد العالم بشكل كبير على الوقود الأحفوري لتلبية احتياجاته من الطاقة إذا تسهم الطاقة المتجددة حاليًا والطاقة النووية، بنسب وعلى التوالي 13.5% و6.5%، من إجمالي إحتياجات الطاقة (Asif&Muneer,2007:1)

وقد شهدت السنوات الاخيرة زيادة هائلة في استخدام الطاقة من قبل المجتمعات البشرية وفي جميع انحاء العالم، وقد اصبح من الواضح ان الطريقة التي يتم فيها توفير هذه الطاقة غير مستدامة، وان امن الطاقة على المدى القصير والطويل اصبح على رأس جداول الاعمال السياسي والمجتمعي، ويمكن وصف نقاش الطاقة وتجدة حول العالم بانه محدود للغاية وانه مقيد بثقتنا بالموجود الحالي وعدم ثقتنا بالبدائل. (Singer et al, 2017: 13)

ومن المرجح ان يكون للبلدان التي لديها استهلاك كبير للطاقة، اقتصاديات كبيرة، حيث يتم قياس اقتصاديات هذه البلدان عبر الناتج المحلي الاجمالي والذي يعرف على انه القيمة المالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما، او عبر الناتج المحلي للفرد وهو مؤشر دخل الفرد (Rutledge,2019:26).

تظهر بيانات في الشكل (2) اعدتها شركة النفط البريطانية (Bp)، انه بين عامي 1900 و2020، كان الاستهلاك التراكمي للنفط 200 مليار برميل في ال 120 سنة الاخيرة، وازداد الاستهلاك العالمي من 14.7 مليار برميل الى 31 مليار برميل في عام 2013 .



الشكل (2) نمو الاستهلاك العالمي للطاقة عبر القرن (MEAC)

Source: <https://comitemeac.com> :Quelle Est la consommation Mondiale d'énergie ? Mobilisation environnement Ahuntsic-Cartierville (MEAC). (2017, March 16). Retrieved October 18, 2021.

تظهر هذه الأرقام الزيادة الكبيرة في الاستهلاك خلال القرن، والتسارع الكبير في آخر 45 عام، وباستخدام نفس هذه البيانات لإنتاج الطاقة، الموضحة بالمنحنى الأزرق، وبيانات الأمم المتحدة السكانية، يمكننا رسم المنحنى الأحمر لمتوسط استهلاك الفرد سنويًا، وبين عامي 1900 و2015، ارتفع هذا الاستهلاك في المتوسط من 0.3 إلى 1.7 طن متري، ولا يخفى أنه توجد اختلافات كبيرة بين البلدان وبين المجموعات الاجتماعية المختلفة داخل البلد نفسه، وفي عام 2013، بلغ الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية، وجميع أشكال الطاقة مجتمعة، 12.73 جيجا طن من المكافئ النفطي Gtpe، موزعة على النحو الآتي (33% للنفط، 30% للفحم، 7% للغاز الطبيعي، 7% للطاقة الكهرومائية، 4% للطاقة النووية، 2% للطاقات المتجددة الأخرى)

حيث يمكن ملاحظة أن 86.7% من إجمالي الطاقة يأتي من أنواع الوقود الأحفوري الثلاثة، وأن الاتجاه لا يتغير على المدى القصير، وقد نمت الطاقة الأولية العالمية بنسبة 2.9% في عام 2018، وهو أسرع نمو منذ عام 2010، وقد حدث ذلك على الرغم من حدوث نمو متواضع وبسيط في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز أسعار الطاقة. (<https://comitemeac.com>)

ثالثا: نمذجة أنظمة الطاقة energy system modeling

هي نماذج رياضية تم تطويرها من أجل شرح وتمثيل وإستعراض، بشكل موثوق ومختلف، المشاكل المتعلقة بالطاقة، وفي الآونة الأخيرة، أصبحت هذه النماذج وسيلة شائعة لتحديد المشاكل وحلها عبر تطوير خوارزميات حلول قوية وأنظمة الحوسبة الذكية، ويرتبط حجم وتعقيد النموذج ارتباطا وثيقا بمستوى التفاصيل من التحليل، ويتطلب توافر البيانات وحجم المشكلة أساسا لعمل النموذج، وعلى هذه المعطيات يمكن ان يكون النموذج يشمل وحدة واحدة فقط (مصنع)، أو على نطاق واسع للإستخدام والتخطيط لإمدادات عرض الطاقة حسب المنطقة الجغرافية والطلب المتأتي منها، يمكن تطوير نماذج الطاقة من أجل التنبؤ الفعال والتخطيط وتحسين جميع أنظمة الطاقة وقد تم تحليل مجموعة واسعة من نماذج الطاقة وربطها بعوامل اقتصادية مثل إجمالي الدخل، والإنتاج الإجمالي، وكمية الربحية، الكمية المطلوبة، الناتج المحلي الإجمالي، وأداء الطاقة وإنتاج الطاقة. (Kondili, 2010:83).

ويوضح الجدول (1) بعض من أنواع نماذج أنظمة الطاقة التي يمكن إستخدامها لتحديد عرض وطلب الطاقة على مستوى المنشأة او المناطق الجغرافية الكبيرة.

جدول (1) نماذج أنظمة الطاقة

Model	the description
Forecasting model	استخدام تقنيات التنبؤ بطلب الطاقة المستقبلية
Energy planning models	تخطيط توازن الطاقة لأفق طويل الأجل في منطقة معينة
Energy supply and demand models	نمذجة أنماط الطلب والعرض على الطاقة
Behaviour of energy equipment	تحليل المعدات الفردية لحسابات كفاءة الطاقة
Behaviour of entire energy system	تحليل نظام الطاقة بأكمله بصف خصائصه وقوانينه المادية
Energy systems optimisation models	تحديد معايير واحد أو أكثر لتعيين النظام الأمثل للطاقة

Source: Carollo, S. (2011). Understanding oil prices: A guide to what drives the price of oil in today's markets. John Wiley & Sons.

1- نموذج للطلب

منذ أوائل السبعينيات، عندما لفتت الطاقة إنتباه صناع السياسة في أعقاب أزمة النفط الأولى، زادت الأبحاث حول الطلب على الطاقة وبشكل كبير، من أجل التغلب على الفهم المحدود لطبيعة الطلب على الطاقة، وإستجابة الطلب بسبب وجود الصدمات الخارجية في ذلك الوقت، وقد أدت النقاشات المستمرة بين مهندسي الطاقة والاقتصاديين الى حدوث تطورات منهجية مهمة في عملية صنع القرار في مجال الطاقة، ثم توسعت الى مجموعة من النماذج المتاحة لتحليل الطلب على الطاقة والتنبؤ به، و عدت مكونا اساسيا لتخطيط استراتيجيية الطاقة وصياغة سياسياتها العامة، في البلدان المتقدمة والنامية، يتأثر الطلب على الطاقة بخدمة الاستخدام النهائي بتكلفة الطاقة وعلى عوامل أخرى مثل الظروف المناخية، القدرة على تحمل التكاليف (Bhattacharyya & Timilsina,2009:1-16

أحد الجوانب الحاسمة في موضوعه الطلب على الطاقة هو أن يفهم مدى توازن مختلف العوامل الاقتصادية والتقنية والديمغرافية في طلبنا على الطاقة، وكان هذا هو المهمة الأساسية في نمذجة وتدريبات التنبؤ لمجموعة متنوعة من المجالات مثل الأوساط الأكاديمية والوكالات الحكومية، والقطاع الخاص، كما ويمكن استخدام تابع الإنتاج، كوب-دوغلاس (Cobb–Douglas) هو شكل من أشكال توابع الإنتاج، ويمكن القول انه تابع رياضي اقتصادي يفسر السلوك الإنتاجي وعلاقته بعوامل الإنتاج، كما ويمكن ان يستخدم في دراسة عملية الإنتاج على مستوى المنشأة وفي دراسة عمليات الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل، وحسب الصيغة التي يشير إليها (Hasanov & Mikayilov,2020:4

$$Q = AK^{\alpha}L^{\beta}E^{\gamma}M^{\delta} \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن :

$$Q = \text{مستوى الإنتاج}$$

$$K = \text{وتمثل رأسمال}$$

$$L = \text{وتمثل العمل}$$

$$E = \text{تمثل استهلاك الطاقة والموارد}$$

$$\beta \gamma \delta = \text{ثوابت مؤكدة (حقيقية)}$$

ولو تم افتراض تواجد دالة الكلفة (تقليل الكلفة) كوظيفة مزدوجة لوظيفة الإنتاج، مع إعتداد تسعير العوامل على متوسط التكلفة والهامش الثابت، مع دالة التفضيل للإقتصاد، فإن الطلب على السلع والخدمات هو دالة تعتمد على السعر والدخل، وإن هدف الشركة هو تقليل التكلفة الإجمالية، بمعنى آخر تحديد كميات Q و K و L و E و M ، لذا فإن معادلة الطلب على الطاقة بالنسبة للشركات التي تنتج السلع و/أو الخدمات يمكن اشتقاقها كما يلي:

$$C = p_k K + p_l L + p_e E + p_m M \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن الرمز (C) يمثل التكلفة الإجمالية والرمز (PK) يمثل رأسمال و الرمز (pl) تمثل العمالة والرمزان (pe) ، (pm) يمثلان الطاقة وأسعار المواد على التوالي. (Hasanov& Mikayilov,2020:4)

2- نموذج للعرض

أن الإستثمارات التي تتم اليوم تحدد المستقبل، فمستوى الاستثمار هو ما يحدد الطلب على الطاقة والعرض وأمن الطاقة، لذا فإن عرض الطاقة يخضع لعدة نظريات وتحليلات، منها التكنو اقتصادي الذي يدعم الخيارات العقلانية في النظام الاقتصادي الكلاسيكي، إن نظرية تكنولوجية الإقتصاد تستخدم الأدوات المالية والمؤسسات التي تصحح إخفاقات السوق وأدوات التدخل في السوق، يتم قياس هذه النظرية عبر الرفاهية الاجتماعية وتأثير التكلفة (Edomah et al,2017:770-775).

والافتراض الأساسي وراء كل النظريات الاقتصادية السائدة هو أن يتم تحفيز الفاعلين الاقتصاديين على اتخاذ خيارات لهدف تعظيم قدر من العوائد الاقتصادية، يسعى المنتجون المنافسون والذين يفتقرون الى القوة في الأسواق والتحكم في أسعار مخرجات ومدخلات الإنتاج، غالبا إلى زيادة الربح المالي وعمل فائض في الإيرادات لتغطية كلفة الإنتاج والعائد على رأسمال وجهد ريادة الأعمال، نفس الافتراض يكمن وراء اقتصاديات عرض الطاقة. (Adler & Treich,2917:4)

يمكن استخدام نموذج الاستهلاك البسيط او ما يسمى (مشكلة أكل الكعكة- 'Cake-Eating Model)، وهو نموذج لشرح توزيع الثروة الطبيعية بصورة صحيحة على الأجيال، حيث يمكن استخدام في عمل طريقة صحيحة لتوفير المعروض المناسب من موارد الطاقة دون المساس بحصة الاجيال او ضياع هدر في الموارد فوق ما يكفي الحاجة، فمن المفترض أن يتم تخصيص مخزون محدود معروف من مورد الطاقة على مدى عدد من الفترات الزمنية، مع زيادة في القيمة

الحالية لصافي العوائد، ويقوم المنتجون بحساب عوائد الاستخراج في أزمنة مختلفة بناءً على توقعات الأسعار المستقبلية، في هذا النموذج ترتبط العائدات عبر أزمنة معينة، وبحقيقة ان موارد الطاقة المنتجة في غضون فترة ما، هي غير متوفرة للإنتاج في المدة المستقبلية، والصياغة الرياضية لهذا النموذج هي: (Krautkraemer & Toman,2003:4)

$$P_0 - C'(q_0) = \frac{P_1 - C'(q_1)}{(1 + \delta)^1} = \frac{P_2 - C'(q_2)}{(1 + \delta)^2} = \dots \frac{P_t - C'(q_t)}{(1 + \delta)^t} = \dots$$

حيث إن:

P_t اسعار الطاقة المستخرجة في وقت ما

q_t : الكمية المستخرجة في وقت معين

δ : سعر الخصم

$C'(q_t)$: تكلفة الإستخراج

وتشير λ إلى القيمة الحالية المشتركة للأرباح الصافية الهامشية.

رابعاً: النفط الخام والغاز الطبيعي

يعد النفط الخام والغاز الطبيعي المصدرين الرئيسيين للمركبات العضوية الهيدروكربونية، والمكونة من الكربون والهيدروجين، وقد تكون الهيدروكربونات غازية او سائلة او صلبة، وسنبحث كلا المادتين كما يأتي:

1- النفط الخام

يعرف النفط الطبيعي باسم النفط الخام، وهو الغير مكرر، ويتكون من خليط معقد يحوي ما بين 50% و95% هيدروكربون بالوزن، اما الباقي فهو مركبات كيميائية عضوية وغير عضوية من النيتروجين والاكسجين والكبريت والمعادن الاخرى، كالحديد والصوديوم (Bluemle & Manz, 1

سابقا كان يتم التعامل مع النفط على انه مادة فضولية للمعرفة دون اي استخدام للمجتمع، مع انه كان يستعمل في نطاق واسع قبل عمليات التصنيع والتكرير. ولتاريخ طويل لم تكن طريقة تكوين النفط معروفة، حيث كانت المعرفة الجيولوجية بعيدة عن ان تكون كافية لتقديم مقترحات ونظريات

معقولة حول نشأة النفط، مع ذلك استمر العلماء لشرح كيفية تكون النفط (Bardi et al ,2010: 3)

وما زالت نشأة النفط وتكونه من مواضيع المهمة وذات الاختلاف والجدل العلمي الكبير، فكل النظريات لم تتوصل للحقائق الدامغة ولم تسلم مع عمليات النقد، وترجع صعوبة تقبل نظرية متكاملة الى ان النفط سائل ينزح ويهاجر من موطنه الاصلي فمن الصعوبة دراسته بمكان واحد واعتبار ان هذا هو اصله.

و للنفط نظريتان رئيسيتان تفسران نشأته هما:

أ- النظرية العضوية او البيولوجية Organic or biological theory

على وفق هذه النظرية، فإن النفط تشكل من بقايا بعض الكائنات الحية، الحيوانية والنباتية، وبالاخص الأحياء البحرية الدقيقة (عبد الرضا، 2011:11)، وإن هذه المادة العضوية هي الهيدروجين والكاربون والتي تكونت منذ مئات السنين من بقايا النباتات والحيوانات على اليابسة او في قاع المحيطات، حيث غطت ترسبات هذه الكائنات مساحات واسعة من الارض، وبفعل الحرارة والضغط على مدى السنين تكون النفط الخام في جوف الاض بوجود العديد من العوامل المساعدة كالبيكتريا والمواد المشعة(الجبوري، 2010: 19).

حيث يعد إنتاج المواد العضوية غير المتحللة والمتراكمة وعملية الحفاظ عليها إحدى أهم المتطلبات الأساسية لوجود مصدر الصخور النفطية الرسوبية، ويشير مصطلح "مادة عضوية" الى المادة المكونة من جزيئات عضوية في شكل أحادي مشتق بشكل مباشر او غير مباشر من الاجزاء العضوية للكائنات الحية، وبالإعتماد على الاحداث الجيولوجية يمكن تحويل جزء من هذه المادة العضوية الرسوبية المحافظ عليها الى مركبات شبيهة بالنفط (Tissot & Welte,2013:3).

والجدير بالذكر انه من الصعب الحصول على دليل مباشر للاصل البيولوجي للنفط، حيث تستند معظم الأدلة إلى إمكانية تحويل المواد العضوية الى نوع من المركبات الموجودة في الزيوت الخام . (Major,1996: 3).

وهناك بعض الأدلة التي يعتقد بها انصار النظرية العضوية لتأكيد نظريتهم حول منشأ النفط، وهي كما يأتي(Hedberg,1964: 4).

- التشابه الهيكلي لبعض الهيدروكربونات النفطية مع المكونات العضوية للكائنات الحية .
- الانتشار الواسع لبقايا النباتات والحيوانات يمكن التعرف عليها في النفط .
- يحتوي النفط على البورفيرينات، والتي من المحتمل ان تكون مشتقة من الكولوروفيل والهيمن من الكائنات الحية والتي لا يمكن ان تكون موجودة تحت درجات حرارة الصخور النارية .
- حقيقة أن نسب الكربون في النفط تشبه إلى حد كبير تلك الخاصة بالمواد العضوية الحية منها في الغلاف الجوي أو الكربوني.
- الوجود الشائع للنفط في المركبات النيتروجينية والتي تتميز بها الكائنات الحية .

ب- النظرية غير العضوية **abiogenic origin**

مقترح هذه النظرية الكيميائي الفرنسي (Marcellin Berthelot)، حيث اوضح ان الكرييدات تتشكل عبر عمل الفلزات القوية على الكربونات، وتتفاعل هذه الكرييدات مع الماء لتنتج كميات كبيرة من الاسيتيلين، والذي بدوره يتحول الى نفط في درجات الحرارة والضغط المرتفعين. ولم يتم قبول هذه الافتراضات المثيرة للإهتمام والقائمة على المواد الكيميائية بشكل مطلق، ومن اسباب رفضها (Viswanathan,2016: 30) :

❖ وجود نشاطا بصريا في مكونات النفط لايمكن ان تكون موجودة اذا كان مصدر النفط هو المواد الكيميائية غير العضوية فقط .

❖ لا يمكن تفسير وجود المكونات العضوية القابلة للتغير حراريا في النفط من حيث اصلها من هذه المواد الكيميائية غير العضوية.

وهذه النظرية هي لرأي اقلية في الجيولوجيين وغالبا ما يتم اللجوء اليها عندما يصعب على العلماء تفسير تدفقات النفط الظاهر الى بعض مكامن وجودة مع العلم بندرة هذه المكامن.

ولا زالت تعد جزءاً مهماً من النظريات العلمية الحديثة والتي تتناول تكوين الهيدروكربونات، وتغطي هذه النظرية مجموعة واسعة من المعرفة العلمية (Kutcherov& Krayushkin,2010: 1)

وقد جادل الجيولوجي الروسي نيكولاي كودريافتسيف (1959) وهو من أبرز وأقوى المدافعين عن النظرية الغير عضوية للنفط في العصر الحديث، حيث قال بأنه لا وجود لنفط يشبه التركيب

الكيميائي للخامات الطبيعية مصنوعاً من مواد نباتية أصلية في المختبر، وفي ظروف تشبه تلك الموجودة في الطبيعة (3: Gold,1993).

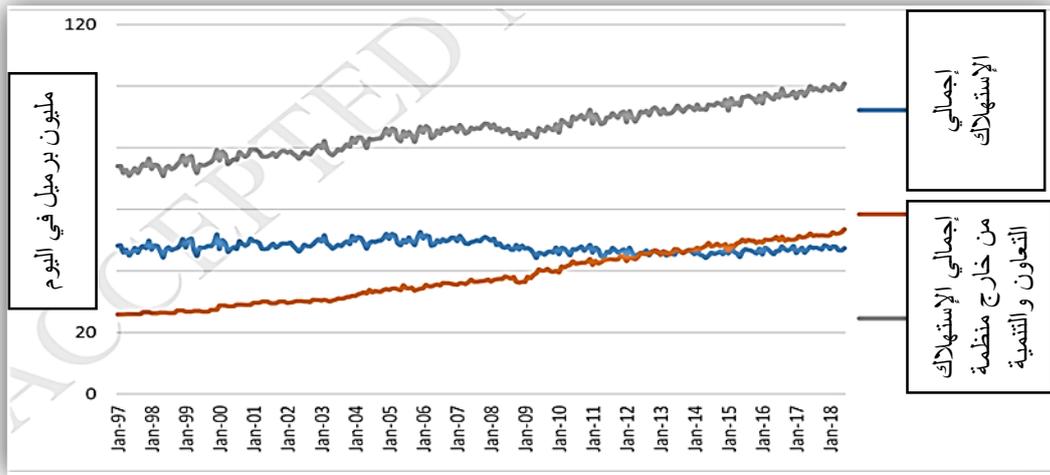
2- الطلب العالمي على النفط ومحدداته

يعرف الطلب على النفط على انه مقدار حاجة الفرد المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام او كمنتجات نفطية وعند سعر معين في فترة زمنية معينة بهدف اشباع الحاجة وسد طلب معين سواء كانت لاغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات او للتدفئة وتشغيل الإنارة (عبدالرؤوف، 2011: 123).

وعلى مدى العقدين الماضيين تم تحديد اسعار النفط الخام عبر آليات السوق، ويندرج هذا تحت مفهوم السوق التنافسية وبشكل غير كامل، وكما هو الحال مع اي سلعة قابلة للتداول يتبع سعر النفط التطورات النسبية للعرض والطلب، ومع ذلك فان النفط ليس بالسلعة القياسية فتشوبه مخاوف سياسية في أسواق الاحتكار والتي تهيمن عليها منظمات متعددة منها منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك)، وحيث لايزال الطلب العالمي على النفط ينشأ من اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووفقا لوزارة الطاقة الامريكية فقد مثلت هذه الاقتصادات حوالي 58% عام 2006 من الاستهلاك العالمي، ومنذ منتصف التسعينات شهدت الاقتصادات الناشئة وخاصة الصين والهند زيادة في استهلاكهما، وفي عام 2004 اصبحت الصين ثاني اكبر مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية (Chevillon & Riffart,2009: 538).

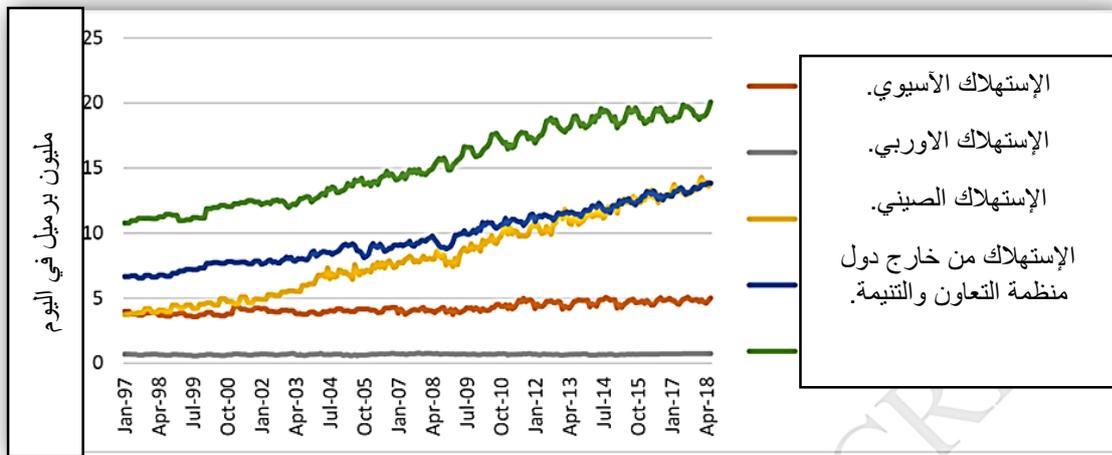
وبناءً على ديناميكية السوق الحالية، فإن زيادة الطلب من الاقتصادات الناشئة من شأنه أن يضع ضغطاً تصاعدياً على الإنتاج وعليه على الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في الإنتاج غير التقليدي المكلف. من ناحية أخرى، فإن انخفاض سعر النفط من شأنه أن يثبط الاستثمار، وعليه يقيد الإنتاج في المستقبل ويؤدي إلى زيادة أسعار النفط (Razek & Michieka,2019: 3-12).

ويوضح الشكل (3) أن الصين وبقية آسيا وكذلك البلدان الأخرى غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مثل الهند وباكستان والمملكة العربية السعودية والعراق وروسيا والبرازيل) تدفع إجمالي الاستهلاك خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما ويوضح الشكل (4) استهلاك النفط من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.



الشكل (3) استهلاك النفط من داخل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

Source: Razek, N. H., & Michieka, N. M. (2019). OPEC and non-OPEC production, global demand, and the financialization of oil. Research in International Business and Finance, 50, 201-225. p12



الشكل (4) استهلاك النفط من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Source: Razek, N. H., & Michieka, N. M. (2019). OPEC and non-OPEC production, global demand, and the financialization of oil. Research in International Business and Finance, 50, 201-225. p13

وتتمثل محددات الطلب على النفط والعوامل المؤثرة فيه بما يأتي:

- أ- السكان: ويسهم حجم السكان في تحديد الطلب على الطاقة بصورة عامة ومنها النفط ومشتقاته خصوصا، ومع ثبات العوامل الاخرى كمتوسط دخل الفرد وبنية الانتاج المحلي للناتج الاجمالي.
- ب- نسبة السكان الحضري من مجموع السكان: لثبوت علاقة طردية بين نسبة السكان الحضري من مجموع السكان والطلب على الطاقة بثبات اثر العوامل الاخرى، وقد يتعذر الفصل بين اثر كل من نسبة التحضر ومتوسط دخل الفرد في الطلب على الطاقة لشدة الارتباط بينهما عبر الزمن في الدولة الواحدة.
- ت- بنية الانتاج: ويعبر عنها في إسهام القطاعات بتوليد الناتج المحلي الاجمالي، حيث معروف ان القطاعات تختلف في مدى استخدامها للطاقة، وكلما تحول الاقتصاد من السلع الى الخدمات في بنية الانتاج انخفض متوسط الطاقة لوحدة الناتج المحلي الاجمالي.
- ث- سعر النفط: حيث يرتبط الطلب على السلع والخدمات بعلاقة عكسية مع السعر، اخذين في الاعتبار اثر العوامل الاخرى، ولا تشذ السلع الاولية ومنها النفط عن هذه القاعدة وعند النظر في المحددات الاخرى للطلب على النفط وكيف تقيد اثر السعر، يصبح من الواضح ان مرونة الطلب السعرية على النفط واطئة.
- ج- اسعار الطاقة البديلة: حيث توجد علاقة طردية بين اسعار الطاقة البديلة والطلب على النفط، وان تزامن حركة اسعار الطاقة البديلة مع سعر النفط صعودا ونزولا يقلل من اثر انخفاض سعر النفط في زيادة الطلب عليه والعكس صحيح (العامري، 2019:446)
- ح- متوسط دخل الفرد : حيث يؤثر مستوى دخل الفرد على استهلاك الطاقة والطلب عليها بصورة مباشر وكبيرة، فكلما ارتفع دخل الفرد كلما ارتفع مستوى استهلاكه وعلية زيادة الطلب على مختلف منتجات الطاقة، وقد اصبح استهلاك الفرد للطاقة مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة ارقام الاستهلاك للفرد في الدول الصناعية.
- خ- النمو الاقتصادي العالمي: ان زيادة النمو الاقتصادي ترافقه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي، وخاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير والذي يعتمد بصورة مباشرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الاخرى، فكلما انخفض النمو الاقتصادي سيسمح ذلك لكميات الطلب بالتقلص وهذا من شأنه ان يؤثر على النمو الاقتصادي، لذا تعد العلاقة بين الطلب والنمو الاقتصادي متداخلة يؤثر كلا على الاخر.

ولا يزال الطلب على مصادر الطاقة المختلفة متواتر النمو، ومن المتوقع ان يبقى النفط محافظا على الصدارة في تلبية الاحتياجات البشرية العالمية والمتزايدة في المستقبل القريب) (عبدالرؤوف، 2011: 124)

3- العرض العالمي على النفط ومحدداته

ويقصد بالعرض النفطي هو الكمية التي يتم عرضها للبيع من النفط الخام في السوق وخلال فترة زمنية معينة، حيث يتضمن هذا العرض أغلب المنتج النفطي او معظمه، استعدادا لاي مواجهة مفاجئة في الطلب، وحوادث اختلال في الامدادات النفطية (مراد، 2017: 98)

ويختلف المعروض النفطي عن غيره من السلع والخدمات المعروضة في كونه يتأثر بعوامل كثيرة وبالاخص السياسية منها، كما يعد النفط من الطاقات الغير متجددة والمهددة بالنفاد، وهذا يعني ان الاقتصاد العالمي مهدد بقوة ما لم يكتشف طريقة اخرى لمعادلة النقص في مصدر الطاقة هذا، ومما تجدر الاشارة اليه ان الأسعار تتأثر بالعرض وبصورة مباشرة، فنقصان المعروض يدفع الأسعار بالارتفاع والعكس صحيح (ندير، 2010: 47).

يتحقق عرض المشتقات النفطية في البلدان النفطية عبر عمليات الانتاج المحلي والاستيراد الخارجي، واما في البلدان غير النفطية فأن العرض يتحقق عبر تكرير النفط الخام المستورد من المصافي الموطنة فيها، وفي قانون العرض فان المنتج لاي مادة يمكنه زيادة مستوى العرض من الناحية الكمية كلما ارتفع سعره، والعكس صحيح، مع بقاء العوامل الاخرى على حالها، اما في حالة النفط فان المنتج لا يستطيع وبكل الاحوال الدائمة ان يزيد العرض، وذلك بسبب المحددات الفنية والسياسية والاقتصادية، حيث يظهر تأثير هذه المحددات في المدى القصير بشكل اكبر، ولكن يمكن زيادة العرض على المدى المتوسط والبعيد، بسبب وجود مجال واسع للتحكم بزيادة الانتاج، ناهيك عن التدخلات السياسية والقومية (محمود ونوري، 2006: 3).

وتتمثل محددات العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه بما يأتي:

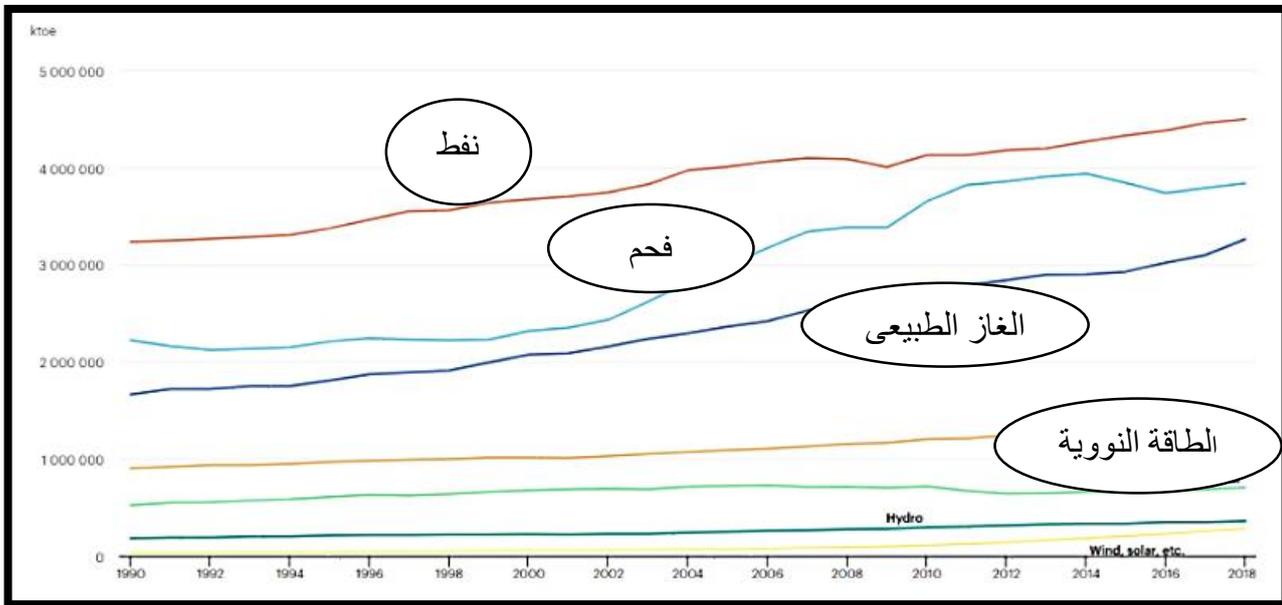
(سلمى وعافية، 2018: 11)

أ- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: حيث تعد عاملا مهما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة وكلما زاد الاحتمال على امكانية زيادة الانتاج، اما عن طريق رفع انتاجية الابار القديمة او حفر ابار جديدة في المناطق المكتشفة

ب- السعر: ان ارتفاع اسعار النفط تؤدي وعلى العموم الى زيادة في الكمية المعروضة، اي زيادة في الانتاج، ولها تأثيرا كبيرا على مقدار العرض النفطي، وتعتمد الكثير من الدول الربعية على سعر النفط في تكوين موازنتها السنوية .

ت- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: حيث تتميز ادوات الانتاج الحديثة والمستوى التكنولوجي بسرعة الكشف عن الاماكن النفطية الجديدة، وهذا يساعد في رفع الطاقة الاحتياطية للنفط، وعليه زيادة المعروض النفطي .

ث- الحروب والاحداث السياسية: وهي عامل رئيسي ومهم في العرض النفطي، فخلال حروب وازمات وتضاربات سياسية في مناطق الانتاج بالخصوص حدثت تغيرات كثيرة في العرض النفطي وهذا ما ادى بدوره الى حدوث تغيرات وطفرات كبيرة بالسعر، فضلاً عن قلة الانتاج والتصدير، وقد شهدت المدة بين كانون الاول من عام 2010 الى حزيران 2011، مستويات وطفرات عالية في تقلبات سوق النفط، فقد كان متوسط سعر البرميل في كانون الاول 2010، 90 دولار وقد وصل مسارها التصاعدي حداً بلغ فيه سعر البرميل الواحد 116,30 دولار في اقصى الذروة، حيث تفسر هذه الزيادة المفاجئة في الأسعار بتقليص المعروض واستمرار النمو في الطلب، فضلاً عن الاضطرابات السياسية والمشاحنات في منطقة الشرق الاوسط وشمال



الشكل (5) إجمالي المعروض العالمي من الطاقة (TES) حسب النوع للفترة 1990-2018

المصدر: <https://www.eia.gov> U.S. Energy Information Administration - EIA - Independent Statistics and Analysis

افريقيا التي تنتج نصف النفط العالمي، مما أدى الى خسارة في في امدادات النفط الخام للعالم. (أمانة مؤتمر الأمم المتحدة، 2011: 16)، ويوضح الشكل (5) تزايد المعروض العالمي (بمؤشر تصاعدي) من الطاقة للمدة 1990-2018، وحسب أنواع الطاقة والذي تصدرها النفط.

4- الإحتياطي المؤكد للنفط في العالم

كان الوقود الاحفوري في قلب النمو والتجارة منذ ان اعاد التصنيع تنظيم الاقتصادات لغرض تصنيع و انتاج السلع، وفي السنوات الاخيرة تزايدت المخاوف بشأن العواقب البيئية لحررق كميات كبيرة من الوقود، وما اذا كانت الاحتياطيات لديها لقدرة الكافية لتلبية الطلب المتزايد على النفط ومشتقاته، ولأن النفط الخام هو مورد محدود غير متجدد، فإنه لا يمكنه بحكم تعريفه الاستمرار في تلبية الطلب المستمر فضلاً عن ان إنتاج النفط مقيداً بقدرة تكنولوجيا الاستخراج، مما يتسبب في تباعد منحنيات العرض والطلب (Owen et al, 2010: 4744)

وفي عام 1925 تم تعريف الاحتياطي المؤكد من قبل المعهد الامريكي للنفط على انه حجم النفط الخام الذي تشير اليه المعلومات الجيولوجية والهندسية بما لا يدع مجالاً للشك ولتكون قابلة للاسترداد في المستقبل من مكامن النفط وفي ظل الظروف الاقتصادية والمعيشية الحالية (Haider, 2000: 312).

ويعتمد حجم تقدير الاحتياطيات النفطية على عدة معايير واهمها الاقتصادية والمادية، وتتمثل المعايير الاقتصادية باعتبار الحقول النفطية قابلة للاستخدام في ظل الاوضاع الاقتصادية الموجودة اما المادية فهي التنقيب وتحديد الحقول والقدرة على استغلال الموارد بصورتها المثلى. ومن الطبيعي تطور حجم الاحتياطي المؤكد خلال قرون الاستكشاف والاستغلال وزيادة الطلب عليه، ففي عام 1994 بلغ الاحتياطي النفطي العالمي 1118 مليار برميل وانتقل في عام 2014 الى 1700.1 (أوبكر، وآخرون، 2017: 19)، مع زيادة في عمليات البحث والاستكشاف والتي فتحت افاق جديدة لإنتاج وتطوير حقول النفط بواسطة التكنولوجيا الحديثة والتي سهلت مهمة البحث والتنقيب مما زاد من تطور حجم الاحتياطي النفطي. حيث تعد الاحتياطيات ضرورية للقدرة على التنبؤ باتجاهات الإنتاج وديناميكيات الأسعار، وفي حالة دول أوبك، فإن الاحتياطيات ليست فقط مصدر الفخر الوطني، ولكنها تستخدم أيضاً كعيار لتخصيص حصص الإنتاج، عادة ما تتطور الاحتياطيات المبلغ عنها بمرور الوقت مع تغير التكنولوجيا، ويتم الحصول على معلومات إضافية في سياق الاستكشاف والإنتاج. وبحسب نظام إدارة الموارد النفطية الامريكي، فإن للإحتياطيات

أربع معايير اساسية هي الإكتشاف، وقابلية الاسترداد، والتجارة والبقاء (Kaminski, 2012: 520). وهناك مجموعة من العوامل تؤثر على الاحتياطي النفطي وهي:

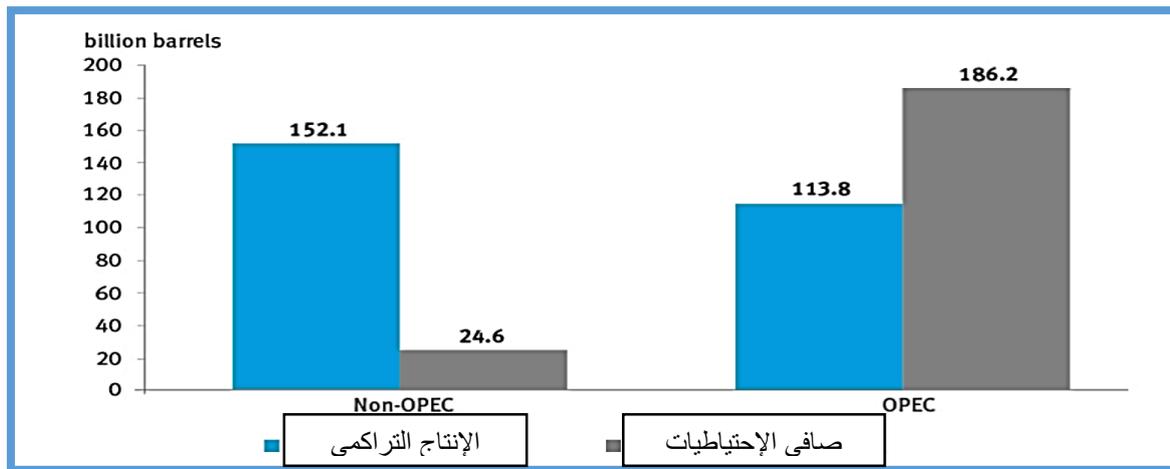
(الزبيدي و عبدالكاظم، 2019: 680)

أ- حجم الانتاج : حيث يتناسب حجم الاحتياطي النفطي عكسيا مع حجم الانتاج من دون ان يعني ذلك ان ارتفاع حجم الاحتياطي يعني تقليص الانتاج، بل ان الاحتياطي النفطي ينخفض كلما ارتفع الانتاج .

ب- التقدم التكنولوجي: وتظهر اهميته في الاستكشاف للآبار الجديدة والآبار الواقعة في المناطق الصعبة والتي يصعب الوصول اليها بدون ادوات تكنولوجية متطورة تساعد على البحث والتنقيب، فضلاً عن تحسين مستوى الاداء الاجمالي وتقديم الحلول العلمية والفنية في مختلف أنشطة الاكتشاف في المكامن الجديدة.

ت- عمليات البحث والتنقيب: بعد حاجة الانسان الملحة للنفط وزيادة الطلب عليه ولأهميته التي صار يكتسبها بسبب تشغيله لأغلب المكائن والمعدات وادوات النقل التي يحتاجها الجنس البشري لتسيير امور حياته، صار لزاما على الشركات النفطية والدول المنتجة ان تكثف وتزيد عمليات البحث والتنقيب عن النفط، حيث يتمخض عن هذه العمليات توسيع المكامن النفطية مما يؤدي الى زيادة في الانتاج وارتفاع حجم الاحتياطي المؤكد.

ويوضح الشكل (6) ادناه إحتياطيات النفط العالمية المؤكدة خلال المدة 2009-2018، حيث اضافة دول اوبك 186.2 مليار برميل الى اجمالي الاحتياطيات المؤكدة، وهي اضافة مهمة مقارنة بمنتجي النفط خارج اوبك.



الشكل (6) إحتياطيات النفط العالمية المؤكدة خلال المدة 2009-2018 لدول اعضاء اوبك، وخارج اوبك.

Source :Opec Annul Statistical Bulletin 2019

2-الغاز الطبيعي

يعد الغاز الطبيعي خليطاً من الهيدروكربونات الغازية والتي تحدث في الخزانات الارضية الصخرية المسامية، وغالبا ما يرتبط الغاز بالنفط والذي له اصل مشترك في تحلل المواد العضوية في الرواسب. يتكون الغاز الطبيعي بشكل كبير من الميثان والايثان وبعض المواد الكيميائية الاخرى، وعند احتراقه ينتج طاقة كبيرة جدا تعطي الحرارة او تولد الكهرباء، وهو عكس انواع الوقود الاحفوري فان حرقه نظيف، حيث تنبعث منه مستويات اقل من المنتجات الثانوية في استخدام النفط ومشتقاته والتي تكون ضارة للبيئة، وهذا الامر جعل للغاز اهمية كبيرة في حياتنا اذ إنه أحد أنظف مصادر الطاقة وأكثرها امانا وفائدة (Smil,2015: 2).

إن الاستنتاج المقبول وعلى نطاق واسع هو ان الغاز الطبيعي تكون من التحلل الحراري تحت حرارة 150-200 درجة مئوية ومافوق. وبشكل اساسي من النفط الخام وبدرجة اقل من المواد العضوية في الصخور النفطية (Scholtens,2017: 29).

يؤدي الغاز الطبيعي دورًا مركزيًا في صناعة الطاقة، فضلاً عن قلة اضراره البيئية، فانه اقل تكلفة من النفط وهذه التكلفة جعلته وقودا ومصدرا شائعا للاستخدام. كان ينظر للغاز الطبيعي على انه مصدر وقود بديل ورخيص للغاية، لكن ولت هذه الايام التي يتم فيها حرق الغاز الطبيعي كمنتج نفايات غير مرغوب به للتنقيب عن النفط. (Edwards, 2009: 68).

رابعاً: العرض والطلب على الغاز الطبيعي والطاقات الأخرى

1- الطلب على الغاز الطبيعي

يرى الكثيرون إن الغاز الطبيعي هو اهم مصدر للطاقة في المستقبل وان وفرته الى جانب سلامته البيئية وتطبيقاته المتعددة في جميع القطاعات تعني ان الغاز سيستمر في لعب دور متزايد الاهمية في تلبية الطلب عليه. وفي اسواق الغاز غالبا مايكون الطلب على الغاز ليس مرنا بشكل خاص، فأن معظم الزبائن السكنيين والتجاربيين غير قادرين على تبديل الى انواع وقود بديلة. بمجرد أن يلتزم مستهلكو الغاز باستخدام الغاز كوقود ويستثمرون في معدات تعمل بالغاز، لا يمكنهم بعد ذلك التغيير بسرعة إلى أنواع أخرى من الوقود. علاوة على ذلك، لا يمكن لهؤلاء الزبائن تخزين الغاز. لذلك لا يمكنهم الاستجابة بسهولة لإشارات السوق مثل الزيادة المفاجئة في الأسعار. بمعنى آخر، هؤلاء الزبائن لديهم طلب غير مرن من حيث السعر (natgas, 2013)

وقد دخلت صناعة الغاز مرحلة مثيرة من النمو والتوسع من جميع جوانب سلسلة التوريد والتكنولوجيا، ومن الواضح ان الغاز الطبيعي يؤدي دورا رئيسا ومهما في تطورات الطاقة العالمية المستقبلية، وعلى جه التحديد يمكن ان يساعد في تحقيق اهداف متعددة في مجال الطاقة في القرن الحادي والعشرين، كتوفير الخدمات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقليل الآثار السلبية على المناخ العالمي والبيئة بشكل عام (Economides & Wood, 2009: 12).

2 - العرض من الغاز الطبيعي

يعتمد الغاز الطبيعي الخام المستخرج من الآبار المنتجة على نوع وعمق وموقع الرواسب الجوفية وجيولوجية المنطق، ويصنف الغاز الطبيعي المنتج من الآبار النفطية على انه غاز مصاحب، مما يعني ان الغاز الطبيعي مرتبط بالنفط الخام او المذاب فيه، ويتم تصنيف انتاج الغاز الطبيعي في حالة عدم وجود اي ارتباط بالنفط الخام على انه غاز غير مصاحب (Tobin,2006:2)

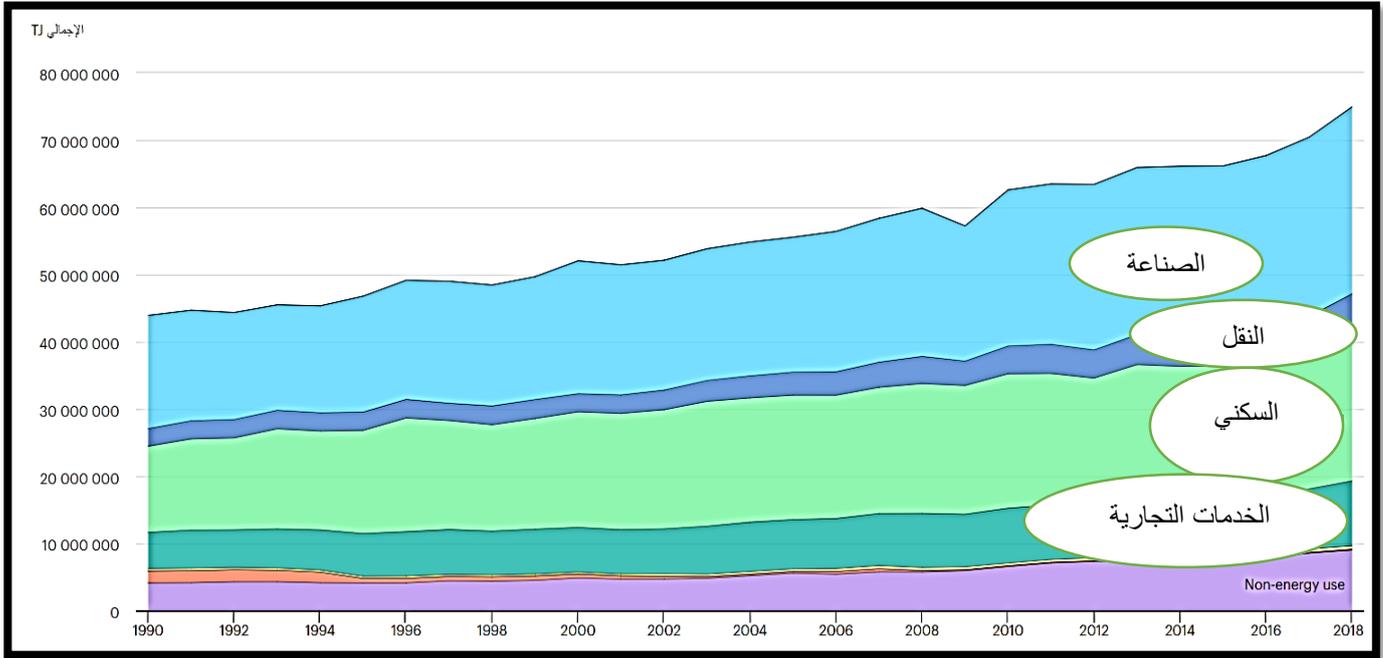
تحفز الزيادة في اسعار النفط الخام المستهلكين على استبدال الغاز الطبيعي بالمنتجات النفطية في الاستهلاك، وهو ما يؤدي الى زيادة الطلب على الغاز الطبيعي وعلية ارتفاع اسعارها. حيث يعد الغاز الطبيعي من البدائل التنافسية وفي المقام الاول في قطاعات توليد الكهرباء والصناعة والاقتصاد (Villar & Joutz, 2006: 4)

في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، تم إنتاج الغاز الطبيعي كمنتج ثانوي بديل عن استخدامات النفط، وقد تم حرقه كمنتج نفايات، وخلال هذه المدة كانت اسعار الغاز منخفضة بشكل كبير، وفي أوائل السبعينيات عندما رفعت اوبك اسعار النفط الخام، بدأت معها اسعار الغاز الطبيعي في الارتفاع، وعبر برنامج الطاقة الوطني فرضت الحكومة الامريكية اسعار منظمة مرتبطة بأسعار النفط الخام بناء على قيمتها الحرارية النسبية. وقد حفزت الزيادة في الأسعار الشركات وعمليات التنقيب والحفر مما ادى الى زيادة كبيرة في المعروض من الاحتياطيات، فانخفض الطلب بسبب الركود وادى الى انخفاض اسعار الغاز الطبيعي لبقية العقد. (Burrowes et al, 2009: 11).

عام 2000 بلغ الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي 243 مليار قدم مكعب في السنة، ومن المتوقع زيادة الطلب على الغاز بحوالي 356-581 مليار قدم مكعب في اليوم بحلول عام 2030. ويستخدم معظم الغاز الطبيعي حاليا في امريكا الشمالية واوربا وروسيا لتوليد الطاقة الكهربائية والحرارة،

وتلبية الاستخدامات السكنية والتجارية المتنوعة، والجدير بالذكر ان احتياطات الغاز في اشرق الاوسط تبلغ حوالي 44% يتم توزيع الغاز المتبقي بنسبة 18% في اوربا وروسيا، و11% في آسيا و10% في افريقيا، والباقي في امريكا الشمالية والجنوبية، وان اكبر اصحاب الاحتياطات هم روسيا وايران وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، (Holoditch & Chianelli, 2008: 318).

ويوضح الشكل (7) كمية الإستهلاك من الغاز الطبيعي للقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والسكنية، حيث استحوذت هذه القطاعات على الكمية الكبيرة من استغلال الغاز الطبيعي وللمدة 1990-2018. وجاءت القطاعات الصناعية في مقدمتها.



شكل (7) الاستهلاك النهائي للغاز الطبيعي في العالم للمدة 1990-2018 وحسب القطاعات.

المصدر: IEA Data & Statistics. <https://www.iea.org>

3- العرض والطلب على الطاقات الأخرى (كهرباء، فحم، متجددة، نووية)

أ- الطاقة الكهربائية

حتى عقود قليلة ماضية، كانت الحكومة مسؤولة عن إدارة نظام الطاقة الكهربائية والتحكم فيه ونادرًا ما كان مملوكًا للقطاع الخاص، كان هذا الهيكل الحصري لنظام الطاقة غير فعال ولم يضمن فوائد المنتجين، كان الحل لهذه المشكلة هو الخصخصة وإعادة هيكلة نظام الطاقة، مما وفر سوقًا تنافسية على مستويات التوليد والنقل والتوزيع. بشكل عام، تم تقسيم صناعة الطاقة الكهربائية بعد الخصخصة إلى قسمين، هما قطاع البيع بالجملة وقطاع البيع بالتجزئة، يتألف قطاع الجملة من

شركات التوليد التي تولد الطاقة الكهربائية بكميات كبيرة وتنقلها إلى مراكز التحميل عبر خطوط نقل الجهد العالي، في الخطوة التالية، تقوم شركات البيع بالتجزئة، نيابة عن جانب الطلب، وأحياناً كبار المستهلكين، بشراء الطاقة المطلوبة بشكل مستقل. (Sharifi et al, 2017: 565).

وقد شهدت صناعة الطاقة الكهربائية حول العالم تغيرات ثورية في السنوات الأخيرة، جوهر هذه التغييرات هو تحرير الصناعة وإدخال المنافسة، وبدلاً من التخصيص والتشغيل المركزي للموارد، يتم الآن بيع الطاقة الكهربائية من قبل موردي التوليد ويتم شراؤها من قبل مزودي خدمات الطاقة لتلبية الاحتياجات المتوقعة لزبائن كلياً أو جزئياً عبر المنافسة (Liu & Guan, 2003: 106).

ب- الفحم

أحد مصادر الطاقة الرئيسية الثلاثة في العالم، ويمثل ثلث إجمالي استخدام الطاقة في العالم. يتم توليد ما يصل إلى 40% من الكهرباء عن طريق الفحم. من منظور ندرة موارد الطاقة، فإن الاحتياطيات الحالية من موارد الفحم العالمية قابلة للاستمرار لمدة 153 عامًا، وهي أطول بكثير من 50.6 عامًا من احتياطيات النفط و52.5 عامًا من احتياطيات الغاز الطبيعي. إن استغلال موارد الفحم الحجري واستخدامها أمر بالغ الأهمية في مشاكل تخفيف التناقض بين إمدادات الطاقة العالمية، وضمان تنمية الاقتصاد العالمي. في ظل خلفية التنمية الاقتصادية العالمية المتزايدة واستهلاك الطاقة. (Song & Wang, 2019: 1074).

ت- الطاقة المتجددة والطاقة النووية

أدى النمو الاقتصادي في العقود الأخيرة إلى زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة في جميع أنحاء العالم. تظهر بيانات وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن استخدام الطاقة زاد في الشرق الأوسط بنسبة 170%، وأفريقيا بنسبة 70%، والهند بنسبة 91%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20%، والصين بنسبة 146%، وأمريكا اللاتينية بنسبة 66%، وكتلة دول الاتحاد الأوروبي الـ27 بنسبة 7% خلال المدة 1990-2008، وبشكل عام، زاد الطلب على الطاقة في العالم ككل بنسبة 39%. يصاحب الاستهلاك العالي للطاقة زيادة سريعة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مما أدى إلى تدهور بيئي كبير وعليه خلق خطر على الصحة العامة في بعض البلدان. (Mrabet, et) al.2019: 833)

وتعد الحصة المستقبلية من مصادر الطاقة المتجددة هدفًا في العديد من السياسات، نظرًا لأن هذا يرتبط بالطلب المستقبلي على الطاقة غير المؤكدة، فإن تأثير التطورات المختلفة له أهمية كبيرة،

تعد توقعات الطلب على الطاقة أساسية في التحليلات والسياسات لتعزيز الحفظ والكفاءة وتنفيذ التكنولوجيا وإنتاج الطاقة المتجددة ويعد تطوير الطلب على الطاقة محركاً رئيسياً لنظام الطاقة في المستقبل، حيث تستند العديد من التوقعات إلى توقعات إجمالي الناتج المحلي والسكان، بما في ذلك في بعض الأحيان مرونة سعر الطلب على خدمات الطاقة ((Rosenberg et al, 2013: 420))
تعمل تقنيات الطاقة المتجددة على تحويل مصادر الطاقة الطبيعية إلى أشكال قابلة للاستخدام من الطاقة مثل الكهرباء والحرارة والوقود، ومصادر الطاقة المتجددة توفير أكثر من 3000 ضعف احتياجات الطاقة العالمية الحالية (Ellabban et al, 2014:749).

و فيما يخص الطاقة النووية، فقد اعتبرت خياراً مهماً لضمان أمن الطاقة العالمي، وقد بدأ مؤخراً الترويج لها كحل للتخفيف من تغير المناخ. ومع ذلك، لا تزال الطاقة النووية مثيرة للجدل إلى حد كبير بسبب المخاطر المرتبطة بها مثل الحوادث النووية وإدارة النفايات المشعة الإشكالية، وجد أن الطاقة النووية لا تزال مصدراً مهماً للطاقة في العديد من البلدان حول العالم. (IEA، 2015)

وعليه، فإن الطاقة النووية هي مصدر طاقة قابل للتطبيق نظراً للطلب العالمي المتزايد على الطاقة، وقدرتها العالية على الإمداد بالطاقة ومستويات الوقود المنخفضة للتشغيل، علاوة على ذلك، إلى جانب الطاقة المتجددة، يُنظر إلى الطاقة النووية على أنها فرصة كبيرة لإزالة الكربون من الاقتصادات العالمية نظراً لحقيقة أنها تقنية تقلل من تلوث الكربون للبيئة & (Pravālie & Bandoc,2018: 82)

المبحث الثالث

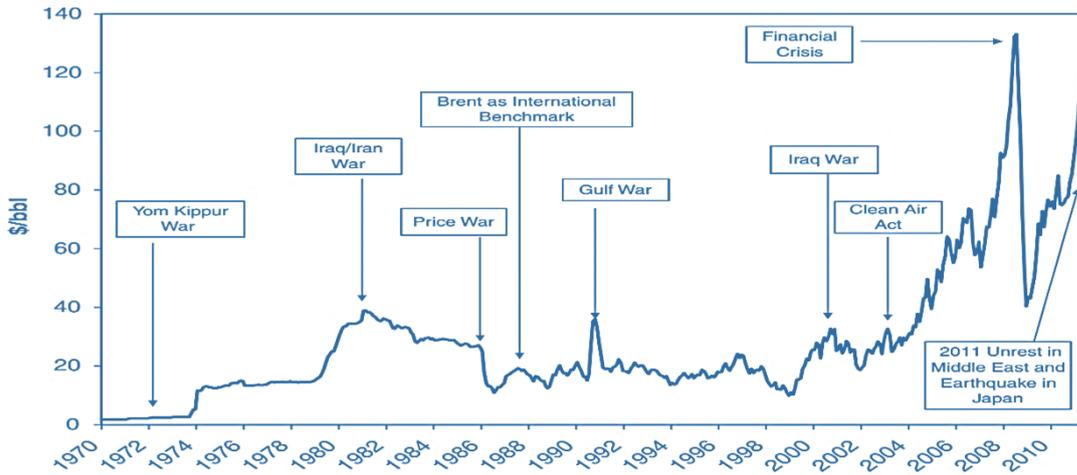
أسواق الطاقة وآليات تحديد الاسعار

اولا : سوق النفط العالمية

بلغ إجمالي حجم السوق للنفط والغاز و سلع الطاقة الفحمية حوالي 3 تريليون دولار أمريكي في عام 2015، ومن المتوقع أن ينمو استهلاك الطاقة العالمي بنسبة 28٪ حتى عام 2040 وعلى الرغم من أن النفط ومشتقاته لا يزال يهيمن على سوق الطاقة العالمية، فإن إنتاج الوقود الأحفوري غير التقليدي، وتزايد الوعي البيئي، والتقدم التكنولوجي في تقنيات الطاقة المتجددة تؤدي إلى تغييرات في مزيج الطاقة وأنماط التجارة العالمية (Sutrisno et al, 2021:1).

منذ بضع سنوات حتى الآن، كان سعر النفط خارج نطاق السيطرة ولا أحد من شركات الصناعية الكبرى الإنتاج في سوق النفط قادر على التدخل لتحديد مستوى السعر، حيث لا يزال سعر النفط، في خيال المستهلكين الغربيين مرتباً بالتوازن الذي نشأ خلال السبعينيات والثمانينيات مع ظهور دول الخليج العربي ودول الأوبك، ولا يزال الاعتقاد السائد هو أن الخليج و النفطها القادر على تنظيم حجم الإنتاج واستخدام هذه المادة الخام الرئيسة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية معينة (Wiley&Sons, 2012: 3)

يوضح الشكل (8) تاريخ نفط برنت وهو أحد أهم المراجع النفطية لتسعير النفط، ويوضح أيضا أهم الأحداث التي أسهمت بتغير أسعار النفط حول العالم.



شكل (8) تاريخ نفط برنت 2010-1970 وأهم الاحداث الرئيسة

المصدر: Carollo, S. (2011). *Understanding oil prices: A guide to what drives the price of oil in today's markets*. John Wiley & Sons.p3

و تتأثر سوق النفط سلبيا كان ام ايجابيا بعدة عوامل نظرية وعملية، فمن الناحية النظرية فان الاسس التي تتحدد عليها الاسعار في سوق النفط هي تقديرات العرض والطلب وهي غالبا ما تفتقر الى الدقة في المعلومات، ومن الناحية العلمية فإن الصفقات التي تتم في الاسواق والعقود المستقبلية، مثل الاسهم والسندات وسعر الصرف، لها دورا رئيسي في تحديد سعار النفط(الجنابي والغالبي، 2011: 5).

ويمكن تقسيم تطور سوق النفط الى ثلاثة مراحل مختلفة، تميزت المرحلة الاولى بالمعاملات داخل الشركة مع المبيعات الفورية بين الشركات، وفي المرحلة الثانية ظهرت دول (اوبك) بمحاولاتها المتزايدة للتأثير على تجارة النفط العالمية وقد نجحت في ذلك، من اجل اهداف سياسية معينة والقسم الثالث يتم تعريفه عبر سلعة أسواق النفط، مع ربط الأسعار الإقليمية بالتجارة البيئية وتطوير أدوات مالية متطورة مثل العقود الآجلة وعقود الخيارات. حيث يعد النفط الخام أحد أسواق السلع الأكثر نضجًا اقتصاديًا في العالم (Blumsack, 2020).

1- مكونات السوق النفطية

تتكون سوق النفط العالمية من عدد كبير من الاطراف والشركات المتعاملة في هذا السوق ويمكن تقسيمها حسب التالي : (عبدالرضا، 2011: 57)

أ- **الدول النفطية المنتجة:** حيث توجد دول منتجة للنفط يقتصر انتاجها على سد حاجتها المحلية وتكون مساهمتها قليلة جدا في السوق العالمية بسبب قلة انتاجها وتصديرها للنفط، مثل البحرين وماليزيا وبروناي .

ب- **الشركات الكبرى المنتجة للنفط والمؤثرة في السوق العالمية:** في فترة الثلاثينيات و الاربعينيات من القرن الماضي شكلت سوق النفط العالمية مجموعة من الشركات، وغالبا ما تعرف بأسم الشقيقات السبع، وهي خمس شركات أمريكية، و واحدة بريطانية، و أخيرة بريطانية – هولندية، وهي "شركة النفط الإنجليزية_ الإيرانية(برتش بتروليوم)، ستاندرد اويل نيو جيرسي، موبيل، رويال شل، ستاندر اويل كالفيورونيا، جولف، ستاندر اويل تكساسو" في فترة الخمسينيات انضمت اليها شركة توتل الفرنسية كشركة كبرى، وفي الأونة الأخيرة أتجهت الشركات العالمية الكبرى الى الاندماج لتشكيل شركات عملاقة تدير شؤون النفط العالمية.

ت- **البلدان المستهلكة للنفط الخام:** وتتكون من سوق الطاقة الكبير في اوربا والبلدان النامية المستهلكة للنفط، وبلدان اوربا الشرقية.

ث- **بورصات النفط الخام:** مثل بورصة نوتردام وجنوه وسنغافورة وتكساس، ويتواجد فيها طرفا البائع والمشتري (العرض والطلب) وفي كل طرف توجد مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر على جانبي العرض والطلب، اذا توجد بلدان منتجة للنفط تمثل الجانب المعروض قبالة الجانب المستهلك للنفط من البلدان التي تمثل جانب الطلب وغالبا ما تكون بلدان نامية، حيث يعتمد السعر على هذه المتغيرات التي تعد احد اطراف تغير اسعار النفط.

وفي كل الاسواق هنالك مجموعة من الادوات للتداول من اجل خلق السيولة وتحسين شفافية الاسعار ، ونظرا لان النفط هو سلعة غير قياسية بطبيعتها، حيث يتم تداول انواع المشتقات مثل العقود الفورية والعقود الأجلية والعقود المستقبلية والتي يمكن استخدامها لتقليل مخاطر الأسعار التي تكبدها الشركات شراء وبيع النفط (Long, 2002: 3).

يتم إجراء المعاملات الفورية أساسا عن طريق الهاتف أو الأنترنت بين الطرفين وهي سوق تداول خارج البورصة، على عكس اسواق التبادل. ينطبق مصطلح "السوق الفورية" على جميع المعاملات الفورية المبرمة يتم إجراء المعاملات الفورية بطريقة مماثلة من سوق واحد إلى آخر المشتري الذي يسعى للحصول على بضائع من الخام , تكون متاحة في غضون شهر واحد بوجود جهات اتصال (منتجين ومتداولين) مختلفين يعملون في المنطقة (Energy Charter Secretariat, 2007: 79). تعرف العقود الأجلة على إنها اتفاق تعاقدي بين المشتري و البائع في وقت معين لتبادل اصول محددة مسبقا مقابل الدفع في وقت لاحق، وبسبب عدم اللاتأكد في الاسعار المستقبلية و اسعار الفائدة يلجأ المشاركون في الاسواق الى استعمال العقود الأجلة، للتحوط من مخاطر تقلبات الاسعار الفورية في المستقبل. (Saunders& Cornett, 2012:313)

أما العقود المستقبلية فهي اتفاق بين طرفين لشراء أو بيع أصل في وقت معين في المستقبل بسعر معين. على عكس العقود الأجلة، عادة ما يتم تداول العقود المستقبلية في البورصة لجعل التداول ممكناً، وأكبر البورصات التي يتم فيها تداول العقود المستقبلية هي مجلس شيكاغو للتجارة (CBOT) وبورصة شيكاغو التجارية (CME) في هذه البورصات وغيرها في جميع أنحاء العالم، تشكل مجموعة واسعة جداً من السلع والأصول المالية الأصول الأساسية في العقود المختلفة وهي تشمل مختلف السلع. (Hull, 2019: 6)

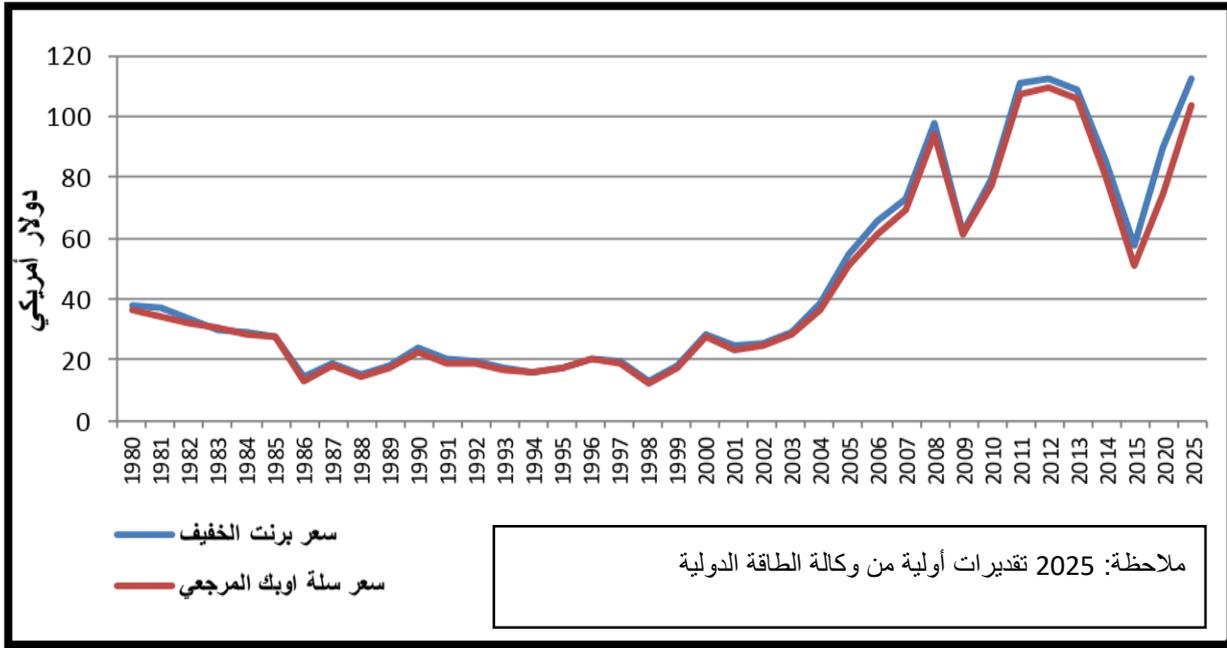
2- مفهوم سعر النفط ومكونات السوق النفطية

أ- مفهوم سعر النفط

يعرف سعر النفط على انه القيمة السلعية للنفط الخام معبرا عنها بوحدات نقدية في زمان ومكان معينين، او هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام، يساوي (42) غالون أو حوالي (158.98723) لتراً والمعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار)، هذا وقد تشكلت اسعار نفطية متعددة اختلف وتميز كل سعر عن الآخر بمجموعة من الميزات والقيم النفطية، منها التركيب ودرجة الحامضية او الحلاوة وكثافة الكبريت وغيرها من الشوائب التي تؤثر على عملية التكرير، لذا فقد سادت الأسواق النفطية العالمية منذ بداية إنتاج النفط وتصديره مجموعتان من أسعار النفط الخام، بدأ العمل في المجموعة الاولى قبل عام 1973، منذ عقود الامتياز وعقود المناصفة والتملك الكلي والمشاركة وتشمل، السعر المعلن، السعر المتحقق، السعر الضريبي وسعر الاشارة، أما المجموعة الثانية فقد بدأت للظهور بسبب نشأة اسوق جديدة مثل الاسواق الفورية وظهور الصيغ الجديدة في تجارة النفط مثل صفقات بعيدة الاجل وهي تشمل، السعر الفوري، السعر الاسمي، السعر الحقيقي، السعر الرسمي (الزبيدي ، 2014: 5-7).

وتخضع ديناميكية اسعار النفط والمشتقات الاخرى الى عدة عوامل رئيسة تساهم بدرجة كبيرة في تغير سعر برميل النفط في الاسواق العالمية، منها التوازن بين العرض والطلب والاضاع الاقتصادية الكلية العالمية والمتغيرات الجيوسياسية، فضلاً عن تقلبات سعر صرف العملة الاجنبية وفي الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب تؤدي في النهاية الى التوصل الى سعر محدد تتساوى فيه الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يعرف بحالة التوازن (حسن، 2015: 22).

ويوضح الشكل (9) حركة الأسعار الاسمية لبعض مراجعت تسعير النفط الخام وهي خام برنت وسعر سلة اوبك .



شكل (9) حركة الاسعار الاسمية لبعض انواع النفط

المصدر: منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، قاعدة بيانات أسعار النفط، الموقع الإلكتروني (<https://opecorg.org/ar/Home>)

ب- مكونات السوق النفطية

تتكون السوق النفطية من مجموعة من الأسواق التي تتحكم بأسعار النفط حول العالم . كما قام الدكتور نبيل جعفر بتوضيحها كما يأتي: (عبدالرضا، 2011: 81)

● سوق نيويورك نايمكس (NYMEX) هي اختصار (New York Mercantile Exchange) وتعتبر اول سوق بدأت بتداول العقود الآجلة في عام ١٩٧٨ في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تشمل منطقة أمريكا الشمالية، وفيها يتم تقييم عقود مبادلاتها الآجلة على وفق سعر خام متوسط غرب تكساس، وتعد هذه العقود في الوقت الحالي مرجعا للتسعير الدولي للنفط الخام بحوالي 12-15 مليون برميل يوميا من النفط المباع في العالم، وتقع نقطة التسعير في مدينة كوشينج بولاية أوكلاهوما بسبب موقعها الاستراتيجي على تقاطع خطوط أنابيب النفط في الموانئ الأمريكية التي تمكنها من التصدير لأنحاء العالم كافة. وقد اكتسبت نفوط خام غرب تكساس موقعها المهم والقيادي في قائمة نفوط الاشارة العالمية والمعتمدة في التسعير لاكثر من دولة بسبب اهمية السوق النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية في من اكبر الدول استهلاكاً للنفط في

العالم، حيث تستهلك ربع الانتاج العالمي، وهي اكبر مستورد على الرغم من كونها تمثل اكبر قائمة للانتاج .

● **سوق النفط الدولية IPE** وهي اختصار لـ (International Petroleum Exchange) ومقرها في لندن، حيث بدأت بتداول العقود الآجلة للنفط منذ عام ١٩٨١ وهي من أكبر أسواق النفط في أوروبا، وفيها يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير التعاملات، حيث يستخدم كقاعدة مقارنة مرجعية لما يقارب 40 – 50 مليون برميل من النفط المباع يوميا، والذي يتم شراؤه من الدول الأوروبية وبعض الدول الإفريقية، وان 20 % من استيراد الولايات المتحدة من النفط الخام تأتي منه، وان مبيعات النفط الخام المستندة الى خام برنت تأتي من غرب أفريقيا وشمال غرب أوروبا.

● **سوق النقد الدولي في سنغافورة (SIMEX) Singapore International Monetary Exchange** نشأت بورصة (SIMEX) الآجلة عام 1989 واستخدمت خام دبي متوسط الكثافة (AP 31) لاحتوائه على نسبة عالية من الكبريت ولذلك يعد من النفوط الحامضة وبنسبة 2%، ويُعد نفط الخام الفاتح (الفاتح دبي) كمعيار للتسعير في هذه السوق والتي يتم شراء نفطها من دول اسيا ، وتعد سنغافورة من الدول غير المنتجة او المستوردة بشكل كبير للنفط الخام، ولكن تم اختيارها كسوق دولية لتسعير العقود الآجلة للنفط الخام لعدة اسباب من اهمها وقوعها على خطوط الملاحة الدولية في حوض البحر المتوسط وغربي اسيا من جهة، والشرق الاوسط من جهة اخرى، وامتلاكها نظام مصرفي متطور ذو بيئة تنافسية وبيئة تحتية وتكنولوجيا اسهمت في الدعم اللوجستي للبورصة الدولية.

ثانيا: سوق الغاز العالمية

ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي بشكل حاد في السنوات العشر الماضية لتلبية الطلب المتزايد في أوروبا وأمريكا الشمالية والدول الآسيوية المتقدمة، وكذلك لتغذية اقتصادات الوافدين الجدد في الشرق الأوسط، وقد أدى التقدم التكنولوجي إلى زيادة كفاءة الإنتاج ومعدل نجاح أعلى في الاستكشاف (Gilardoni, 2008: 11).

ويعتمد مستقبل التجارة الدولية للغاز على ثلاثة عوامل مهمة، هي مستقبل الاستهلاك العالمي من الغاز، والتوزيع الجغرافي للاحتياجات المؤكدة، ومستوى السعر لو قورن بالانتاج والتكاليف والضخ والنقل، الى جانب ذلك تعتمد الاسواق المحلية في تسعير الغاز سواء كان بصورته الغازية عن طريق الانابيب او النقل بحرا بصورته المسالة، يعتمد ذلك على تسعيره الاسواق المحلية في

بلدان الانتاج الفائض. ويتحدد متوسط السعر النهائي للغاز وفقا للمتوسط المرجح بالكميات المستهلكة في كل قطاع، (العبدالله، 1999: 12-15).

وتتركز التجارة الدولية للغاز الطبيعي في ثلاثة اسواق إقليمية رئيسة هي: (ساري، 2011: 46)

1- السوق الاوربية

حيث تعتمد اوربا على العديد من المصادر لتلبية الطلب على الغاز، حيث تغطي 12% من احتياجاتها من فلندا، و20% من النرويج، و14% من الجزائر، و37% من روسيا، وتميل السوق الاوربية للحصول على احتياجاتها من الغاز عن طريق استيراد الغاز الطبيعي المسال، لان عملية الحصول عالية لا تتضمن مخاطر كتلك التي تكون عبر الانابيب

2- السوق الامريكية

وهي من أهم الاسواق العالمية والاكثر تأثيرا فيه، نظرا لانها من اكبر الاسواق طلبا واستهلاكا للغاز نتيجة لتواجد اكبر قوة اقتصادية في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية، وهي ثاني اكبر مستورد للغاز الطبيعي بعد اليابان على الرغم من كبر احتياطاتها الضخمة. ويعد خط انابيب هنري هوب نقطة التسعير للغاز الطبيعي في العقود الآجلة ببورصة نيويورك التجارية، حيث بدأ التداول فيه عام 1990 ويمكن التسليم عبره لمدة 18 شهر في المستقبل، حيث تستخدم اسعار التسوية كمعيار لسوق الغاز الطبيعي في امريكا واجزاء من السوق العالمية

3- السوق الآسيوية

تعد اليابان الرائد الرئيسي في السوق الآسيوية، حيث تستورد لوحدها ما يقارب 93 مليار متر مكعب خلال عام 2009 وكل هذه الواردات تكون على شكل غاز طبيعي مسال، وهي تعد سوقا نشطا لصادرات الغاز الطبيعي لقرب الموقع الجغرافي لمراكز التسويق، ولبعد الجغرافيا عن اماكن الانتاج في افريقيا وروسيا، حيث إذ تؤدي قطر وكندا وروسيا اكبر المصدرين للسوق اليابانية.

ثالثا: سوق الطاقة الكهربائية

تعد اقتصاديات الكهرباء جزء من اقتصاديات الطاقة الذي يشير إلى أسواق الكهرباء، أي الطرائق والسمات التي يتم عبرها إنتاج الكهرباء وبيعها وشرائها(Cretì & Fontini,2019:23).

إن الكيلوواط هو المقياس الذي يعتمد عليه الزبون لمعرفة سعر تكلفة الكهرباء خلال فترة ساعة واحدة ، لا توجد طريقة لتخزين كميات كبيرة من الكهرباء حيث يجب أن يتكيف نظام توليد الكهرباء

ونقلها مع التغير في الطلب على الفور، حيث يكون التباين في الطلب كبيراً على مدار اليوم عندما يتضاعف الطلب في وقت الذروة خلال النهار (Nersesian, 2016: 34-37).

رابعاً : سوق الفحم والطاقة النووية

1- سوق الفحم

الفحم هو سلعة غير قياسية إلى حد ما، ويختلف سعره بشكل كبير اعتماداً على محتوى السرعات الحرارية و وجود الشوائب وقاعدة العرض لكل منتج فردي وكلما زاد محتوى الكربون وقلت الشوائب في الفحم، زادت كلفته، وعادة ما يتم التعبير عن أسعار الفحم المباع في السوق الدولية بالدولار الأمريكي للطن، حيث توجد هناك سوقان متميزان لتجارة الفحم هما سوق الفحم البخاري وسوق فحم الكوك، عادة ما يتم تعديل أسعار الفحم البخاري وفقاً للقيم الحرارية، وتقاس بالسرعات الحرارية لكل كيلو غرام (Kcal / kg) . (Sribna et al, 2019: 4)

تم تقسيم سوق الفحم العالمي لعدة سنوات إلى مناطق المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ ولا يزال التقسيم كما هو، بسبب تكلفة التخزين، مقارنة بالقيمة من السلع المنقولة (Liu & Geman,2017: 2-3) وقد ارتفعت مساهمة الفحم لإجمالي إمدادات الطاقة الأولية بشكل أسرع من أي وقود آخر للوفاء بمتطلبات الطاقة المتزايدة ، وتم تحديد ارتفاع الطلب على الفحم على خلفية ارتفاع تكاليف المواد والمعدات والعمل والوقود ومشقة الاستخراج، و تعد منطقة (تشنهوانغداو) الصينية، من أكبر موانئ الفحم والمخزونات الفحمية، حتى أصبح من علامات التسعير الرئيسية حول العالم. (IEA,2013:49)

2- سوق الطاقة النووية

الطاقة النووية مهمة بشكل خاص في أجزاء من العالم الصناعي، تمثل الكهرباء من المفاعلات النووية عادةً جزءاً كبيراً من الكهرباء المستهلكة في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd)، حوالي 20 في المائة في الولايات المتحدة، و 25 في المائة في المملكة المتحدة، وحوالي 30 في المائة في ألمانيا، وأكثر من 75 في المئة في فرنسا، على الرغم من أن 435 محطة طاقة نووية تعمل حالياً في ثلاثين دولة، فإن الولايات المتحدة وفرنسا واليابان تشغل حوالي نصف هذه المحطات، تمثل ما يقرب من 70 في المائة من إجمالي قدرة توليد الطاقة النووية التجارية في جميع أنحاء العالم (Michel-Kerjan& Decker, 2008: 5).

الفصل الثاني

واقع قطاع الطاقة والسياسة النقدية في العراق

المبحث الأول: الجانب النظري لواقع الطاقة في العراق

المبحث الثاني: الجانب النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية

المبحث الثالث: العلاقة التفاعلية بين عوائد الطاقة والسياسة النقدية في العراق

الفصل الثاني

واقع قطاع الطاقة العراقية وسياسته النقدية

تمهيد

إن لقطاع الطاقة العراقية (نפט، غاز) ترابطاً قوياً مع السياسات الإقتصادية بصورة عامة، والسياسة النقدية بصورة خاصة، بسبب اعتماد العراق على العوائد المتأتية من تصدير وقود الطاقة، وفي مقدمتها النفط الخام، لذا فقد شهد قطاع الطاقة العراقية تحولات كثيرة بعد عام 2003، لاسيما بعد العزلة الأخيرة منذ عام 1980 والتي تأخر العراق بسببها من مواكبة التقدم والتطور التكنولوجي بمجال الطاقة، ويمكن إيجاز أهم حدث بعد عام 2003 هو الدخول في جولات التراخيص الخدمية لغرض تطوير وإدامة متعلقات الطاقة العراقية، وبالدرجة الأساس قطاعي النفط والغاز، لما للعراق من إحتياطي كبير يمكن أن يساهم بعودة النشاط الإقتصادي وفتح منافذ جديدة للتصدير إن تم اعتماد إستراتيجية توظيف العوائد المتأتية من تصدير النفط والغاز بصورة صحيحة.

ويعد قانون 56 لعام 2004 أهم تشريع ضمن إستقلالية السياسة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي، حيث أعطى الصلاحية الكاملة لعمل البنك المركزي في رسم حدودها الإقتصادية وفق منهاج أقتصادي مدروس ومشخص لجميع مشاكل سياسة العراق النقدية، وأهمها المحافظة على معدلات مستقرة في المستوى العام للأسعار ومكافحة التضخم وتطوير آليات عمل السوق الحرة وبما يلئم التوجهات الجديدة في عراق ما بعد عام 2003.

لكن، قد برهن الواقع عكس هذه التوقعات، فقد توالى المعوقات التي أبطأت عملية تطوير قطاعي الطاقة والسياسة النقدية في العراق، وأهما المشاكل الداخلية والفساد الإداري والحروب الطارئة، مما أدى إلى تراكمات على هيكل النظام الإقتصادي بصورة عامة على الرغم من إرتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة في العوائد المحلية، إلا إن هذه العوائد لم توظف أو تستغل لإستثمارها بتخفيض وتجاوز التحديات القائمة. سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء ولو بشكل موجز على قطاعي الطاقة (نפט، غاز) والسياسة النقدية خلال المدة 2000-2020.

المبحث الأول

الجانب النظري لواقع الطاقة العراقية

أولاً: لمحة تاريخية على قطاع الطاقة في العراق

يهدف التعرف على تاريخ قطاع الطاقة في العراق لابد من التطرق للنقاط التالية:

1- النفط العراقي

أ- الإستكشاف: تم اكتشاف النفط لأول مرة عام 1927 بالقرب من كركوك من قبل شركة البترول التركية المملوكة للاجانب، والتي اعيد تسميته لاحقاً الى شركة نفط العراق Ipc عام 1992، بعدها توالت الإكتشافات في مناطق عدة من العراق واهما البصرة والموصل ومعظم مدن جنوب و وسط العراق، حيث تم الانتاج فيها بداية الاربعينيات والخمسينيات واستمرت الاكتشافات بالحقول الجديدة وتطويرها(داود، 2016: 1037).

للعراق (73) حقلاً نفطياً مكتشفاً، ورغم تميز القطاع النفطي في العراق، إلا إنه لم يتم استغلال جميع الحقول المكتشفة، فقد اقتصر الانتاج الوطني على 15 حقلاً فقط، حيث يوجد في العراق جميع أنواع النفوط (الثقيلة، الخفيفة، المتوسطة) (الشرع وهلال، 2019: 130).

و يبلغ عدد الآبار النفطية المحفورة 1500 بئر، في حين تؤكد الاكتشافات ومصادر الخبراء ان بالامكان ان يصل عدد الابار المحفورة الى 100 الف، وإذا ما قارنا عدد الآبار المحفورة مع المساحة التي يتواجد فيها النفط الخام سنلاحظ انها قليلة جداً، حيث يوجد بئر واحد لكل 92 كيلو متر، وهذا دليل محتمل على وجود النفط الخام في الاماكن والتراكيب التي لم تشهد البحث والتنقيب والاكتشاف في هذه المناطق القريبة. (الشمري وسلطان، 2012: 210).

ب- القدرة الإنتاجية: بصورة عامة يعرف الانتاج على انه خلق منفعة في شيئاً ما او زيادة هذه المنفعة، فيعد نشاط يستخدم الموارد الانتاجية ويجعلها سلعا بغرض اشباع حاجة عامة، اما الإنتاج النفطي فهو النشاط الذي يأتي بعد مرحلة الاستكشاف النفطي وتكون محصولته أما لصالح التصدير الخارجي او بهدف تحقيق عوائد مالية لصالح الاستهلاك المحلي الداخلي والمتمثل بالقطاع العائلي او التجاري او النقل.... الخ (الشمري، 2016: 49).

ويعد العراق من البلدان المهمة في إنتاج النفط، سواءً كان ذلك على المستوى الاقليمي وعضويته في منظمة اوبك، أم على المستوى العالمي، حيث يمتلك تاريخ إنتاجي يعد الأول بالمنطقة، ففي عام

1972 كان ينتج ما يقارب 1,470 مليون برميل في اليوم، وهي كمية تقدر بحدود 5,5% من انتاج منظمة اوبك، و3% من الانتاج العالمي للنفط الخام(مشاري, 2008: 82).

ومع دخول شركات النفط العالمية كمستثمرين ومشغلين ومنح حقل الاحدب في تشرين الثاني من عام 2008 لشركة CNPC وهي شركة البترول الوطنية الصينية، فضلاً عن شركة Zhen Hua الصينية، فقد عقد جولات التراخيص واجريت المفاوضات من اجل تطوير واكتشاف الحقول الجديدة في العراق، الأمر الذي ساعد على انتعاش الاقتصاد العراقي عبر رفع الإنتاج وزيادة الصادرات.(الربيعي، 2008: 4)

ولكن، رافق ذلك أحداثاً إجرامية وتخريبية توالى على العراق وأعاقت تقدمه الصناعي والتطويري في مختلف المجالات لا سيما في مجال صناعة الطاقة واكتشافها وتطويرها، حيث دخل تنظيم داعش الارهابي الى الموصل والانبار وتوقف خط النقل الفيدرالي من كركوك حتى تركيا عبر بيجي، كان غير قابل للتشغيل بسبب هجمات داعش والاعمال التخريبية، هذه العوامل أدت الى انخفاض الإنتاج في العراق (ميلز, 2018: 58)، ويوضح الجدول (2) الخاص ببيانات انتاج النفط اليومي للعراق، بالاعتماد على بيانات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك).

جدول (2) متوسط انتاج النفط اليومي للعراق للمدة، 2000- 2018

البلد	السنة	الكمية	السنة	الكمية
العراق	2000	2,700.00	2011	2,359.00
	2001	2,600.00	2012	2,942.00
	2002	2,126.50	2013	2,980.00
	2003	1,377.80	2014	3,110.00
	2004	2,107.20	2015	3,744.00
	2005	1,853.20	2016	4,164.00
	2006	1,952.20	2017	4,469.00
	2007	2,035.20	2018	4,410.00
	2008	2,280.50	2019	-----
	2009	2,346.00	2020	-----
	2010	2,359.00		

المصدر: <https://oapce.org/ar>: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات، سنوات مختلفة، الوحدات - الف برميل -

ج- الإحتياطي النفطي: يحظى العراق بثروات طبيعية كبيرة وموارد بشرية ليست بالقليلة مكنته من وضع أسمه في قائمة الدول الكبيرة التي تتمتع بعدة ثروات طبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز. فبحسب التقديرات فإن الإحتياطي المؤكد يبلغ 143 مليار برميل في عام 2015، وبنسبة 11,13% من الإحتياطي العالمي، لذا فهو يحتل المركز الخامس بعد فنزويلا وكندا وايران والسعودية، ويحتل المركز الثاني بعد السعودية بقائمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) وبنسبة 14,21% من إحتياطي الدول المصدرة(الطائي والمكصوصي، 2018، 730).

ويتوقع بعض الخبراء واصحاب الدراسة العلمية ان الاكتشافات النفطية في العراق لم تشمل الا 10% من اراضية والتي يتركز معظمها في جنوب العراق حيث وجود هذا الإحتياطي المؤكد، ومن المحتمل ان تحوي الارض الغربية العميقة على ابار نفطية غير مكتشفة يمكن ان تكون مصدر اضافي لنفط العراق قد تصل الى 100 مليار برميل وبحسب تفاوت الآراء الا ان هذه المناطق غير مكتشفة لحد الان (محمد، 2008: 51). ويوضح الجدول (3) تزايد الإحتياطي المؤكد من النفط الخام وخلال المدة 2000-2018.

جدول (3) الإحتياطي المؤكد من النفط الخام في العراق
مليون برميل سنويا للمدة 2018-2000

الإحتياطي	السنة	الإحتياطي	السنة
141,350.00	2011	112,500.00	2000
143,100.00	2012	115,000.00	2001
143,100.00	2013	115,000.00	2002
142,800.00	2014	115,000.00	2003
142,100.00	2015	115,000.00	2004
148,400.00	2016	115,000.00	2005
147,223.00	2017	115,000.00	2006
145,019.00	2018	115,000.00	2007
-----	2019	115,000.00	2008
-----	2020	143,144.00	2009
		142,283.00	2010

المصدر: <https://oapecorg.org/ar>: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول، بنك المعلومات. سنوات مختلفة.

وبحسب العديد من خبراء النفط، فإن الإحتياطيات النفطية في العراق، توازي الإحتياطيات المكتشفة في السعودية، والتي تعد المنتج الأول في العالم، حيث يعد الإحتياطي النفطي في حقل مجنون اكبر إحتياطي موجود والذي بلغ 30 مليار برميل، وبكلفة إستثمارية بلغت 4 مليار دولار، يله حقل القرنة بواقع إحتياطي بلغ 15 مليار برميل، ثم حقل شرق بغداد بواقع 10 مليار برميل (البطاط،

(2010:61). ويوضح جدول (4) أهم مواقع الحقول النفطية في العراق وسنوات الإكتشاف والإحتياطيات المؤكدة .

جدول رقم (4) توزيع أهم الحقول النفطية في العراق

اسم الحقل	سنة الإكتشاف	بداية الإنتاج	الإحتياطي المؤكد	موقع الحقل
الأحذب	1979	2011	مليار برميل	شرق واسط
بدره	1979	2013	3 مليارات برميل	شرق واسط
كركوك	1927	1934	8.7 مليارات برميل	شمال كركوك
مجنون	1975	--	13 مليارات برميل	جنوب شرق البصرة
الرميلة	1953	--	مليارات برميل 17.7	جنوب البصرة
شرق بغداد	1979	1980	8 مليارات برميل	شرق بغداد
نهر عمر	1948	--	6.5 مليارات برميل	جنوب البصرة
نجمة	1934	--	807 مليون برميل	شمال نينوى
حقل القرنة (1)	1973	--	8.7 مليارات برميل	جنوب شرق البصرة
حقل القرنة (2)	1973	2013	13 مليارات برميل	جنوب شرق البصرة
الكيارة	1927	--	800 مليون برميل	جنوب شرق الموصل
الزبير	1949	--	4 مليارات برميل	جنوب البصرة
الناصرية	--	2009	4.4 مليارات برميل	بغداد
باي حسن	--	--	2.4 مليارات برميل	شمال كركوك
الحقول الشرقية	1979	--	--	شمال شرق ديالى
الفرات الأوسط	1981	--	600 مليارات برميل	وسط كربلاء
ميسان	--	--	2.5 مليارات برميل	جنوب شرق ميسان
الغراف	--	--	مليارات برميل	ذي قار
الحلفايا	1976	---	4.1 مليارات برميل	جنوب شرق ميسان

المصدر: المشهداني، بان علي. (2017). دور السياسة الإنتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(38):117.

د- القدرة التصديرية : يمتلك العراق قدرة تصديرية كبيرة إذ ما توفرت الظروف المثالية وتحسنت منابع إنتاج النفط وتطورت الآليات التي يعتمد عليها العراق في تصدير النفط الخام، فالديه إمكانية نقل وتحمل ما يزيد عن 6 مليون برميل يوميا، و2.8 منها عن طريق الخليج العربي، و1,65 منها عن طريق السعودية، و1.6 عن طريق تركيا، و300 ألف برميل يوميا عن طريق الأردن وسوريا. ويمتلك العراق حاليا طاقة تصديرية تصل إلى أكثر من 2.5 مليون برميل يوميا، تصدر منها 2 مليون عن طريق الخليج العربي، و0.3-0.5 عن طريق تركيا، وإبتدأ العراق من أواخر عام 2004 صدر العراق حوالي 40% من النفط إلى آسيا، و30% إلى أمريكا الشمالية و25% إلى أوروبا، وتعد هذه المناطق من أكثر مناطق العالم إستهلاكاً للنفط ومشتقاته (البطاط، 2010:56).

حيث يمثل قطاع النفط الركيزة الأساسية في نمو الإقتصاد العراقي، حيث تشكل الصادرات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، ويعد المصدر الأول للموارد الأجنبية التي تساهم في تطوير القطاعات الأخرى و قد إتسم مسار تصدير النفط العراقي بالتذبذب طول العقود الماضية، بسبب الحروب التي دخلها العراق من جهة، وتلكو الإنتاج وضعف عملية إدخال التكنولوجيا المتعلقة بتطوير قطاع النفط، وهو ما ساهم بإنخفاض المعدلات الإنتاجية وضعف عمليات التصدير لو قورن بالإحتياطي والطاقات المتوفرة .(الزبيدي وعبد الكاظم، 2019: 22). ويوجد منفذان رئيسيان يعتمدهما العراق لتصدير النفط هما: (البطاط، 2010: 56)

- **المنفذ الشمالي:** والذي يضم خط أنابيب كركوك-جيهان، من أكبر خطوط التصدير في العراق، حيث يبلغ قطرة 40 إنجا، بطاقة ثقيلة كاملة تبلغ 1.1 مليون برميل يوميا. والخط الثاني الموازي للأول، بقطر يبلغ 465 إنجا، بطاقة قصوى بلغت الـ 500 ألف برميل يوما .
- **المنفذ الجنوبي:** ويشمل هذا المنفذ كل من (ميناء البصرة، خور العمية، خور الزبير)، ويعد من أكبر منافذ العراق الجنوبية، حيث يمتلك أربعة مراسي بسعة 400 ألف برميل يوميا، وقد صدر هذا الميناء عام 2004 ما مقداره 1,6 مليون برميل يوميا من أصل الطاقة المقررة لهذا الميناء والبالغة 2 مليون برميل يوما إما خو العمية فقد تم فتح هذا الميناء للتصدير بطاقة إبتدائية بلغت 300-400 ألف برميل يوميا، ولا زال بطور الإصلاح الكامل له. وأخير ميناء خور الزبير الذي يتعامل أساس بالسلع والبضائع الغير النفطية، مع مقادير صغيرة من سوائل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال.

5 – القدرة التكريرية

إن صناعة تكرير النفط مثلها مثل بقية الصناعات النفطية التي تتميز بضخامة الإستثمارات الرأسمالية والإنتاج الكبير، وبذلك ينطبق على هذه الصناعة إقتصاديات الحجم التي تستلزم بطبيعتها كميات كبيرة من الأموال لتوظيفها في مراحل التسويق النهائي للمنتج أو في مراحل التنقيب والإنتاج أو المراحل الوسيطة، إن الإستثمارات الكبيرة في هذه الصناعة تجعل التكاليف الثابتة تمثل النسبة الأكبر من التكاليف الكلية (عباس، 2019: 230) .

تعود أغلب ملكية قطاع التكرير وسيطرته إلى الحكومة العراقية، حيث يوجد 15 مصفى ووحدة تكرير في العراق، على الرغم من إختلاف التقارير بوجود عدد من الوحدات الصغيرة، إلا إن العراق وبحسب تقارير منظمة (أوبك) لديه قدرة تكريرية بواقع 900.000 برميل يوميا، على الرغم من إن القدرة الفعلية للتكرير هي 570.000 ألف برميل يوميا، ونتيجة للأضرار التي لحقت أكبر منشأة تكرير في البلاد (بيجي) فقد خسر العراق الكثير من مقومات القدرة التكريرية لديه

وصار الإعتماد الأكبر على مصفيا الدورة والبصرة، والمصافي المتبقية غير فعالة حالياً، حيث يعتمد العراق على إستيراد المشتقات النفطية من دول الجوار من أجل تلبية متطلبات الطلب المحلي. هنالك جدية حقيقية بشأن الصناعات الثانوية المتعلقة بالنفط (التكرير والتسويق)، فمن أجل تغطية السوق المحلية، سعت الحكومة العراقية على بناء أربع مصاف حديثة، منها في محافظة كربلاء فازت بها شركة (هيوونداي) بطاقة إنتاجية تصل إلى 140.000 الف برميل يوميا، هذا فضلاً عن مصافي جنوب بغداد، ومصفى ميسان الذي توقف بسبب قضايا فساد مالي وإداري، لكنه عاد بوضع حجر الاساس مع الشركة السويسرية(ستارم) في عام 2016 والشركة الصينية (واهان) بواقع طاقة إنتاجية 150.000 الف برميل يوميا (مرصد الأعمال الدولية bmi، 2016:29-30). ويوضح جدول (5) الطاقة التكريرية للمصافي العراقية للمدة 2000-2020.

جدول (5) الطاقة التكريرية النفطية الإجمالية في العراق للمدة 2000-2018

الإحتياطي	السنة	الطاقة التكريرية الف برميل يوميا	السنة
800	2011	603	2000
806	2012	603	2001
830	2013	603	2002
900	2014	603	2003
900	2015	603	2004
900	2016	603	2005
640	2017	638.5	2006
663	2018	638.5	2007
-----	2019	658.5	2008
-----	2020	824	2009
		800	2010

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin

6- مميزات النفط العراقي

للنفط العراقي عدة مزايا نادرا ما نجدها في البلدان الأخرى المنتجة للنفط منها مزايا طبيعية وإقتصادية وهي: (المرسومي، 2018:الحوار المتمدن)

- أ- للعراق أرضا خالية من الهزات الأرضية، ونادرة الحدوث.
- ب- غزاة الآبار العراقية وقلة عمقها وقربها من سطح الارض مما يجعل عملية الاستخراج اكثر سهولة.
- ت- الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العراق

ث- نوعية النفط العراقي، القليلة الشوائب الكبريتية مما يجعل الطلب عليه قوي لانه لا يسمح بتآكل مصافي التكرير.

ج- من السهل استغلال الحقول العملاقة المكتشفة لوجودها في الحوض الرسوبي بالقرب من سطح الأرض.

ح- يختلف النفط العراقي من النفط الثقيل جدا إلى النفط خفيف جدا، مع العلم أن معظم النفط العراقي خفيف.

أما اقتصاديا فيمكن إيجازها بالآتي:

أ- احتياطات النفط العراقية الكبيرة المؤكدة وغير مؤكدة.

ب- زيادة حجم الإنتاج القابل النمو.

ت- تكلفة الإنتاج منخفضة التكلفة، وتكلفة الحفر الاستكشافي في العراق ما بين 6-10 ملايين دولار واحتياجات إضافية لتطويرها تتراوح بين 4 أو 5 ملايين دولار إضافية، هذه التكاليف منخفضة جدا مقارنة بالمواقع الأخرى التي يصل فيها تكاليف إضعاف هذا المبلغ.

ث- عائدات كبيرة للاستثمار النفط، تستطيع إيرادات النفط العراقية ان تلعب دورا في جذب الاستثمار, وهذا امر مهم بالنسبة للشركات.

ج- ارتفاع العمر الافتراضي من احتياطات النفط في العراق، والتي تصل إلى حوالي 150 سنة

6- الصناعات الساندة للصناعة النفطية (الكهرباء نموذجاً)

يعاني العراق من نقص شديد في تجهيز الطاقة الكهربائية، وتعرض خطوط النقل لمشاكل تخريبية بين فترة وأخرى، ونقص الوقود اللازم لتشغيل المحطات الغازية التي تولد الطاقة الكهربائية، هذا فضلاً عن ضعف تأمين الحماية للعاملين في هذا القطاع المهم. إن احد اهم اسباب ضعف الطاقة الكهربائية في العراق هو التجاذبات والخصامات بين الاطراف السياسية التي تفضل مصلحتها الشخصية على المصلحة العامة، مما سبب سوء في الإدارة والتخطيط وعزوف الكثير من الشركات الاجنبية للاستثمار في قطاع الكهرباء. وقد ادى زيادة الطلب المحلي للطاقة الكهربائية وسياسة الاستيراد المفتوحة للأجهزة الكهربائية وزيادة الرواتب المعيشية، عوامل ادت زيادة الاستهلاك المحلي على الطاقة الكهربائية مما ادى الى وصل الطلب عليها الى حدود الذروة، في الوقت الذي يقبله ضعف في جانب العرض لتلبية الطلب المتزايد (محمد، 2008: 61). وتوجد العديد من الخطط والإستراتيجيات لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في العراق منها: (الشمري والزركاني، 2014:

أ- دراسة واقع العجز الحالي في ضوء حجم السكان الحالي وعدد ساعات التجهيز، فضلا عن دراسة حجم السكان المتوقع مستقبلا، مع الاخذ بالحسبان مقدار التطور الحضاري للسكان، وحصول عمليات تنمية زراعية وتجارية وغيرها.

ب- زيادة عدد محطات التوليد، عبر توفير التخصيصات المالية المناسبة لبناء محطات إنموجية قادرة على تلبية الطلب الكلي على الطاقة الكهربائية، مع زيادة في كفاءة وتطوير خطوط النقل والتوزيع.

ت- بناء وإستخدام المحطات الغازية المركبة، والتي تعدل الحل البديل الامثل عن المحطات البخارية، بقلة كلفتها وقلة مدتها اللازمة للتصويب، فضلا عن كفاءة التوليد التي تتمتع بها والتي تصل الى 60%، مما يقلل الهدر الحاصل في القدرة الإنتاجية، هذا فضلا عن قلة إنتاجها للملوثات البيئية مقارنة بالمحطات البخارية.

ث- توفير الوقود، ويعد من العوامل الأساسية لإقامة مشاريع صناعية، وللعراق موارد غنية من الوقود الاحفوري الذي يمكن استثماره لتزويد محطات الطاقة الكهربائية، كما إن امتلاك العراق للطاقة المتجددة وبالاخص الشمسية منها وطول فترات السطوع، يعد مؤهل جيدة لإنتاج الطاقة الكهربائية بتقنية الألواح الشمسية ويعد الغاز الطبيعي افضل حل لمشكلة نقص الكهرباء على المدى القصير والذي يهدر منه الكثير بعمليات الحرق في المشاعل لاسيما في الحقول الجنوبية، لعدم وجود مشاريع لإستغلاله.

ثانيا: أهم انواع عقود الاستثمار النفطي وجولات التراخيص النفطية

ويقصد بمفهوم عقد الاستثمار النفطي الإتفاق الذي يبرم بين الدول المنتجة للنفط وشركات اجنبية مختصة بمجال الصناعات النفطية وبإطار وسياسات قانونية معينة، والغرض منه إستثمار الثروة النفطية في مناطق معينة في اماكن تواجدها، ولفترات زمنية معينة، لقاء مقابل مادي تدفعه الدولة (زيادة وعبد الحسين، 2017: 4).

ومن أبرز تلك العقود ما يلي :

- 1- عقود الإمتياز: هي عقود ذات طابع احتكاري لصالح الشركة لاجنبية المستثمرة، وعلى حساب مصلحة الدولة، حيث يتم بموجبها منح الشركة المستثمرة الحق الكامل في عمليات البحث والتنقيب عن النفط استنادا لمنطقة العقد، وغالبا ما تغطي جميع اراضي الدولة المنتجة للنفط. حيث يكون النفط بموجب هذه العقد ملكا للشركة الاجنبية مقابل ارباح مالية او ضرائب بسيطة تدفع للدولة. وتكون مدتها من 75-100 سنة.

- 2- **عقود المشاركة:** وهو اتفاق بين الدولة المنتجة للنفط أو الشركات الوطنية التابعة لها والشركات الاجنبية المستثمرة، والهدف منها انشاء مشروع مشترك يسمى باسم شركة التشغيل او الشركة المنفذة للعمليات وضمن مساحة محدودة ولمدة محدودة، وتقوم الشركة المتعاقدة بالبحث والتنقيب والاستكشاف من اجل الحصول على نسب مشاركة في الانتاج والاحتياطي وغالبا ما تكون فترتها 20 سنة (حسان، 2017: 24).
- 3- **عقود الخدمة:** حيث تحتفظ الدولة المنتجة للاحتياطي البترولي بملكيتها منه، وتفرض سيطرتها على العمليات النفطية، وتكون المسؤولية على الشركات المتعاقدة ان تنفذ كافة الخدمات والتقنيات اللازمة لتطوير القطاعات النفطية مقابل مبلغ نقدي متفق عليه، وتكون ارباحها خاضعة لضريبة الدخل لا الملكية، وغالبا ما تكون فترتها 20 سنة.
- 4- **عقود الشراء المسترجع:** وتكون الدولة مسؤولة عن ادارة العمليات النفطية بالكامل، ويتم استرجاع رؤوس الاموال للشركات المستثمرة مع هامش ربح بسيط خلال فترة محدودة (حسوني وعبد الحسين، 2017: 5).

وقد شملت جولات التراخيص الخاصة بالبحث والتطوير والتنقيب عن النفط جولتين فقط وكما يأتي:

1- جولة التراخيص الاولى

شملت هذه الجولة اربعة حقول كبيرة، الحقل الاول الرميلة، غرب مدينة البصرة جنوبي العراق. وهو اكبر حقل نفطي اكتشف في العراق والثالث عالميا، وقد كانت مدة الترخيص 25 سنة، وقد حصلت عليها شركة (بريتش بتروليوم -British Petroleum) البريطانية، بحصة بلغت 47.63، والشركة الثانية (بتروشينا- Petro China) بحصة بلغت 37.46. لتطوير وإنتاج النفط الخام وبحصة للشريك الحكومي (سومو) بلغت 6%، بنوع عقد خدمة فنية. وقد قدم الطلب في حزيران 2009، وبتاريخ تفعيل في 17 كانون الاول 2009. والحقل الثاني هو الزبير والذيب يبعد 20 كم غرب مدينة البصرة، وعد من اكبر حقول العالم النفطية وقد تم اكتشافه عام 1949 وايضا كان نوع الترخيص عقد خدمة فنية لمدة 20 سنة، بداية من تاريخ تقديم الطلب، في حزيران 2009 وحتى تاريخ التفعيل في 18 شباط 2010، وكانت الحصة لثلاث شركات هي (ENI الايطالية) وبحصة 41.56%، وشركة نفط البصرة بنسبة 29.69% وشركة goGas الكورية بنسبة 23.75% وبحصة حكومية لشركة ميسان بلغت 5%، والحقل الثالث غرب القرنة (المرحلة الأولى) هو من أكبر حقول النفط العراقية ويقع على بعد 50 كيلومترا شمال غربي

مدينة البصرة، والذي اكتشف عام 1973، بمدة ترخيص 20 سنة قابلة للتجديد 10 سنوات اضافية وبحصص لشركات اكسون موبيل، 32.692 ايتوتشو 19.61، وبتروتشاينا 32.692 بترامينا 10% وللشريك الحكومي شركة الاستكشافات النفطية بحصة بلغت 5%. واخيرا وحقول حقول ميسان (أبو غريب وبازركان وفكة) ،بحصص لشركات سينوك العراق 63.75%، وتيباو 11.25%، وبحصة للشريك الحكومي بلغت 25% لشركة الحفر العراقية (سجل تراخيص النفط والغاز في العراق الإتحادي، 2020: 7).

2- جولة التراخيص الثانية

تم إعلان العطاءات الخاصة بجولات التراخيص الثانية خلال فترة 11-كانون الاول 2009، وقد درجت عشرة حقول نفطية رئيسية في الجولات هذه، وقد تمخضت عنها سبعة حقول مهمة وهي (الحفاية، مجنون، القيارة، بدره، الغراف، النجمة، وغرب القرنة)، والحقول الثلاثة التي لم يتم منحها هي حقل شرقي بغداد والحقول الشرقية والفرات الاوسط، وقد تم إستبعاد 31 شركة من أصل 40 شركة قدمت طلبا للحصول على تراخيص التأهيل اعطي فيها حقل غرب القرنة المرحلة الثانية الى شركة LUKOIL Mid-East Limited، الروسية وبنسبة 75%، ويعقد تطوير وخدة الانتاج لمدة 25 سنة، وبحصة للشريك الحكومي (شركة نفط الشمال) بلغت 25%، أما حقل مجنون فقد اعطي لشركتي (شل وبتروناس الماليزيتين) بنسبة 25% و 35%، مع حصة الشريك الوطني لبتروناس 25%، وبتروناس 45%، بتروناس 22.5%، توتال الفرنسية بنسبة 22.5%، مع حصة الشريك الوطني (نفط البصرة) بنسبة 10%، وبمدة ترخيص 30 سنة (هيئة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التقرير السنوي، 2018: 102).

ثالثا: واقع قطاع الغاز الطبيعي في العراق

أثرت الاوضاع السياسية الغير مستقرة التي مر بها العراق وعلى طوال ثلاثة عقود، على اغلب مفاصلة الإقتصادية والتنموية والطاقوية، فقد توقف تطوير المنشآت الغازية بشكل تام وتعرض الكثير منها لآعمال قصف وتفجير في مرحلة الاحتلال الامريكي للعراق، مما حدى بالعراق الى حرق كميات كبيرة من الغاز وتصدر المراتب الاولى في عملية الحرق والإهدار واصبح غير قادر كليا على تصدير شحنات الغاز بسبب تخلفه التكنولوجي ومشاكله الداخلية مما أدى إلى ضعف القدرة التطويرية والبنى التحتية لقطاعات الطاقوية (المرسومي و عبد العال: 2020: 61).

وقد ارتبط الغاز العراقي مع عمليات استخراج النفط، نتيجة للإرتباط الكبير بينهما كون النفط المادة الخام الاكبر في العراق، والذي يستخرج مع النفط يسمى بالغاز المصاحب، في إشارة الى ارتباطه بالنفط ومنذ بدايات الاكتشاف والانتاج في محافظة كركوك تواجبت الكثير من حقول الغاز والتي تعد اهم انعطافة تاريخية في سياسة العراق الاقتصادية، منها حقول (خشم الاحمر، كورمور، جمجمال) فقد كان القسم الاكبر من الغاز الطبيعي يهدر بعمليات الحرق (عبد الرضا وأحمد، 2018: 92)

وفي أحدث تقرير نشره البنك الدولي في يوليو/تموز الماضي، احتل فيه العراق المركز الثاني عالميا وللجنة الرابعة على التوالي في اعلى الدول إحراقا للغاز، وقد جاء العراق بعد روسيا تبعته الولايات المتحدة ثم إيران، فحسب بيانات البنك الدولي احرق العراق عام 2016 ما مجموعه 17.73 مليار متر مكعب من الغاز، وارتفع عام 2019 ليصل الى 17.91 مليار متر مكعب يحرق، وسط صمت الدولة العراقية وتغافلها عن كميات الهدر هذه، ووفق البيانات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية فأن العراق يحرق كميات من الغاز الطبيعي تكفي لتوفير الطاقة الكهربائية لثلاثة مليون منزل، في وقت يعاني منه العراق بنقص شديد بإمدادات الطاقة الكهربائية معتمدا على الاستيراد من دول الجوار (الدباغ: 2020).

ويمكن ادراج الغاز الطبيعي الى نوعين اساسيين، هما الغاز الطبيعي التقليدي والذي يشمل الغاز المصاحب والغاز الطبيعي الحر، والنوع الثاني ما يطلق عليه بالغاز الطبيعي غير التقليدي والذي يشمل الغاز الصخري (الحجري)، وغاز الفحم، وهيدرات الغاز (عبد الرضا وأحمد، 2018: 87). أما في العراق يقتصر الغاز الطبيعي على نوعين اساسيين هما:

1- الغاز المصاحب APG

ينتج بشكل غاز مصاحب للنفط وبصورة ذاتية ويشكل معظم الغاز الطبيعي وعند استغلال المكنم النفطي يخرج جزء من الغاز مع النفط يسمى بالغاز المذاب، لذا لا يمكن التحكم هنا بإنتاج الغاز لانه يعتمد وبصورة مباشرة على انتاج النفط، حيث يتم استخراجة بفعل عاملي الضغط والحرارة في وحدات المعالجة وفصل الغازات ويشكل الغاز المصاحب 70% من إحتياطي الغاز في العراق (سليم، 2017: 7)

2- الغاز الحر Gas Free

والذي يوجد في حقول غازية صرفة، ويتكون من مركبات هايدروكاربونية تتواجد بشكل غاز تحت الضغط الجوي والحرارة العاديتين، ومن مميزاته سهولة التحكم في إنتاجه بعيدا عن علاقته بالنفط الخام (أحمد، 2014: 450).

ويتكون 20% من احتياطي العراق من الغاز الحر، وتوجد منه عشرة حقول تتوزع خمسة منها في شرق وشمال شرق العراق وهي حقول (كورمور وجمجمال وخشم الاحمر وجريا بيكا والمنصورية) التي تحوي على 11 ترليون قدم مكعب كإحتياطي ثابت. ويحتوي كل من حقل صبة في البصرة وعكاس في الصحراء الغربية الحدودية مع سورية، عما يزيد عن تريليوني قدم مكعب من الاحتياطي الثابت لكل منهما. اما الباقي وما نسبته 10% فهو غاز القبعة والذي يغطي طبقة النفط في الحقول النفطية، والتي تتوزع في الحقول الشمالية والوسطى والجنوبية، والغالبية العظمى منه في الحقول الشمالية وهي جمبور، عجبل، باي حسن، خباز وكركوك (زيني، 2010).

وبعد عام 2003 اعلن العراق حاجته لتطوير الحقول النفطية والسماح للشركات بدخولها جولات استثمارية للحقول والابار النفطية في عامي 2009 و2010، في خطة تطويرية لرفع مستوى الانتاج النفطي الى 12,14 مليون برميل يوميا لغاية عام 2018، مع زيادة في انتاجية الغاز بما يقارب 500 مليون قدم مكعب، لسد النقص الداخلي في تجهيز الغاز وتصدير الفائض منه لرفد الموازنة بمورد جديد غير النفط، وقد وضعت الحكومة العراقية مجموعة من المعايير والتي تطبق على جميع العروض فكلما كانت كمية الانتاج المقدمة اكبر كلما كان العرض افضل، وقد وضعت ادنى حدا للانتاج المستهدف ولكل حقل، وقد اعتمدت بذلك على لاحتياطي النفطي ومعدلات الانتاج. لكن هذه الجولات لم تعبير اي اهتمام ومتابعة لاستثمار الغاز المصاحب واستمر بالحرق والإهدار، حيث انشغلت هذه الشركات في زيادة الانتاج النفطي فقط بغية الحصول على حصتها من الربح مما ترتب عليه خسارة القيمة المادية للغاز (زيارة ومحمد، 2016: 414).

أن المشاكل والتحديات التي تواجه العراق بتطوير وتحديث قطاع الغاز، تتمثل بتحديد الاولويات ودقة وسرعة الاختيار من منطلق توحيد وتوجيه الجهود والانفاق نحو استراتيجية شاملة لتحقيق النمو المستدام للمؤشرات الاقتصادية المرجوه. ومن اخطر ما يواجه قطاع الطاقة غياب الهيكلية الفعالة لإدارة هذا الملف، والذي بدور ينعكس سلبا على تطوير قطاع الغاز الذي يم يشهد اي جهود او تحركات فعالة منذ العقدين الماضيين (السدخان، 2015: 166).

1- القدرة الإحتياطية للغاز الطبيعي في العراق

تعرف إحتياطيات الغاز بإنها الكميات التي من الممكن استخراجها مسبقا من الحقول النفطية والغازية الصرفة، وهذه ما تسمى بالإحتياطيات المؤكدة، وفي نفس الوقت تدل عليها المعلومات الجيولوجية ولكن لم يتم عليها عمل عمليات إستكشافية ومسحية بحثية بهدف التطوير والإستفادة منها(بويش، 2017: 77). وبعد عام 2003 ومع إهتمام الحكومات بملف الغاز، فقد وصل الإحتياطي المؤكد من الغاز عام 2014 الى 3,158 مليار متر مكعب، واضعة العراق في المرتبة ال 13 عالميا، ومن الدول التي تمتلك أكبر مخزون من الغاز الطبيعي، وكانت الإحتياطيات المحتملة والغير مكتشفة حوالي 332 تريليون قدم مكعب، بحدود 164 ترليون قدم مكعب من الغاز الحر، و168 ترليون من الغاز المصاحب، هذا ويشكل الغاز المصاحب النسبة الأكبر من الغاز الطبيعي في العراق (حسوني وعبد الحسين، 2017:8)، وقد بدأ إحتياطي العراق من الغاز الطبيعي بأخذ الإتجاه الصعودي منذ عام 2011 ولغاية الآن، بسبب دخول جولات التراخيص إلى العمل البحثي والتطويري في مجال النفط والغاز الطبيعي، وبما إن الغاز العراقي مقترن بإنتاج النفط الخام وبإكتشف الآبار الجديدة، فقد ساعدت الآبار النفطية المكتشفة والمطورة على إكتشاف مناطق جديدة للغاز الطبيعي، وعلى زيادة الإحتياطي والإنتاج من الغاز المصاحب. وكما يظهر جدول (6) لإحتياطي الغاز الطبيعي في العراق وللمدة 2000-2018، بالإعتماد على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك).

جدول (6) احتياطي العراق من الغاز الطبيعي للمدة 2000-2018

السنة	الكمية	السنة	الكمية
2000	3,109.00	2011	3,158.00
2001	3,109.00	2012	3,694.00
2002	3,190.00	2013	3,694.00
2003	3,170.00	2014	3,694.00
2004	3,170.00	2015	3,694.00
2005	3,170.00	2016	3,820.00
2006	3,170.00	2017	3,744.00
2007	3,170.00	2018	3,729.00
2008	3,170.00	2019	-----
2009	3,170.00	2020	-----
2010	3,170.00		

المصدر: <https://oapecorg.org/ar>: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو، بنك المعلومات، سنوات مختلفة. (الأرقام مليار متر مكعب سنويا).

2- القدرة الإنتاجية للغاز الطبيعي في العراق

ارتبط إنتاج الغاز الطبيعي، مع بدايات إنتاج النفط العراقي عام 1927، ولم تعطي الشركات المنتجة للنفط في حينها اي أهمية للغاز المصاحب المستخرج مع النفط، فقد تم حرق وهدر الكثير من منه لمدة طويلة قبل الإستغلال، ومن اسباب هدره عدم توفر وسائل تكنولوجية حديثة وتوجه انظار العالم الي صناعة وإستخراج النفط وإهمال باقي أنواع الوقود الإحفوري ومع ارتفاع اسعار النفط خلال فترة السبعينات (أزمة النفط الأولى)، ارتفعت معها عمليات إنتاج الغاز الطبيعي، بسبب توقف تصدير النفط العربي إلى الدول الغربية، مما إضطر الحكومات إلى الإلتفاف حول تطوير الغاز الطبيعي كونه بديلا هاما عن النفط (عبد الرضا وأحمد، 2018: 95)

ويلاحظ من الجدول(7)، وبالإستناد الى بيانات منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)، زيادة في عمليات إنتاج الغاز العراقي من 14.543 مليون متر مكعب في السنة، عام 2000 وحسب مدة الدراسة، إلى 31,356.70 مليون متر مكعب عام 2018 (لا توجد إحصائيات ل2019-2020). وإن اسباب هذه الزيادة راجعة إلى التطور الحاصل في صناعة النفط وعمليات الاستخراج الجيدة وجولات التراخيص التي سمحت للشركات بالبحث والتطوير والاستكشاف للرقع الجغرافية المحتملة التي يتوفر فيها نفط خام، فضلاً عن إدخال العوامل والادوات التكنولوجية الجديدة في مجال التصنيع والاستخراج والانتاج النفطي.

جدول (7) إنتاج الغاز الطبيعي في العراق للمدة، 2000 – 2018

السنة	الكمية	السنة	الكمية
2000	14,543.00	2011	18,692.00
2001	14,723.00	2012	20,496.00
2002	13,758.00	2013	21,386.00
2003	9,781.00	2014	21,853.00
2004	14,171.00	2015	24,510.00
2005	13,723.00	2016	29,321.00
2006	14,152.00	2017	29,871.00
2007	14,369.00	2018	31,356.70
2008	15,516.00	2019	-----
2009	17,520.00	2020	-----
2010	16,887.00		

المصدر: <https://oapecorg.org/ar>: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات. سنوات مختلفة. (الارقام مليون متر مكعب في السنة)

وبهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، بمجال النفط والغاز، تأسست شركة غاز الجنوب بموجب قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997، ومقرها الرئيسي في محافظة البصرة، وقد بدأت المراحل الاولى لهذا المشروع عام 1979 ومن أهم نشاطاتها إستلام الغاز من الحقول الجنوبية ومعالجته وتصنيع الغاز الجاف وكبسه لغرض إيصاله الى مواقع الاستهلاك المحلي ومنافذ التصدير، وبعد دخول العراق بجولات تراخيص الثالثة والرابعة الخاصتين بالغاز الطبيعي في العراق، ومع الزيادات الحاصلة بإنتاج النفط الخام، والتي رافقتها زيادات كبيرة بالغاز المصاحب تم تأسيس شركة غاز البصرة وهي من الشركات العراقية المساهمة، والتي تبلغ حصتها 51% متمثلة بشركة غاز الجنوب العراقية وقد حصلت كل من رويال داتش شل المعروفة باسم شل، وهي شركة نفط متعددة الجنسيات بريطانية وهولندية الأصل، على نسبة مساهمة بلغت 44%، وحصلت شركة ميتسوبيشي اليابانية على نسبة 5%. وهذا الاتفاق مع الشركتين ولد شركة غاز البصرة عام 5\1\3013، والتي تدار من قبل إدارة عليا تتمثل فيها كافة الشركات المشتركة للاسهام والحصص المعمول بها. ويوضح جدول (8) انتاج الغاز الطبيعي المسوق للمدة، 2000-2018 (ديوان الرقابة المالية الإتحادي، 2019: 4)

جدول (8) انتاج الغاز الطبيعي العراقي المسوق للمدة، 2000-2018 .

السنة	الكمية	السنة	الكمية
2000	9,628.60	2011	7,984.00
2001	10,234.80	2012	7,606.00
2002	10,363.60	2013	8,620.00
2003	5,298.90	2014	8,986.00
2004	6,730.40	2015	9,739.00
2005	6,790.20	2016	10,943.00
2006	6,526.60	2017	11,493.00
2007	6,594.30	2018	14,492.50
2008	8,323.30	2019	-----
2009	8,926.00	2020	-----
2010	8,088.00		

المصدر: <https://oapecorg.org/ar>: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول، بنك المعلومات، سنوات مختلفة. (مليون متر مكعب في السنة)

اما جدول (9) فهو خاص بانتاج الغاز المسال(غاز الطبخ). للمدة، 2000-2018

جدول (9) إنتاج الغاز المسال(الف برميل يوما) للمدة 2000-2018

السنة	الكمية	السنة	الكمية
2000	20	2011	44
2001	20	2012	41
2002	20	2013	45
2003	20	2014	43
2004	30	2015	41
2005	30	2016	56
2006	30	2017	64
2007	30	2018	64
2008	30	2019	-----
2009	41	2020	-----
2010	44		

المصدر: <https://oapecorg.org/ar>: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات, سنوات مختلفة.

وتوضح الجداول التالية الكميات الإجمالية للغاز المنتج والمستثمر والمحروق خلال العام 2018، والمفصّل عنها من قبل شركات النفط الوطنية، علماً إن الكميات بوحدة ال(مقّمق) مليون قدم مكعب قياسي

جدول (10) الكميات الإجمالية المنتجة والمستثمرة والمحروقة من الغاز المصاحب لعام 2018

الفقرة	نفط الشمال	نفط الوسط	نفط ميسان	نفط ذي قار	نفط البصرة	المجموع	النسبة المئوية
منتج	69,250	69,213	126,462	37,964	755,938	1,058,828	
مستثمر	55,125	43,439	29,807	771	335,596	464,738	%44
غاز مصاحب	9,459	0	0	0	67,621	77,080	%7
	قابل للاستثمار	محروق					
	غير قابل للاستثمار						
	4,667	25,773	96,656	37,193	352,722	517,011	%49

جدول (11) الكميات الإجمالية المنتجة والمستثمرة والمحروقة من غاز القبة لعام 2018

الفقرة	نفط الشمال	نفط الوسط	نفط ميسان	نفط ذي قار	نفط البصرة	المجموع	النسبة المئوية
منتج	45,719	0	0	0	3,006	48,725	
مستثمر	45,358	0	0	0	3,004	0	%99
غاز القبة	0	0	0	0	0	0	%0
	قابل للاستثمار						
	غير قابل للاستثمار	محروق					
	361	0	0	0	0	361	%1

جدول (12) الكميات الإجمالية المنتجة والمستثمرة والمحروقة من الغاز الطبيعي خلال العام 2018

الفقرة	نفط الشمال	نفط الوسط	نفط ميسان	نفط ذي قار	نفط البصرة	المجموع	النسبة المئوية
منتج	114,969	69,213	126,462	37,964	758,944	1,107,552	
مستثمر	100,484	43,439	29,807	771	338,600	513,100	%46
الكلي	قابل	0	0	0	67,621	77,080	%7
	محروق	9,459	0	0	0	0	
الكلي	غير قابل	5,028	25,773	96,656	37,193	517,372	%47
	للأستثمار	14,487	25,773	96,656	37,193	420,343	
						594,452	

مصدر الجداول (10،11،12): هيئة الشفافية في الصناعات الأستخراجية، التقرير السنوي لعام 2018، ص17.

رابعاً: جولات التراخيص وخطوط نقل الغاز الطبيعي في العراق

1- جولات التراخيص

بهدف تطوير قطاع الغاز الطبيعي، اجرت الحكومة العراقية جولة تراخيص ثالثة، ذهبت من نصيب الشركة الكورية للغاز KOGAS، وبتاريخ 13 تشرين الاول 2011، بحصة بلغت 75%، بعقد تطوير وحدة الغاز الطبيعي وبحصة للشريك الوطني (شركة نفط الشمال) بلغت 25%، وبمعدل انتاج 11,3 مليون متر مكعب يوميا وعلى مدار 13 عام وذلك في حقل عكاز في محافظة الانبار. وقد فازن ائتلاف شركتي الكويت للطاقة Kuwait Energy، وتركيا للطاقة Turkish Petroleum، لتطوير حقل السبية في البصرة، وبمعدل انتاج نهائي بلغ 2,1 مليون متر مكعب، ومعدل انتاج يومي يبلغ 84,42 متر مكعب يوميا، كما وفازت ائتلاف الكويتية والكورية لتطوير حقل المنصورية في ديالى، لإنتاج 9,06 مليون متر مكعب، وقد بلغت مدة جميع الاتفاقيات 20 عاما تدفع التكاليف المتعلقة بالتطوير من قبل الشركات الوطنية(حسوني وعبد الحسين، 2017: 19).

أما جولة التراخيص الرابعة، تم الإعلان عنها في الصحف المحلية والمواقع الالكترونية لوزارة النفط في 14\4\2011، مع إعلان رسمي لوزير النفط في 25\4\2022، وهي عقد أستكشافي للرقع الجغرافية الغير مكتشفة وتبلغ 12 رقعة جغرافية، 7 رقعة غازية، 5 رقعة نفطية، حيث تنتوزع الرقع الاستكشافية الغازية في محافظات الانبار، نينوى، النجف، وديالى وواسط، مع مدة عقد تطويرية تبلغ مدة العقد 20 عاما بعد إنتهاء المدة الاستكشافية، حيث كان العقد يتضمن ثلاث فقرات

هي إزالة الألغام في المناطق التي شهدت عمليات إرهابية أو خوض معارك وحروب اقليمية مثل غرب الانبار باتجاه الحدود العراقية السورية، ثم الاستكشاف والتطوير، وكل منطقة قابلة للتمديد خمسة اعوام (الامير، 2012: 226)

ولتطوير مقومات الإنتاج والتصدير في قطاع الغاز يحتاج العراق لزيادة الطاقة الإنتاجية للحقول النفطية في جولات التراخيص النفطية، مع تطوير حقول الغاز الحر كما نصت عليها جولات التراخيص الغازية، ولكي يحقق هذه الميزة لا بد من إحداث تنمية شاملة لقطاعات النفط والغاز من المنبع حتى المصب، فهي تحتاج إلى تخصيصات إستثمارية وتخصيصات مالية مناسبة من أجل النهوض بالبنى التحتية للقطاعات الطاقوية، وقد قدمت الإستراتيجية الوطنية للطاقة والمدعومة من صندوق النقد الدولي مجموعة من الإصلاحات من شأنها تعزيز وإصلاح قطاع الطاقة في العراق، منها بناء نظام قانوني وتشريعي لكل مؤسسات الدولة لخلق نظام متناسق فيما بينها لتحقيق التكامل في الأداء الوظيفي، ومراقبة وتسهيل تنفيذ عمليات التنمية للآبار العملاقة لاسيما غرب القرنة الاول والثاني وحقلي الرميلة والزبير ومجنون والتي تشكل 75% من إجمالي الإنتاج (زيارة ومحمد، 2016: 420)

2- خطوط نقل الغاز الطبيعي في العراق

تتألف شبكة خطوط نقل الغاز الطبيعي في العراق من شبكتين رئيسيتين هما:
(زيارة وعزت ، 2018: 205)

أ- شبكة غاز الشمال: وتعمل على نقل الغاز الطبيعي المسوق من معمل غاز الشمال في كركوك وإلى مراكز الإستهلاك الصناعي ومحطات توليد الطاقة في المنطقة الشمالية، فضلاً عن تزويد محافظة بغداد بالغاز الطبيعي. وتتكون هذه الشبكة من خمسة خطوط هي (معمل غاز الشمال - بيجي، ومعمل عقدة بيجي - مصنع اسمدة القائم، ومعمل بيجي - كهرباء الموصل، ومعمل غاز الشمال - مجمع التاجي الصناعي، ومعمل التاجي - كهرباء جنوب بغداد).

ب- شبكة غاز الجنوب: وتعمل على توزيع ونقل وإنتاج مجمعات غاز الجنوب، من الغاز الطبيعي المسوق إلى المراكز الصناعية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في المنطقة الجنوبية، فضلاً عن تزويد محطات كهرباء المسيب الواقعة في محافظة بابل (المنطقة الوسطى)، كما ويتم إيصال الغاز الى محطة حديثة الواقعة على نهر الفرات ومنها تتوزع الى شبكة الغاز الشمالية. وتتكون من ثمانية خطوط هي (محطة ضغط الغاز شمال الرميلة - حديثة، محطة ضغط الغاز شمال الرميلة - كهرباء الناصرية، الناصرية - كهرباء المسيب، شمال الرميلة - معمل خور الزبير، خور الزبير - كهرباء الحارثة، خور الزبير - مصنع اسمدة الزبير، خور الزبير كهرباء الشعبية، خور الزبير - مصنع البتروكيمياويات).

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية

أولاً: مفهوم وأهداف السياسة النقدية

1- مفهوم السياسة النقدية

تنوعت وإختلفت تعاريف ومفاهيم السياسة النقدية في الأدبيات الإقتصادية، إلا إنها تلتقي في العناصر المكونة لها، وهي الإجراءات والأهداف المتخذة والمرجو تحقيقها بصورة نهائية، تعرف السياسة النقدية على إنها الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، وقد عرفها (HUBBARD) على إنها الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي في إدارة عرض النقد وأسعار الفائدة، لغرض الوصول إلى أهداف إقتصادية كلية منها تحقيق الإستقرار في مستوى الأسعار أو مكافحة التضخم. (Glenn,2013:455)

أو هي إدارة التوسع والإنكماش في عرض النقد، لغرض تحقيق هدف معين، فإذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستوى عال من التشغيل، فإنها بذلك ستزيد من عرض النقد، حيث تسمى هذه الحالة بالسياسة التوسيعية، والعكس صحيح في السياسة الإنكماشية. (محمد، 2018:376)

وقد قدم الإقتصادي الروماني (einzig) تعريفاً شاملاً للسياسة النقدية وهو جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافاً نقدية أو غير نقدية والتي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي بصورة عامة. (فرحات، 2014:12)

2- أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي تختلف من دولة لإخرى حسب النظام الإقتصادي السائد، وهو ما يتطلب من السلطات النقدية وبتشريع قانوني من الحكومة المركزية، أن تضع أولوياتها في تحقيق هذه الأهداف المرسومة، ومنها:

أ- الأهداف الأولية

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات وهي:

(صالح الدين وعبد القدوس، 2019: 14)

● **مجمعات الإحتياطيات النقدية:** وتشمل القاعدة النقدية مع مجموع الإحتياطيات البنكية وإحتياطيات الودائع الخاصة، مع الإحتياطيات الغير مقترضة، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والإحتياطيات المصرفية، وتضم النقود المتداولة الاوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الإحتياطيات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي بما فيها الإحتياطيات الاجبارية والإحتياطيات الاضافية والنقود الموجودة في خزينة البنك المركزي .

● **ظروف سوق النقد:** هي المجموعة الثانية للأهداف الاولية والتي تسمى غالبا (ضبط سوق النقد) وفيها الإحتياطيات الحرة ومعدل الارصدة البنكية واسعار الفائدة الاخرى في سوق النقد والتي يقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة المشددة عليها.

ب- الأهداف الوسيطة

وهي الأهداف التي توصل بضبطها وتنظيمها متغيرات السياسة النقدية إلى أهدافها النهائية، وتعد هذه الأهداف كمؤشر يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية المتعلقة بإستقرار النقد، وتوجد ثلاثة نماذج أساسية من الأهداف الوسيطة وهي: (حليمة وأسماء، 2015:10)

● **معدل الفائدة:** ويعد معدل الفائدة منهاجا مهما في الإقتصاد الوطني، حيث تحدد على أساسه الكثير من التوجيهات والتعلميات والقرارات الإقتصادية، حيث يستخدم كمؤشر لمراقبة تطور حجم القروض المصرفية، حيث تعمل السلطات النقدية على رفع وخفض معدلات الفئدة إعتامادا على طبيعة الاوضاع السائدة.

● **أسعار الصرف:** أحد أهم المؤشرات الضرورية في النظام الإقتصادي، حيث يحاول البنك المركزي عبره، أن يسيطر على معدلات أو مستويات تعادل القوة الشرائية ومعدلات إستقرار سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية وعدم إنبهار العملة، ويدخل البنك المركزي لرفع معدلات سعر الصرف تجاه العملات الاخرى، او يكون هدفا لمعالجة التضخم وبما يحقق الإستقرار النهائي.

● **المجمعات النقدية:** يعد النقديون أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية عند مستوى قريب من معدل نمو الإقتصاد هو الهدف الأساسي للسلطات النقدية، حيث تمثل الكتلة النقدية، النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، لكن في السنوات الأخيرة أصبح من الصعب تحديد المجمع النقدي والتحكم فيه بسبب تغير سرعة تداول النقد، وبسبب ظهور الابتكارات المالية الحديثة .

ج- الأهداف النهائية للسياسة النقدية

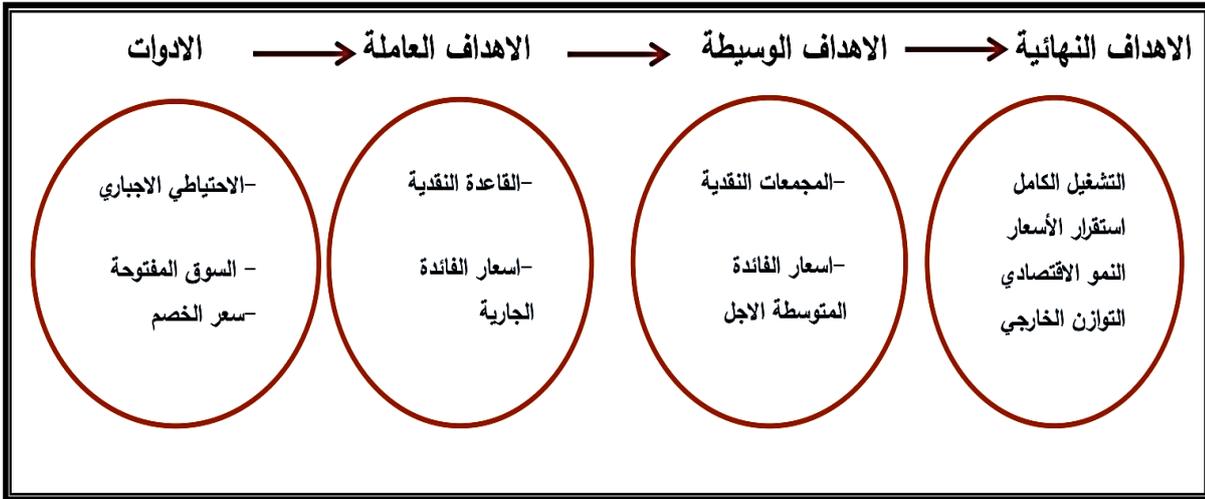
إن الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في وصولها لأهدافها النهائية، تم بأولوية الأهداف الاولية والوسيطه، وتشمل هذه الأهداف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة، تحقيق معدلات نمو عالية مع النمو الإقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وسنحاول أن نوجز هذا المربع السحري وكما يأتي:

● **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** يتفق الإقتصاديون في الوقت الحاضر، على إن الهدف الرئيسي والأهم للسياسة النقدية هو الحفاظ على إستقرارية المستوى العام للأسعار، وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية. هذا يعني إن التضخم ينبغي ان يبقى منخفضا أو يتراوح بين 01% و 04% سنويا، وتعتقد مجموعة من المنظرين الإقتصاديين (النقوديون) أن التضخم المرتفع يحدث عندما يكون نمو العرض النقدي مرتفعا. ويعتقد بعض من علماء الإقتصاد أمثال (فريدمان) أن القضاء على التضخم المستمر لفترة طويلة، لا يمكن إلا بسياسة نقدية إنكماشية، وهي تخفيض معدلات النمو النقدي ومع معرفة الاسباب التي أدت إلى التوسع النقدي، هذا يعني إن أي تضخم شديد قد تولد على توسع نقدي كبير.

● **تحقيق العمالية الكاملة:** تعد العمالة المرتفعة أحد أهم الاهداف الاساسية لأي سياسة إقتصادية، والغالبية العظمى تدعم هذه الغاية، وتعرف العمالة الكاملة على إنها مستوى العاملة الذي يتحقق من الاستخدام الكفو لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج اساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبيان الإقتصادية (بلوافي، 2012: 468).

● **تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية:** إحدى الأهداف العامة التي يسعى إليها جميع واضعي السياسات الإقتصادية، عبر زيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع مستويات المعيشة، وتوفير النقد الأجنبي والمحلي للمساهمة في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

● **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** يوضح ميزان المدفوعات الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي، والذي يظهر عبر حساب الدائن والمدين في فقرات ميزان المدفوعات، ويكون الهدف هو الحصول على أكبر قدر من العملة الأجنبية كإحتياطي يؤثر على سير العملية الإقتصادية داخل البلد خصوصا(الخزرجي، 2010: 5). كما ويوضح الشكل رقم (10) الإستراتيجية النهائية لتحقيق أهداف السياسة النقدية



شكل (10) إستراتيجية تحقيق أهداف السياسة النقدية

المصدر: حاجي، سمية. (2015). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014. أطروحة دكتورا ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير/ قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد خضيرة –بسكرة ، الجزائر.ص 58

ثانيا: أدوات السياسة النقدية ومتغيراتها

1- أدوات السياسة النقدية

وبصورة عامة يمكن تقسيم هذه الأدوات إلى نوعين رئيسيين وهما:

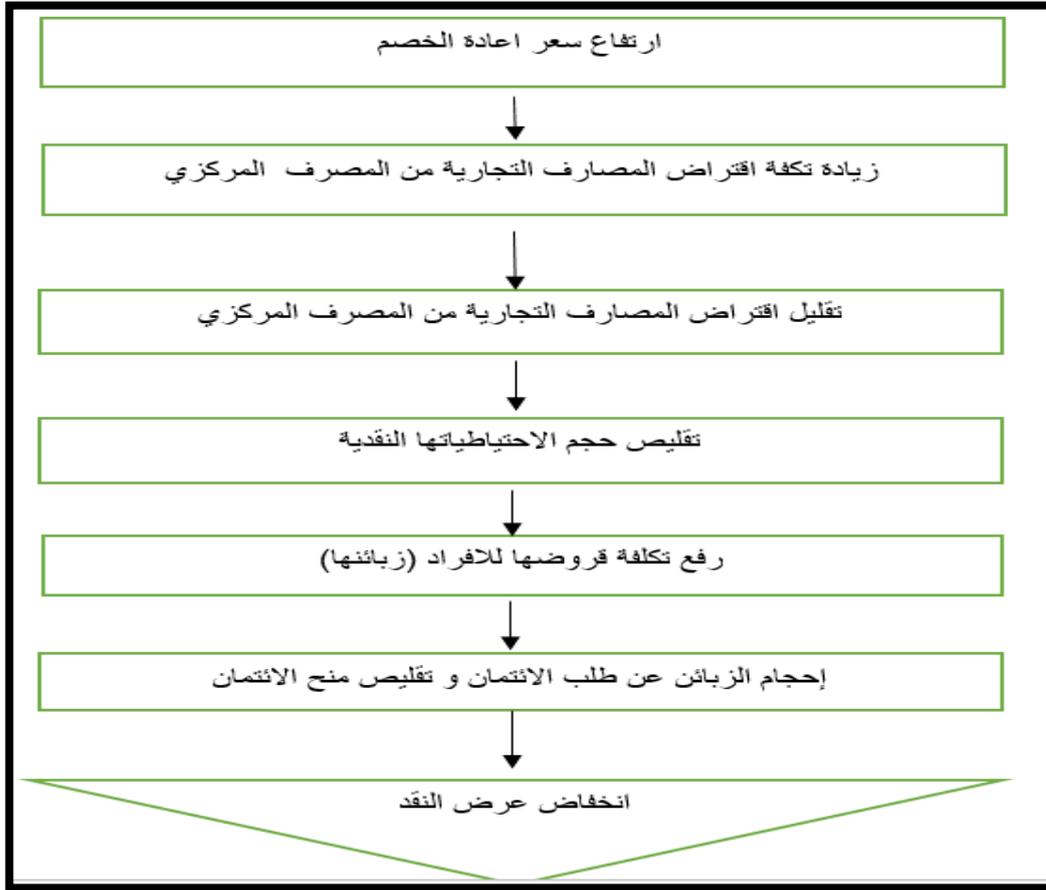
أ-أدوات الكمية

وتسمى أيضا بالأدوات الغير مباشر (الرقابة الفنية) ولها تأثير غير مباشر على حجم الودائع الموجودة في البنوك التجارية، وهي وسائل كمية لأنها تحاول ان تراقب وتحدد كميات النقد وحجم الائتمان بشكل عام، وتتكون من ثلاث وسائل وهي :

- **سياسة معدل إعادة الخصم:** وهي سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية الى البنك المركزي، وتعد هذه العملية إحدى أشكال إعادة التمويل التي تقوم بها البنوك المركزية لتزويد البنوك التجارية بالسيولة النقدية التي يحتاجونها، حيث يقوم البنك المركزي عبرها الى رفع او خفض في معدل إعادة الخصم من أجل التأثير على حجم الائتمان الممنوح للبنوك التجارية (لعوانة، 2020: 16).
- وتعتمد أداة سعر الخصم على مدى أهمية القروض قصيرة الاجل ذات الصفات التجارية في مجموع اصول البنك. ويعد سعر الخصم هو سعر فائدة لانه في واقع الامر مرتبطا بالقرض الذي

يقدم البنك المركزي للبنوك التجارية، وبهذا فهو مرتبط بالمستوى العام لسعر الفائدة وفي الغالب مساو له (القروي، 1996: 70-71).

ويوضح شكل (11) آلية استخدام معدل إعادة الخصم في حاله إرتفاعها من قبل البنك المركزي



شكل (11) أثر تخفيض معدل إعادة الخصم من قبل البنك المركزي

المصدر: لعوانة، محمد أمين. (2019-2020). دور السياسة النقدية في تحفيز الإقتصاد دراسة حالة الولاية المتحدة الاميريكية ، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، الجزائر.ص 17

● **سياسة السوق المفتوحة:** وتتمثل بتدخل البنك المركزي في الاسواق المالية لشراء او بيع السندات المالية وبالخصوص السندات الحكومية، وتعد من اهم أدوات السياسة النقدية في الانظمة الرأسمالية، حيث يهدف البنك المركزي الى زيادة المعروض النقدي المتاح عن طريق اتخاذ سياسية نقدية توسعية، برفع حجم الارصدة المتاحة لدى البنوك التجارية، فيدخل السوق مشتريا لاغلب الاصول المتوفرة، تبعا لحاجة الاقتصاد من النقد، والتأثير في اسعار الفائدة على السندات، عند دخول البنك

المركزي مشريا للسندات الحكومية عبر سياسته التوسعية، غالبا ما يرافق ذلك ارتفاعا الاسعار السوقية، مما يعني انخفاضا في معدلات الفائدة تبعا للعلاقة العكسية بينهما، وعليه انخفاض تكلفه الحصول على القروض، فترتفع معدلات الاستثمار والطلب الكلي مما يؤدي الى زيادة الانتاج الكلي، وغالبا تراجع مستويات البطالة(حاجي، 2016: 81-82).

حيث تتطلب تطبيق هذه الأداة توفر أسواق مالية واسعة ومنظمة، حيث تصبح هذه الأداة قليلة الفعالية عندما يكون في البنوك التجارية احتياطات فائضة، واسواق مالية غير متطورة كما هو الحال بالنسبة للدول النامية (ريمة وسليم، 2015: 6).

● **نسبة الإحتياطي القانوني (الإجباري):** تمثل نسبة الإحتياطي القانوني في نسبة معينة من ودائع البنوك التجارية يحتفظ بها البنك المركزي وفق سياسات وقوانين معروفة مسبقا، ويتم تحديد هذه النسبة وفق آليات معينة. حيث تتغير هذه النسبة بحسب الظروف الاقتصادية، فقد استخدمت لأول مرة بهدف حماية أموال المودعين ضد أخطار البنوك عند قيامها باستخدام كل الرصيد الموجود لديها وتلجأ البنوك المركزية الى هذه الأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض لعملائها. وتتوقف نجاح هذه الأداة على عدة عوامل منها، أن لا يكون لهذه السياسة فعالية كبيرة اذا كان الاقتصاد يمر بحالة انكماش، لانه في حالة انخفضت النسبة للاحتياطي القانوني لن يكون هنالك اثر على طلب النقود. وقد تلجأ الكثير من البنوك التجارية للتقليل من استخدام هذه السياسية وذلك باحتفاظها بجزء من أصولها القابلة للتحويل الى سيولة مثل الاوراق المالية قصيرة الاجل (زعبي وسلطاني، 2020: 730).

ب-الأدوات النوعية

توجه الأدوات النوعية المباشرة على استخدامات الائتمان وكيفية توجيهه وتصحيح مساراته، وليس فقط على حجم الائتمان والذي تركز عليه الادوات الغير مباشرة، لذا فإن الادوات النوعية تهتم وتراقب عمليات الائتمان المصرفي بعيدا عن الاحتياطات النقدية التي تتأسس عليها القروض، وعادة ما يتم استخدامها في الدول النامية بشكل اكبر من الدول المتقدمة لغياب فاعلية الية السوق في تلك الدول ولعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها، وتقسم كما يأتي:

● **سياسة تأطير القروض:** والقصد منها تحديد نمو المصدر الاساسي لخلق النقود، وبشكل قانوني، وهي القروض الموزعة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى كذلك بسياسة تخصيص الائتمان، وتهدف هذه السياسة الى تقييد إجمالي حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية، وهذا التقييد يفرضه البنك المركزي، والذي يضع معدلات اقصى لنمو القروض التجارية، ولهذا لا

يستطيع البنك التجاري بين سنة وأخرى ان يزيد من حجم قروضه بمعدل اعلى من المعدل المفروض عليه، وفي حالات التضخم الاقتصادي تقوم الدولة بتطبيق سياسة تأطير الائتمان بهدف توجيه الائتمان نحو قطاع معين، كإجراء مضاد للتضخم. (حاجي، 2016: 85، 86).

● **السياسة الإئتمانية للقروض:** وهي تحديد سقف معين من قبل البنوك التجارية، للمبالغ المقرضة، وعلى ضوء سياسات البنك المركزي تطبيقاً لأستراتيجية معينة للسياسة النقدية المتبعة في بلد ما، فيتم تحديد فترة لتسديد القروض، للحد من ظاهرة الإقتراض في قطاعات معينة، ويركز على قطاعات معينة يرى بأنها أكثر مردودية وفائدة للإقتصاد، (بوجلال وآخرون، 2019: 184).

وقد عمدت السلطات النقدية الى إستخدام أدوات ثانوية، مع قلة إستخدامها للأدوات النوعية، رغبة منها في تحقيق إجراءات معينة بفترات وجيزة، لتعجيل من تفعيل قوى الاسواق، ويتجسد دورها في التعليمات والتوجيهات والإقناع الأدبي، والذي تمارسه البنوك المركزية من البنوك التجارية، بتوجيهها وإقناعها على خفض سعر الفائدة المستوفاة على الائتمان النقدي، وبما يخدم مصلحة النشاط الاقتصادي العام، ناهيك عن دورها في الإشراف على أنشطة المصارف التجارية ومتابعة اعمالها وإلتزامها بالقوانين والتشريعات، وتنفيذها للعقوبات ان وجدت المخالف. (سطان والرفيعي، 2019: 109).

2- متغيرات السياسة النقدية

على الرغم من إختلاف المهتمين بشؤون السياسة النقدية حول هذه المتغيرات وفعالية كل منها، إلا إنه توجد إتفاقات وتأكيدات حول مجموعة من هذه المتغيرات، وسنحاول تلخيص هذه المتغيرات كما يأتي:

أ- **عرض النقد:** يعرف عرض النقد (الكتلة النقدية) على إنه الكمية المعروضة من النقود المتداولة لشراء سلعة أو خدمة معينة، حيث يؤثر على مجموعة الأعمال الإقتصادية كما يساعد تحليله عرض النقد على تخفيض أو زياده في الكمية المعروضة بما يناسب وضع الإقتصادي القائم. (Mankiw,2006:738). ويقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

ب- **عرض النقد بالمعنى الضيق M1:** هو النقد للعمليات الجارية، حيث يشمل جميع العملات الورقية او المعدنية المتداولة في تعاملات المجتمع، فضلاً عن النقد الموجود في البنوك على شكل حسابات جاية او ودائع تحت الطلب. (الحمداني والحمداني، 2017: 2).

ومما تجدر الإشارة إليه، يوجد إختلاف بين عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 (المعنى الضيق) وبين الاساس النقدي، والمعروف M0، حيث يمثل إجمالي النقود المتداولة فضلاً عن ودائع البنوك لدى

البنك المركزي (الاحتياطيات)، حيث يؤدي الأساس النقدي دورا كبيرا في التأثير على حجم الودائع الجديدة، وإن الزيادة في حجم الاحتياطيات المصرفية يعطي للبنوك التجارية قدرة كبيرة لزيادة منح القروض (خلق ودائع جديدة) فضلاً عن القيام بالإستثمارات المالية، وهو امر سيؤدي الى زيادة في الحجم الكلي لعرض النقود، لذا تستطيع السلطات النقدية ان تسيطر على تغيرات عرض النقود عبر مراقبتها للأساس النقدي، لانه يتيح لها تلقائيا سلطة على الودائع التي تقوم البنوك التجارية بخلقها. (كاظم وآخرون، 2019: 117)، و يمكن التعبير عنه عبر المعادلة التالية:

$$M1=DD+C \dots\dots\dots (1)$$

$M1$ = عرض النقد بالمعنى الضيق

DD = الودائع الجارية

C = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي

ت- عرض النقد بالمعنى الواسع $M2$: ويسمى أيضا بمصطلح السيولة المحلية الخاصة. ويتكون من عرض النقد بمعناه الضيق $M1$ ، مضافا اليه الحسابات او ودائع الأجل (ودائع الادخار، الودائع بالعملة الاجنبية، والاسهم والسندات ، ويرمز لها بالرمز TD ، كذلك حساب التوفير في المصارف ويرمز له S ، وكذلك ودائع صندوق توفير البريد، ويمكن معرفته بالمعادلة الآتية: (جياس ومحمد، 2016: 386)

$$M2=M1+TD+S \dots\dots\dots (2)$$

ويعتمد عرض النقود بالمعنى الواسع على حجم المطلوبات النقدية للبنك المركزي، والمصارف التجارية، اي صافي العملة في التداول والودائع، فضلاً عن الاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين الانفاق والادخار، ويعد عرض النقد $M2$ أكثر دقة من عرض النقد $M1$ ، من جانب علاقته بالدخل القومي وإمكانية استخدامة للرقابة على السيولة من جانب السلطات النقدية. ويعني ان عرض النقد $M2$ ، افضل صورة في تحديد حجم عرض النقد في الاقتصاد الوطني (الفتلاوي، 2017: 37). هذا ويعتمد حجم السيولة المحلية $M2$ على عاملين رئيسيين هما، اصدار العملة وخلق الودائع من قبل الجهاز المصرفي وكلاهما يشكلان المطلوبات النقدية للبنك المركزي والمصارف التجارية. والاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين الانفاق والادخار (حسين، 2014: 96).

ث- عرض النقد بالمعنى الاوسع M3

ينصرف هذا المفهوم الى تحديد عرض النقد على اساس السيولة المحلية M2، مضافا إليها الإيداع المودع خارج المصارف التجارية لدى المؤسسات الادخارية ومصارف الادخار المشتركة، فهو يضم المطلوبات النقدية والمطلوبات غير النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة والتي تتألف من البنك المركزي والمصارف التجارية مضافا إليها مطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية (كاظم والعنابي، 2020: 122). ويوضح الجدول(13) المكونات الاساسية لاقسام عرض النقد.

جدول (13) المكونات الاساسية لاقسام عرض النقد

النقود الورقية + النقود المساعدة + الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية	1- عرض النقد بالمفهوم الضيق M1
النقود الورقية + النقود المساعدة + الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية + الودائع الزمنية + ودائع الاخر او التوفير لدى البنوك التجارية	2- عرض النقد بالمعنى الواسع M2
النقود الورقية + النقود المساعدة + الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية + الودائع الزمنية + ودائع الاخر + الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية	3- عرض النقد بالمعنى الأوسع M3

المصدر: بخيت، حيدر نعمة و مطر، فريق جياد. (2006). اثر عرض النقد (M 1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980 – 1995. مجلة مركز دراسات الكوفة، 1(5)، 415-426.

ث- **سعر الفائدة:** تعرف الفائدة على إنها مبلغ معين من المال اما ان يدفع او يحصل، فالشخص الذي يقرض امواله (دائن) سيحصل على فائدة بعد مدة معينة متفق عليها، ويدفع المقترض هذه الفائدة في انتهاء المدة، أما سعر الفائدة فهو نسبة مئوية تحسب على اساس سنوي وهو حاصل قسمة مبلغ الفائدة على المبلغ المقترض. او هو النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوبا الى المبلغ الاصلي والذي لا يدفع ثمنا للاقراض فقط وانما كنوع من المكافئة للمدخرين (عطية، 2008: 136).

وعند دراسة أثر سعر الفائدة الاسمي والحقيقي، يميز الاقتصاديون بينهما عندما يكون هنالك تغير في المستوى العام للأسعار، فيعرف سعر الفائدة الاسمي على انه السعر المعنن الذي يدفعه المستثمر عند اقتراض الاموال، فعندما يستخدم مصطلح الفائدة، يقصد به الاسمي. أما الحقيقي فهو سعر الفائدة الذي يتم الحصول عليه بعد استبعاد التضخم، فهو يقيس التكلفة الحقيقية

للأقراض، أي أنه معدل العائد على الورقة المالية الخالية من المخاطر إذا لم يتوقع حدوث تضخم (أسعد، 2019: 736).

ويعد سعر الفائدة أحد أهم الركائز التي يعتمد عليها البنك المركزي للتحكم في عرض النقد للأسباب التالية: (حسين، 2017: 11-12)

- أن تخفيض سعر الفائدة سوف يزيد من حجم الأوراق المالية المقدمة من البنوك التجارية لإعادة خصمها لدى البنك المركزي ما يساعد البنوك التجارية على توفير السيولة اللازمة للتوسع في حجم الائتمان.
- هنالك علاقة بين سعر الفائدة المحدد من البنك المركزي وسعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين إذ أن سعر الفائدة يمثل سعر تكلفة للبنوك التجارية على القروض المقدمة من البنك المركزي.
- يعد سعر الفائدة أحد الوسائل التي يمكن عن طريقها أن تقوم البنوك التجارية بالحصول على الأموال اللازمة من وقت لآخر .
- يعد سعر الفائدة وسيلة لتمكين المصارف التجارية من تعديل حجم احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي لتناسب مع نسبة الاحتياطي القانوني النقدي.
- يستخدم البنك المركزي سعر البنك كوسيلة للتأثير في عرض النقد.

ولسعر الفائدة عدة أنواع نذكر منها:

(محمود وأمين، 2017: 17)

- سعر الفائدة الصافي: هو معدل الفائدة على القرض الذي لا يتعرض للمخاطر ويتمثل بمعدل الفائدة على السندات الحكومية الأمريكية .
- سعر الفائدة النقدية: يتحدد بالطلب على النقود وعرضها ويعكس صورة إنتاجية رأسمال العيني
- سعر الفائدة السوقي: هو الذي يتم تحديده من قبل البنوك
- سعر الفائدة البسيط والمركب: ينشأ سعر الفائدة البسيط عن القروض التي تحمل فائدة واحدة عن الاستحقاق وفي الغالب ما تكون على الأدوات المالية قصيرة الأجل، وتعطى القيمة النهائية للاستثمار بالقرض البسيط لمدة سنة. وفيما يخص سعر الفائدة المركب فهو يحتسب عن كل وحدة زمنية على أصل المبلغ المستثمر مضافاً اليه الفوائد المحتسبة عن الوحدات الزمنية السابقة، حيث تزداد اعباء الفائدة بالنسبة للمقترض مع مرور الزمن، حيث سيزداد رأسمال الاساسي مع بداية كل مدة زمنية عن المدة التي سبقتها.

تعد قناة سعر الفائدة أحد أهم الآليات الرئيسية لنقل زيادة عرض النقد Ms في العرض الكلي والطلب الكلي، فعند قيام السلطات النقدية بزيادة عرض النقد فإن ذلك سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، وبسبب ذلك سوف تهبط كلفة راسمال ويزداد الاستثمار ومن ثم يزداد الطلب الكلي والذي من الممكن ان يؤدي الى زيادة في التضخم اذا كانت زيادات الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي (بندر وكاظم، 2015: 5)

ح- **سعر الصرف:** هو نسبة التبادل بين وحدة نقد اجنبية و وحدة نقد محلية (وطنية)، أو هو الذي يتم عنده مبادلة احدى العملات بعملة اخرى في سوق الصرف. (حورية، 2013: 4)، او هو السعر الذي يتم من خلاله بيع وشراء مختلف العملات الأجنبية. (Macdonald,2007:3)

ومن أهم العوامل التي تؤدي الى تغير سعر الصرف هي:

(مخيش، 2019: 9)

● **تغير الأسعار النسبية:** إن انخفاض الاسعار في احدى الدول يؤدي الى انخفاض الاسعار النسبية في دولة ثانية. فإن انخفاض الاسعار يؤدي الى زيادة صادرات البلد و زيادة الطلب على عملته، مع بقاء العوامل الاخرى المؤثرة في اسعار الصرف الثابتة، لذا فزيادة الطلب على العملة النقدية يؤدي الى رفع قيمة ذلك البلد او زيادة صرفها مقابل العملات النقدية الاخرى، والعكس سيكون صحيحا. فإن ارتفاع الاسعار في احد البلدان سيؤدي الى انخفاض الطلب على منتجاتهم، وبعدها سينخفض الطلب على العملة.

● **التغيرات في قيمة الصادرات للواردات:** يتأثر بسعر صرف قيمة العملة النقدية للواردات والصادرات، عندما تنتقل قيمة الصادرات لارتفاع الواردات العملة إلى الارتفاع، نتيجة للطلب المتزايد للأجانب على هذه العملة وعليه، ستشجع الإستيراد من الخارج، ونتيجة لذلك، فان قيمة عملية التصدير والاستيراد تتأثر بالارتفاع والانخفاض عبر حجم الصادرات والاستيراد

● **أسعار الفائدة:** تعد حركة رؤوس الاموال الدولية وانتقالاتها مابين الاقتصاد الدولي هي حركة بحثية عن الفائدة، فالبلدان التي ترتفع فيها اسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فإن ذلك يشجع رؤوس الاموال على ان تنتقل اليها، وهاذ يعني زيادة في عرض العملة الاجنبية في الدخول مما يؤدي الى تدهور سعر الصرف .

- **عرض النقد:** يعتقد الكلاسيك عبر النظرية الكمية للنقود، انه توجد علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد أكد فريدمان على أهمية النقد عبر المردسة النقدية في التأثير على المستوى العام للأسعار
- **بعض العوامل الخارجية الأخرى** التي تؤثر على أسعار الصرف مثل الأشاعات والايخبار والحروب والحصارات الاقتصادية التي تمر بها البلدان.
- **ج- التضخم:** يعرف التضخم على إنه التغير النسبي لأسعار السلع والخدمات مع مرور الوقت (Basu,2011:6)، وهذا التعريف هو أبسط تعريف موجود على الرغم من كثرة تعريفات وتعددات التضخم. وقد يصاحب التضخم التشغيل الكامل مقابل انخفاض البطالة، حيث ترتفع الاسعار كلما زادت نسبة تشغيل العاطلين (محمد، بدون ذكر: 170)

و للتضخم عدة أسباب منها:

(حسين، 2018: 8)

- **التضخم بإرتفاع الطلب الكلي:** حيث يتولد التضخم عند إختلال الطلب والعرض، بسبب زيادة الطلب النقدي على العرض النقدي، مما يؤدي الى زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون ان يقابل ذلك زيادة في الإنتاج على مستوى الافراد، مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار لنقصان المعروض النقدي. والعكس صحيح بإنخفاض العرض الكلي .
 - **التضخم الهيكلي:** وهو مجموعة العلاقات والنسب الثابتة الممتدة عبر الزمان والمكان والكميات والنتيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الانتاجية، وتوزيع الموارد المالية والمادية داخل المجتمع، وتنعكس الضغوط التضخمية اثارها على الطلب في النفقات والانتاج، ومن ثم تنعكس على هيكلية الاقتصاد ككل للسكان والمشروعات والاسواق وغيرها .
 - **التضخم المستورد:** ويظهر بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم الحاجيات من السلع والخدمات من خارج البلد، وهو الإرتفاع المستمر والمتزايد في اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وتنعكس هذه الزيادات على الاسواق المحلية داخل البلد.
- وللتضخم عدة انواع منها: (زميت، 2018: 7)
- **التضخم المكبوت:** في ظل هذا التضخم لا تستطيع الاسعار ان ترتفع، بسبب عدم جواز العوامل الاقتصادية لحركة الاسعار بوجود قيود حكومية مباشرة والتي تفرض سيطرتها على الاسعار والمتمثل بالتسعير الاجباري.

- **التضخم الزاحف:** ويتسم هذا النوع بارتفاع الاسعار بصورة بطيئة، وهو يحصل غالبا عندما يزداد الطلب بثبات العرض والانتاج مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار .
- **التضخم الجامح:** وهو اخطر انواع التضخم، وهو الحالة التي يزيد فيها معدل الزيادة في الاسعار عن 50% شهريا، وهو معدل مرتفع جدا في اسعار السلع والخدمات، لذلك هو حالة من التضخم الحاد تاخذ فيه معدلات الزيادة في الاسعار ما يقارب الـ 1300% سنويا او اكثر، وتصل الاسعار الى ارقام خيالية، بحيث تصبح النقود بلاقيمة، وربما تكون تكلفة الورق الذي يطبع النقود اكبر من القيمة الاسمية المنصوص عليها في الورقة النقدية.
- **التضخم الركودي:** في الفترات التي ينخفض فيها الطلب، فترات الركود، ينخفض معها مستوى التشغيل في الإنتاج فتتزايد معدلات البطالة ولا يمكن تخفيض مستوى العام للاسعار بسبب احتكارها من قبل التجار مما يؤدي الى ارتفاع حالات البطالة وارتفاع الاسعار.

ثالثاً- تطور السياسة النقدية عبر النظريات الاقتصادية

سنتعرف على أهم النظريات الاقتصادية المختلفة التي تطرقت لدور وتأثير السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومدى فعالية هذه المتغيرات في تغيير مسار النظام الاقتصادي العام، إستنادا إلى نظريات وآراء نخبة من المنظرين الاقتصاديين.

1- السياسة النقدية في النظريات الكلاسيكية

يركز التحليل الكلاسيكي على أن النمو الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق يقوم بتقسيم الاقتصاد الذي قطاعين مختلفين، هما الحقيقي والنقدي، حيث يتم التوازن بينهما بصورة إنفرادية، انطلاقا من مبدأ إن النقود عبارة عن متغير حيادي، لا يؤثر على حوادث القطاع الحقيقي. وإن التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل او الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج، هذا وتعد النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) بمثابة الجوهر والخلاصة الفكرية للتحليل الكلاسيكي للظواهر النقدية والعينية في الاقتصاد، وبالإضافة لمتبنيات الفكر الكلاسيكي في إدارته للسياسة النقدية على يد روادها (فيشر، الفريد مارشال، بيجو .. الخ)، فقد لخص ايرفج فيشر كل الافكار والآراء التي سبقته في معادلة تعريفية بسيطة تقضي بأن أي تغيير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للإسعار، ارتفاعا ام إنخفاضا ، وكما موضح في المعادلة التالية:

$$MV=PT.....(3)$$

حيث إن:

M = كمية النقود المتداولة، وهي عامل خارجي تحدد السلطات النقدية

V = سرعة دوران وحدة النقد وهي عدد المرات التي يتم فيها انتقال وحدة النقد بين الجمهور في زمن معين

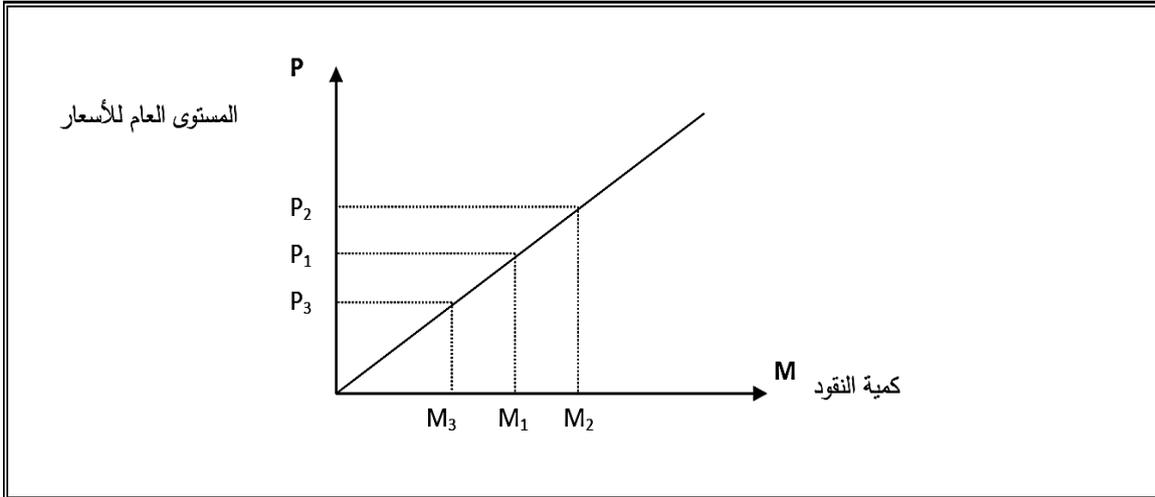
P = المستوى العام للأسعار

T = حجم المبادلات وهي دالة مستوى الدخل، حيث يفترض الكلاسيك ان الدخل ثابت عند مستوى الاستخدام الكامل لذا فان حجم المبادلات ثابت في الأجل القصير.

و يمكن كتابة معادلة رقم (1) بصورة أخرى تحدد المستوى العام للأسعار وكما يأتي:

$$P = MV/T \dots \dots \dots (4)$$

حيث توضح هذه المعادلة (2) العلاقة التناسبية المباشرة، بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، فإن أي تغير في كمية النقود بالزيادة او بالنقصان يقابلة تغير طردي وبنفس النسبة في المستوى العام للأسعار مع ثبات كمية المبادلات (T) وسرعة دوران النقود (V). (عينو ، 2015: 62)
وكما يوضح الشكل (12) العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.



شكل (12) العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار

المصدر: حاجي، سمية. (2015). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014. إطروحة دكتورا ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير/ قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد خضيرة -بسكرة ، الجزائر.ص64

بعدها قدم الفريد مارشال معادلة (3) سميت بإسم (معادلة كيمبردج) والتي تم إبتكارها في جامعة كيمبردج على يد مارشال وبيجو، وهي:

(ماير، 2002: 327)

M=KYP.....(5)

M: كمية النقود

K: النسبة الزمنية للإحتفاظ بالنقود

YP: الدخل الفعلي مضروبا في الاسعار

فمثلا إذا احتفظ الفرد بنقود تعادل ستة أشه فإن $K=1/2$ ، وعلى ضوء ذلك فإن الدولار الواحد يدخل في جيب الشخص (دخله) مرتين في السنة.

وقد ركز الاقصاديون النيوكلاسيك عبر صيغة كاميريدج على مجموعة من العوامل التي تحدد الطلب على النقود، فتهتم هذه النظرية بخطط واستراتيجيات المجتمع بالنسبة للإنفاق الكلي، وبالطريقة التي يمكن للنقود ان تخدم بها تلك الخطط، حيث أن القيمة النقدية للإنفاق الكلي في اقتصاد مغلق تساوي القيمة النقدية للدخل الوطني (خيرة، 2014: 18).

2- السياسة النقدية في النظرية الكنزوية

بعد أن كان للنظرية الكلاسيكية دورا مهم في تفسير الطلب على النقود، وبعد أن أخذت حيزا كبيرا يشغل أوساط الفكر الإقتصادي في عشرينيات القرن الماضي، الى بدايات ظهور أزمة الكساد العالمي عام 1929، عجزت هذه النظرية عن إيجاد حلول لها ووضع تفسيرات تكبح أزمة الكساد، حتى ظهر الإقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، منتقدا النظرية الكلاسيكية في كتابه النظرية العامة للتوظيف، مشيرا الى قانون المنافذ الذي صاغه ساي، والذي بين ان الطلب هو الذي يخلق العرض، كما رفض فكرة ثبات سرعة دوران النقود، حيث قام بتطوير نظرية الطلب على النقود، بما يعرف بالتحليل الكينزي. (امينة، 2014: 34).

حيث ركز الكنزيون على تحليلهم في الجانب المالي، دون الجانب النقدي كما فعل الكلاسيك، معقدين من فكرة ومبدأ إن الافراد وفقا لتفضيلاتهم للعوائد والمخاطرة سيكون لديهم محافظ مالية متنوعة، حيث سيضحون بأمن خطوره مقابل الحصول على عوائد اكبر، وكانت نظرة وطبيعة عملهم هو الإنتقال من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي (العيني)، فتتوضح الصورة عبرهم إن الطلب على

النقود غير مستقر، وزيادة النقود تجعل المحافظ المالية للأفراد غير مستقرة، بسبب تأثيرات انخفاض اسعار الفائدة، والذي يؤثر بدوره على النسبة التي يحتفظ بها الافراد بإصولهم المالية المكونه لمحافظهم، وقد قدم كينز نموذجين يوضح بهما دور السياسة النقدية في تأثيرها على النظام الإقتصادي، النموذج الأول يسمى بالنموذج البسيط، حيث يفترض هذا النموذج إن البنك المركزي يقوم بشراء الاوراق المالية عبر عمليات السوق المفتوحة، وعليه سيؤدي ذلك إلى زيادة عرض النقود وزيادة الاحتياطيات للبنوك المؤهلة لزيادة الاقتراض عبر تخفيض اسعار الفائدة، والذي يكون حافزا لزيادة التوسع الإستثماري، ويدفع المستهلكين إلى زيادة إنفاقهم والتقليل من مدخراتهم.

أما النموذج الثاني فهو النموذج المتكامل، ويتكون من منحنيات العرض والطلب على النقود، وهو أكثر فعالية وواقعية لتحليل أثر السياسة النقدية في الإقتصاد وأدق وأكثر كفاءة من النموذج البسيط، فزيادة عرض النقد التي يقوم بها البنك المركزي، نتيجة شراء السندات والاوراق المالية عبر عمليات السوق المفتوحة، تؤدي إلى إنتقال منحنيات الطلب إلى اليمين، وهي عملية أكثر ملائمة في حالة ازدياد البطالة، فنتيجة لزيادة عرض النقد ستتخفض اسعار الفائدة مما يشجع المستثمرين بالحصول على قروض جديدة بكلفة اقل وعليه زيادة في الانفاق الكلي والنتاج المحلي (أميرة وآمال، 2018:33).

3- السياسة النقدية في النظرية النقدية المعاصرة

تم وضع إضافات جديدة لكمية النقود على يد مفكري الإقتصاد وبمدرسة شيكاغو، وفي مقدمتهم استاذ الإقتصاد الأمريكي (ميلتون فريدمان)، حيث انتهجت مدرسة شيكاغو فكر النظرية الكلاسيكية ودورها في تطوير وتفسير السياسة النقدية، مستغلة ومستفيدة من الآراء والافكار والنظريات التي طرحت سابقا، وقد سارت هذه النظرية على مجموعة من الافكار في مقدمتها جعل دور الدولة في حدود ضيقة (السوق الإقتصادية)، وإن سرعة تداول النقود وأن كانت غير ثابتة تماما، إلا إنها تتمتع بدرجة نسبية من الثبات، حيث يمكن التنبؤ بها، وتمارس النقود تأثيرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل وفي مدة قصيرة (ريم وسليمة، 2015: 17-18).

يعتقد النقوديون إن للسياسة النقدية أثر قوي وفعال من السياسة المالية، وفق رؤاهم لآلية إنتقال أثر السسياسة النقدية على النشاط الإقتصادي، وقد إنتقدوا كينز بتركيزه على سعر الفائدة والإستثمار باعتبارهما آلية الإنتقال، وهو امر أدى إلى سوء تقدير فعالية السياسة النقدية، حيث يعتقد النقديون إن للسياسة النقدية أثرا على الدخل عبر المتغيرات الأخرى، فالإستهلاك قد يتغير

بتغيير اسعار الفائدة، وهو يتناسب عكسيا مع اسعار الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما ضحى المستهلك بجزء من دخله لاجل الإدخار، حيث يرى فريدمان إن اللجوء الى تغيير كميات النقود افضل من تغيير اسعار الفائدة (تركي وآخرون، 2018: 11).

4- السياسة النقدية في تحليل إقتصادي جانب العرض

واجهت الإقتصاديات الكنزوية في السنوات الأخيرة، مجموعة من الإنتقادات الشديدة من مجموعة جديدة إنضمت لدائرة الحوار الحاصلة بين الكينزيين والنقوديين، وقد ظهرت ف بداية الثمانينات مدرسة عرفت بإسم إقتصاديات جانب العرض، والتي تؤكد على العمل والإدخار وتقترح إجراء تخفيضات كبيرة على الضرائب، ومن مؤيدي هذه المدرسة (آرثر لأفر، كريج روبرتسون، ونورمان تيور)، وقد تبنى الرئيس ريغان وبقوة منهج إقتصاديات جانب العرض في الولايات المتحدة الأمريكية كما تبنتها رئيسة وزراء بريطانيا في حينها مارغريت تاتشر، وقد ركزت هذه المدرسة على فكرة رئيسة وهي التأكد على الحوافز وتخفيض الضرائب، حيث أكدوا على الدور الذي يمكن ان تؤديه الحوافز المالية جانب العرض الإجمالي، في الوقت الذي يركز فيه الكنزويون على جانب إدارة الطلب الكلي، يؤكد اقتصاديو جانب العرض على إن الحوافز المالية تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والإدخار والمجازفة الرأس مالية، وعليه فهم يسعون الى تجنب الامور التي تعرقل عمل هذه الحوافز مثل ارتفاع معدلات الضرائب (الدعيمي، 2019: 27).

رابعاً: واقع السياسة النقدية في العراق

لكون فترة الدراسة تتضمن مرحلتين إنتقالييتين للسياسة النقدية في العراق، لابد من ذكر موجز لهاتين المرحلتين وحسب الآتي :

1- مرحلة ما قبل عام 2003

حددت السياسة النقدية في العراق مجموعة من الأهداف الإقتصادية، والتي كان أهمها المحافظة على إستقرارية قيمة الدينار العراقي، فضلاً عن الإستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن الأقتصادي، هذا فضلاً عن سعي البنك المركزي للإحتفاظ بغطاء العملة من النقد الأجنبي، ومهما كانت درجة الإلتزام لتحقيق هذه الأهداف ليس من السهل عملها وتنفيذها في فترة قصير أو آن واحد، لوجود إحصائية تضارب هذه الاهداف فيما بينها، وقد يصعب الامر حتى على السلطات النقدية المتطورة في بلدان العالم ان تحقق هذه الاهداف بفترة قياسية واحدة، وتعد السياسة النقدية في لعراق ركيكة ومحاطة بواقع إقتصادي غاية في التعقيد، لوجود العديد من المشاكل الداخلية التي أثرت على سير عمل السياسة النقدية (عبد الرحيم، 2007: 195).

كانت السياسة النقدية في العراق قبل عام 2003 تعمل وفق قانون (64) لسنة 1976، القانون الذي جعل الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، تابع لسياسة الموازنة العامة، لإرتباطه المباشر بسياسات تمويل العجز الحكومي، حيث شكل الإقتراض المباشر والمستمر من البنك المركزي حاضنة مهمة للتضخم وإرتفاع الاسعار، وقد استعملت السلطات النقدية في تلك المدة الادوات النوعية المباشرة، عبر فرضها للقيود على حجم الائتمان، وتحديد أسعار الفائدة بسقوف عليا ودنيا، حيث إن مثل هذه الإجراءات تعطي نتائج سريعة في السيطرة الائتمان في المستوى الكلي، والتوجه نحو القطاعات الإقتصادية التي تسعى الحكومة الى دعمها .

و بسبب الإرتباط الوثيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في تلك المدة، فقد خضعت السياسة النقدية إلى سيطرة السياسة المالية وتحجيم دورها، وخصوصا فيما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي المتبعة، حيث كان البنك المركزي يمثل الرافعة المالية لتمويل العجز دون وجود شروط او قيود وبشكل مفرط، مما انتج زيادة متسارعة في نسب التضخم، وإرتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو عرض النقد وبصورة كبيرة جدا، (شدهان، 2016: 536)

تعد السياسة النقدية في تلك المرحلة طاردة للإستثمار الأجنبي والمحلي، ولالإنتاج الحقيقي، وجاذبة للمضاربة بسبب تأثيرات التضخم الجامح، بالإضافة إلى إن الإقتصاد العراقي إحدادي الجانب يعتمد على صادرات النفط التي تغطي إيراداتها ما يقارب 90% من نفقات الخزينة، وأن تعرض سوق النفط إلى صدمات بسبب تغير الأسعار العالمية، ستنتقل هذه الصدمة إلى الإقتصاد العراقي بصورة مباشرة، وهي ما يطلق عليها بصدمة العرض الجانبية والتي تؤثر بدورها على موازنة العراق الإتحادية، هذا فضلاً عن إتساع ظاهرة الدولار وهي إحلال النقد الأجنبي بدلا عن الدينار العراقي، وهنا ظهر تحدي آخر يضاف أمام تحديات السياسة النقدية في العراق مابعد عام 2003، ومحاوليتها في إيجاد الحلول المناسبة.(الخرجي، 2010: 7)

2-مرحلة ما بعد عام 2003

أنتمت مرحلة مابعد 2003 بشيوع ظاهرة الفاسد المالي والإداري، والذي إستمر لغاية الوقت الحاضر، وقد نتج عنه العديد من الآثار السلبية على العملية النقدية منها زيادة التدفق النقدي بدون حصول أي نتيجة تذكر أو آثار إيجابية لهذه الزيادة، والإستحواذ على العملات الأجنبية (الغالبية منها) من قبل شخصيات في مستويات عالية، وذلك عن طريق إستقطاع جزء من عوائد النفط ومن ثم إيداعها خارج البلد، ولم يتم الإعلان إلا عن النزر القليل الذي تم إستعادته منها، وتهريب للعملات الأجنبية لمصالح ومنافع سياسة خاصة بالإضافة للإلتزام بدفع تعويضات حرب 1991

إلى عدد من الدول ولغاية 2008، وهو أمر شكل عائقاً جديداً أمام السياسة النقدية في العراق، فمن ناحية يتوجب على البنك المركزي المساهمة في جهود الإعمار والتخفيض من حدة البطالة، وهذا ما يتطلب زيادة في الإنفاق العام بشكل مستمر على الرغم من التحديات والمستحقات التي بئمة الدولة، ومن جهة أخرى فإن سياسة البنك المركزي مطالبة بمواجهة ظاهرة التضخم الإقتصادي. (إبراهيم، 2008:198)، وعلى الرغم من كثرة التحديات وضعف السبل لمواجهتها، فقد شرع البنك المركزي العراقي قانون رقم (56) لعام 2004، الذي يقضي بإستقلالية البنك المركزي العراقي بعيداً عن التدخلات السياسية، وقد انيط أهم هدف بعاتق مسؤولي السياسة النقدية، السيطرة على مستويات التضخم المرتفعة وإستقرار سعر الصرف، وقد تحقق فعلاً إستقرار التضخم ضمن مستويات منخفضة جداً بعد ما كان في أعلى مستوياته، ففي المدة 2002-2007، إنخفض التضخم بحوالي 36%، حيث وصل في نهاية العام إلى 2،7%، وهو أمر يحسب لنجاح إدارة البنك المركزي في سيطرتها على مستويات التضخم، وإستمرار بالإنخفاض خلال عام 2009 حتى وصل إلى 2،1%، ولا زال يتأرجح بين هذه المستويات. أما سعر صرف الدينار العراقي، فقد شهد تذبذبات كثيرة حتى أستقر على 1180 خلال افترة 2009-2010، لكنه استمر بالتذبذب خلال السنوات القادمة حتى تم تغييره من قبل البنك المركزي عام 2019 ليصبح 1446، واغرض منها لتشجيع التجارة الداخلية ولتقليل تداول العملة الاجنبية (الدولار) في الاسواق العراقية، مما سبب ضعف في تداول الدينار العراقي، وهو أمر تحاول فيه السلطات النقدية ان ترفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي. فمع إنتشار ظاهرة الدلورة، اصبح من الامور المسلم بها لدى معظم المجتمع العراقي، إن العملة العراقية لا تمثل خزيناً للقيمة، فقد توجه الاشخاص والمؤسسات المالية للإحتفاظ بالعملة الاجنبية كخزين جيد للقيمة بدلاً عن الدينار العراقي وخاصة في المعاملات المحلية (حسون، 2011:12).

بدأ البنك المركزي العراقي بإتخاذ وسائل وادوات غير مباشرة منها تحرير اسعار الفئة والكف عن التدخلات في اوجه وكلفة الإئتمان، مع سعيها لتنظيم نمو الكتلة لانقدية وفقاً لمتطلبات الإستقرار النقدي، وقد استخد العراق نظام الصرف المرن، مع قيام البنك المركزي بإدارة مزاد العملة الاجنبية بإعتبار سوق لتنظيم اسعار الصرف. وقد بقي البنك المركزي يستخدم الاحتياطي القانوني كأداة للتأثير على السيولة العامة وسيولة الجهاز المصرفي، وقد بلغت نسبة الاحتياطي القانوني 25% بإستثناء الودائع الحكومية، واعتمد على معدلات الفائدة التي بلغت 6% بقروض على اساس المصارف عن مواجهة خطر السيولة، هذا ويسعى البنك المركزي العراقي الى تطوير سوق النقد الثانوية عبر السماح للمصارف ببيع وشراء حوالات الخزينة والسندات الحكومية على امل ان

ينتقل الى عمليات السوق المفتوحة، مع العمل على استخدام العديد من الادوات الجديدة التي تكمل مزاد العملة اليومي عبر القيام بعمليات منتظمة لبيع وشراء السندات الحكومية في الاسواق الحرة (عبد الرحيم، 2007:145). وعلى الرغم من إصدار القوانين الجديدة للبنك المركزي، وظهور أدوات جديدة للسياسة النقدية، إلا إنها بقيت غير فعالة بسبب مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تعرقل مسيرة سير السياسة النقدية بصورتها الصحيحة، ومن هذه المعوقات: (الدعيمي، 2019: 108)

أ- **تضخم مقدار الكتلة النقدية:** إن الإصدار النقدي الجديد الذي قام به البنك المركزي العراقي قد جاء لمواجهة المشاكل التي تعرضت لها مشاكل تبديل العملة السابقة، مع تمويل مشاريع التنمية وأجهزة الدولة بالموارد النقدي الاكبر، وهذا ما أدى الى كون لاصدار النقدي الجديد احد معوقات السياسة النقدية في السيطرة على مناسيب العرض النقدي، في وقت يحتاج فيه العراق الى بيئة استثمارية جاذبة ومناسبة لتوظيف هذا الكم الهائل من المعروض النقدي .

ب- **ضيق الجهاز المصرفي الخاص:** على الرغم من الزيادة في عدد المصارف العراقية للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، فلا تشكل الاهمية النسبية من موجودات القطاع الخاص الى اجمالي موجودات القطاع المصرفي التجاري العراقي اكثر من 15%، كذلك فإن الاهمية النسبية لمجموع ودائع مصارف القطاع الخاص تشكل بحدود 6% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي العراقي.

ت- **محدودية السوق المالية والنقدية:** على الرغم من إنشاء سوق بغداد للاوراق المالية عام 1992، وحتى يومنا هذا، فإنه لا يزال سوق غير مكتمل الشروط بوصفه سوقاً ثانوياً يسهم بتوسيع حركة تداول الاوراق المالية، وهو امر يشكل عبئاً على استخدام الادوات غير المباشرة للبنك المركزي ولاسيما عمليات السوق المفتوح وسعر إعادة الخصم.

ث- **عجز الموازنة العامة:** وهو من اكبر المشاكل التي واجهت السياسة النقدية في العراق، كون الآلية التي كانت متبعة في تمويل العجز هو الإصدار النقدي الذي يوقم به البنك المركزي العراقي، وقد سبب عجز الموازنة في ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض سعر صرف الدولار – العراقي، وانخفاضاً بالقوة الشرائية للعملة المحلية .

ح- **ارتفاع معدلات البطالة:** احد اهم قيود السياسة النقدية العراقية، خاصة في ظل التوجه نحو سياسة نقدية مقيدة لتوسع المروض النقدي، وهو امر يتعارض من سياسات الاستثمار التي يحتاجها البلد بشدة من اجل توظيف او استيعاب العمالة العاطلة للتقليل من معدلات ارتفاع البطالة التي وصلت نسبها بين 30-72% من إجمالي قوة العمل.

المبحث الثالث

العلاقة التفاعلية بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية في العراق

أولاً: عوائد الطاقة العراقية

بصورة عامة، تعرف عوائد الطاقة على إنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للمورد الطبيعي كالنفط والغاز، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد، وتتأثر عوائد الطاقة بمجموعة من العوامل يمكن ذكرها بما يأتي: (ناشور، 2012: 3-5)

1- الأسعار الإسمية والحقيقية: على صعيد الدول المنتجة للنفط والغاز، تؤدي تدنجات الأسعار الى تحديد حجم العوائد النفطية، ورسم سياستها المالية (الموازنة العامة) في تحديد سعر البيع، ويعد الدولار هو العملة التي تستعملها العديد من الدول بضمنها العراق كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها الخارجية، لذا فإن إنخفاض أو ارتفاع القيمة الحقيقية للدولار تؤثر على القيمة الحقيقية لعوائد الطاقة أي إن القوة الشرائية للعوائد (النفطية مثلاً) بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المنافع نتيجة لإنخفاض الدولار.

2- القرار السياسية: إن للقرار السياسية تأثير على حجم عوائد الطاقة لا يقل تأثيراً على العوامل الأخرى، فعلى سبيل المثال نلاحظ إن القرار الذي اتخذته منظمة أوبك خلال العام 2019 بضرورة تخفيض الإنتاج العراقي من النفط الخام بغية تحقيق إستقرار الأسعار في أسواق الطاقة العالمية، وهو أمر قد يشكل أثر سلبياً على حجم العوائد النفطية للعراق .

3- حجم الإحتياطي النفطي: ويعد من أهم العوامل المؤثرة على حجم العوائد، إذ أن اكتشاف احتياطيات جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تنسجم مع مستوى الاسعار عالمياً، وتؤدي التوسعات والتنقيبات وعمليات الحفر الجديدة إلى زيادة الإحتياطيات من مواد الطاقة وعليه سينعكس ايجابياً على حجم العوائد المتأتيه من تصدير موارد الطاقة.

4- القدرة الإنتاجية: وتؤدي القدرة الإنتاجية دوراً فعالاً في التأثير على حجم العوائد بصورة عامة، إذ أن القدرة الإنتاجية من موارد الطاقة هي التي تحدد مقدار الامدادات المتوفرة الحالية للعوائد والتي ستكون متوفراً في المستقبل.

ثانياً: تطورات عوائد النفط والغاز العراقية خلال المدة 2000-2020

1- تطور العوائد النفطية

تعد إيرادات الثروة النفطية في العراق، إيرادا طبيعيا ريعيا، لأنه دخل تم الحصول عليه من المورد الطبيعي، هذا ولا يعد الربح بحد ذاته على إنه خلل في المنظومة الاقتصادية للدولة، بل على العكس من ذلك هو أحد الإمتيازات التي تمتاز بها إحدى الدول المنتجة للمورد الطبيعي، ولكن أن تكون الدولة ريعية بحد ذاتها هو خلل إقتصادي ومشكلة في إنتاجها من المواد الأخرى غير الريعية، وتظهر الدولة الريعية تشويه في النظام الإقتصادي وعلاقته في المجتمع، هذا فضلاً عن الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني في توزيع الثروة والسلطة داخل افراد المجتمع وهذا الامر يحصل في الاقتصاد العراقي منذ زمن طويل، وبشكل فظيع، وقد استخدمت العوائد الريعية في زيادة الإنفاق الحكومي بشقية الاستثماري والتشغيلي، وعلى إثرها زاد الطلب على النقود، فقام البنك المركزي برفع اسعار الفائدة للحد من ظاهرة التضخم، وهو ما أدى بالضرورة الى تحجيم دور القطاع الخاص في إعانة الاقتصاد العراقي فعلاقة اسعار الفائدة والاستثمار عكسية تماما، إن لخطر تذبذبات أسعار النفط العالمية على عوائد النفطية العراقية، أثرا كبير جدا، فصعوبة السيطرة على استقرار السياسات الاقتصادية الداخلية وقراءة التغيرات في سوق الطاقة العالمية والتدهور الغير متوقع لاسعار النفط ستؤدي الى تشكل ازمة عجز حاد في تمويل الموازنة العامة للدولة، بسبب النقص الشديد في الايرادات النفطية المصدرة (علون و عبدالحמיד، 2020:259).

ولكون الناتج المحلي من الضروريات الواجب ذكرها في قياس مستوى الأداء الإقتصادي للعراق، لا بد من ذكر مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويعرف على انه مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها البلد خلال مدة زمنية غالبا ما تكون سنة، وتحليله من النتائج المهمة في تشخيص الخلل ومعالجته، وشهد الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الدولار) تذبذبا واضحا نتيجة الاحداث التي مر بها العراق أولا، ونتيجة لتطورات أسعار النفط العالمية التي أثرت على العوائد المتأتية من تصدير النفط الخام للعالم ، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الدولار) عام 2000، الى 20.969 مليون دولار، وبمعدل نمو بلغ، 46.3%، وإستمر بالإرتفاع ليصل عام 2005 إلى 32.116 مليون دولار، وبمعدل نمو 34.9% منخفض عن عام 2000. وقد تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2006-2007، حيث قدر بحوالي 69.556 مليون دولار في عام 2007، محققا بذلك معدل نمو 34.7% مقارنة بمعدل نمو بلغ 60.7% عام 2006، وقد ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي إرتفاع اسعار النفط في الاسواق

العالمية إلى مستويات قياسية، مما سبب بزيادة عوائد النفط خلال هذه المدة، ومن جانب آخر تشير تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق وبالأسعار الثابتة، إلى ارتفاعاً من 2.5% عام 2006، إلى 5.9% عام 2007، ويعود سبب التحسن في النمو إلى ارتفاع صادرات النفط ونمو قطاع الخدمات الحكومية، ولكن المقارنة بين نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة تظهر لنا فجوة كبيرة بينهما، مما يؤشر على وجود التضخم الجامح الذي يعاني منه العراق، وفي عام 2007 بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية نحو (12.7%) مقارنة بمعدل نمو بالأسعار الثابتة بنسبة 5.9 (بريهي، 2011:24).

2- تطورات عوائد الغاز الطبيعي للعراق

بوجود شركات عالمية عملاقة لصناعة وتطوير النفط العراقي، ظلت صناعة الغاز الطبيعي متخلفة لعدم توفر الوسائل اللازمة لإستثماره، ولم يكن للغاز الطبيعي أي أهمية في الإقتصاد العراقي لسنوات طويلة، وبالخصوص خلال المدة التي تم فيها إنتاج النفط الخام، مما أدى إلى غلق العديد من آبار الغاز الطبيعي مثل (جمجمال، خشم الأحمر، كورمور)، والتي تم إكتشافها في شمال العراق، وكان معظم الغاز الطبيعي المنتج والمصاحب للنفط، يحرق ويهدر في بدايات الإنتاج عام 1927، وحتى فترة الخمسينيات من القرن الماضي، حيث استخدم الغاز الطبيعي ضمن دائرة ضيقة وقليلة، وفي فترة الستينيات اقتصر العمل على استثمار جزء من الغاز المصاحب لإنتاج النفط في كركوك عبر معمل استخلاص الكبريت، بعدها تم نقل الغاز الطبيعي بإنبوب الى منطقة التاجي لتوفير الغاز السائل للإستهلاك المحلي، فضلاً عن استخدامة كوقود لبعض المنشآت الصناعية، وعلى الرغم التطور الواضح في مختلف قطاعات الطاقة المختلفة، بهدف توفير مورد جديد لضمان الإستدامة المالية والبيئية إلا إن العراق مازال متخلفاً ويعاني من تدهور في صناعة الغاز الطبيعي، لاسباب متعددة أهمها الخلافات السياسية السائدة (محمد، 2015:9).

وقد أعلنت وزارة النفط العراقية بتاريخ 10\4\2018، عن تصدير 30 شحنة من الغاز السائل (غاز الطبخ) ومكثفات الغاز، عن طريق شركة غاز البصرة، خلال الربع الأول من عام 2018، حيث صدرت شركة غاز البصرة 9 شحنات من مادة مكثفات الغاز، بإجمالي بلغ 188,838 متر مكعب، وتصدير 21 شحنة من مادة الغاز السائل (غاز الطبخ) بإجمالي 73,740 طناً مترياً خلال الربع الأول من عام 2018. (يوسف، 2018)

ثانياً: التغييرات التي طرأت على عرض النقد وأسعار صرف الدينار العراقي

1- عرض النقد

مع بدايات عقد التسعينيات من القرض الماضي، شهد العراق ظروفًا إستثنائية، تمثلت بحرب الخليج الثانية، التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، تدمرت فيها البنى التحتية والإقتصادية للعراق، تلتها عقوبات إقتصادية فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق بسبب سياسته العدائية في المنطقة، فإنتقطع العراق عن العالم الخارجي وتوقفت عمليات التبادل التجاري، وبالخصوص تصدير النفط الخام الذي كان يعتمد عليه للحصول على العملة الأجنبية لتغطية الإستيرادات والنفقات الأخرى. وخلال هذه المرحلة شهد عرض النقد تطورات متعددة، حتى دخل إلى مراحل جديدة بعد عام 2003، المدة التي تبدلت فيها سياسة البنك المركزي العراقي بإدراة عرض النقد، وقد بلغت نسبة صافي العملة في التداول الى عرض النقد بالمعنى الضيق M1 كحد أعلى عام 1996 الى 91.8%، مما يؤكد إرتفاع السيولة لدى الأفراد، وعدم فعالية سعر الفائدة بسبب زيادة معدلات التضخم، مما جعل من سعر الفائدة غير مجدي وسالب القيمة الحقيقية، وبعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة إنخفض معدل نمو عرض النقد مقارنة بالأعوام السابقة نتيجة لتحديد أوجه الإنفاق للحد من ظاهرة التضخم التي عانى منها العراق ولسنوات طويلة، وقد بلغت معدلات نمو عرض النقد خلال المدة 2000-2002 ما قيمته 16.5، 24.9، 39.5% نتيجة لتوسع الدولة ببرامج الإعمار وزيادة النشاط الإقتصادي بسبب حروبة الأخيرة.(الجبوري وصكبان، 2019:198)

وقد بلغ عرض النقد بالمعنى الواسع M2 عام 2001 ، بمقدار 28495981، وبلغت ودائع التوفير والودائع الثابتة 680788,5، حيث تشكل الأهمية النسبية لهما بواقع 23,89%، وقد تطور عرض النقد في الأعوام اللاحقة، بسبب شبه الاستقرار الاقتصادي ورجوع العراق للإنتاج وخول شركات البحث والتنقيب والتطوير والتي أسهمت بزيادة إنتاج النفط الخام، والذي عكس التأثير الإيجابي على عوائد العراق النفطية. وقد بلغ عرض النقد M2 عام 2009، 45,355,289 مليون دينار، بودائع ثابتة وتوفير بلغت نسبتها 13,72% من مجموع عرض النقد، بواقع 6,722,017 مقارنة بالمدة السابقة (حسين، 2014 : 96).

زاد المعروض النقدي خلال عام 2019، مع ضعف الائتمان في القطاع الخاص، وقد شهد عرض النقد بمعناه الواسع M2، نمواً سريعاً بلغ حوالي 8% مدفوعاً بعوائد النشاط المصرفي غير النفطي، ولا يزال إئتمان القطاع الخاص مقيداً جزئياً بالقطاع المصرفي العام، الذي يميل إلى تلبية متطلبات الشركات والمؤسسات الكبيرة والغير فعالة المملوكة للدولة، عبر زيادة إقتراض القطاع العام، وقد

ارتفع الائتمان في القطاع العام بنسبة 6%، مقارنة مع 3% في القطاع الخاص عام 2019. ويشكل ائتمان القطاع الخاص حوالي 8% من الناتج المحلي الاجمالي، وهي نسبة اقل بكثير من البلدان العليا متوسطة الدخل في الشرق الاوسط وافريقيا. (World Bank, Iraq Economic Monitor, Spring 2020:9)، ويوضح الشكل (13) مخطط نمو السيولة المحلية للعراق خلال الفترة 2004-2019



شكل (13) نمو السيولة المحلية للعراق خلال المدة 2004-2019

المصدر: <https://tradingeconomics.com/iraq/money-supply-m2>

ويمكن أن يؤثر فشل السياسة النقدية في السيطرة على حجم الكتلة النقدية، عبر ملاحظة التزايد المستمر في معدلات نمو عرض النقد خلال المدة 2004-2013، في اقرب مثال لتزايد معدلات عرض النقد، مع ملاحظة الإنخفاض الطفيف في عام 2014 بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية في تلك المدة، وهذا ما أثر على إنخفاض العوائد المالية للدولة العراقية المعتمدة على عوائد تصدير النفط العراقي، ويعود إرتباط الزيادة في العرض النقدي بزيادة النفقات العامة للدولة، بسبب كون الإيرادات النفطية هي المصدر الاساسي لتمويل هذه النفقات، وعائدية هذه الإيرادات الى وزارة المالية مع عدم توفير مصدر بديل او مرادف لهذه الإيرادات، هذا فضلاً عن المسؤولية المناطة بالسلطات النقدية في إدارة تدفقات الاحتياطي من النقد الاجنبي، وإدارة صندوق تنمية العراق الذي يستحوذ على 95% من عوائد الصادرات النفطية.(العبدلي وعزيز، 2017:187)

2- أسعار الصرف

حاولت الحكومة العراقية وعن طريق سياستها النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي، أن تثبت سعر صرف الدينار العراقي أمام بقية العملات وبأخص الدولار الأمريكي وعن طريق عمليات بيع وشراء الدولار عبر مزاد العملة، والتي بدأ العمل بها منذ عام 2003، وقد نجح البنك المركزي من تحقيق إستقرار نسبي أما الدولار الأمريكي بسياسته هذه. وتتمثل أنواع أسعار الصرف في العراق بالآتي(محسن، 2020: 148):

أ- **السعر الرسمي الثابت:** هو السعر المركزي لتقييم جميع إيرادات الخزينة العامة بما فيها المعاملات الحكومية

ب- **السعر الموازي:** هو الذي يتغير ويتقرر يوميا تبعا لسعر السوق ويستخدم على نطاق واسع محليا وخارجيا في السوق وبالخصوص في القطاع الخاص.

ت- **الاسعار الإدارية:** وهي الاسعار التي تقررها السلطة، فالسعر التحاسبي الذي يطبق وسعر السفارات والمصدرين والفنادق، الحوالات، المخالفات القانونية والكمارك. و يقدر وجود اكثر من 10 اسعار صرف في العراق، وقد تكون هناك اسعار اخرى، ان هذه التعددية في اسعار الصرف لها اثار سلبية كبيرة منها عدم التكافؤ للفرص بين القطاعين العام والخاص وتوجيه الموارد للنقد الأجنبي نحو التجارة الخارجية واعتبار السعر التحاسبي غير واقعي. ان الخطورة لا تكمن في تعدد اسعار الصرف، بل في مجال وعمق تأثيرها على الاداء الاقتصادي ومعايير الكفاءة.

شهدت المدة مابين 1990-2002، إنغلاق إقتصادي على مستوى التجارة الخارجية والمعاملات الرسمية للعراق، مع إنعدام مصادر العراض الأساسية من العملة الأجنبية جراء توقف تصدير النفط بسبب تجميد أرصدة العراق الخارجية وفرض حصار دولية عليه. وكان لهذه التغيرات أثرا شكل صدمة إقتصادية نقدية للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، فقد كان سعر صرف الدينار العراقي يساوي 4 دنانير مقابل دولار أمريكي واحد، بعدها ارتفع الى 10 دينار لكل دولار واحد عام 1991، وبمعدل نمو 150% (الجبوري وصكبان، 2019: 195).

وبعد عام 2004، تم تحديد مجموعة قوانين خاصة بالبنك المركزي العراقي تمثلت بقانون (56) الذي اتاح الإستقلالية الكاملة للبنك المركزي، وصياغة مهماته الجديدة وفي مقدمتها صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي وحياسة جميع الاحتياطي الرسمي الأجنبي للعراق وادارته فيما عدا رصيد التشغيل الخاص بالحكومة، و وفقا للضوابط التي ينص عليها القانون يتوقع ان يوظف البنك المركزي هاتين المهمتين والمهام الاحدى عشرة الأخرى

والمندرج عليها في المادة نفسها لتحقيق الأهداف المتمثلة بتحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على التنافس في السوق والعمل على تعزيز التنمية المستدامة و إتاحة فرص العمل وتحقيق الرفاه في العراق تماشياً مع الأهداف الأخرى ، يستخدم البنك المركزي سعر الصرف كأحد الأدوات المهمة لتحقيق الاستقرار السعري واحتواء الضغوط التضخمية وذلك انسجاماً مع برنامج تعديلات الهيكلية (حسين، 2017: 71). ويوضح الجدول (14) تغيرات أسعار الصرف بالنسبة للسوق، حيث يمثل كل عمود من الأعمدة التي تظهر في الشكل، تغيراً للسعر الصرف السوقي وبالدينار العراقي .

جدول (14) تطورات أسعار الصرف في السوق الموازي للعراق خلال المدة 2004- 2020

السنة	اسعار الصرف في السوق الموازية (بالدينار)	السنة	اسعار الصرف في السوق الموازية (بالدينار)
2004	1,462	2015	1,216
2005	1,472	2016	1,303
2006	1,396	2017	1,251
2007	1,214	2018	1,195.31
2008	1,180	2019	1,201.71
2009	1,185	2020	1,351.35
2010	1,185		
2011	1,217		
2012	1,222		
2013	1,222		
2014	1,206		

المصدر: البنك المركزي العراقي قسم المديرية العامة للإحصاء والبحوث

وقد أقام البنك المركزي العراقي مزاد العملة الأجنبية، ليعلن إنتهاء تطبيق نظام الصرف الثابت المتعدد، والذي كان معمولاً به خلال المدة مابعد 2003، حيث تم الإعلان عن نظام الصرف المعموم المدار، حيث يتحدد سعر الصرف وفقاً لآلية الطلب والعرض وتحت رقابة البنك المركزي العراقي، فقد أصبح مزاد العملة يمثل الملجأ المناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغبه السلطات النقدية، وتعدّه مثبتاً اسمياً او هدفاً وسيطاً لتحقيق اهداف اقتصادية معينة تتمثل بمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي.(داغر، ومعارج، 2012: 8-9)

وهناك مجموعة من العوامل الإقتصادية المؤثرة في تغيرات أسعار الصرف منها (عرض النقد، التضخم، أسعار الفائدة، الموازنة الحكومية، ميزان المدفوعات)، وقد عد عرض النقد من أهم

المتغيرات المؤثرة في سعر الصرف، حيث تدفع الزيادة النقدية الى حدوث تغيرات كبيرة على اسعار صرف العملة عبر التغيرات في المستوى العام للأسعار بتغير آلية الطلب والعرض على سعر الصرف، وفيما يخص سعر الفائدة فهو أحد أدوات التأثير في النشاط الإقتصادي عندما تجد السلطات النقدية صعوبة في تحريك سعر الصرف أي إنها تقوم اسعار الفائدة عندما تثبت اسعار الصرف، وعندما تتوفر امكانية التحكم في الاداتين، فإن السلطات النقدية تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف (شندي, 2006: 16).

إن استقرار سعر الصرف يعطي حافزا جيدا لزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستويات الإنتاج، إنه يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وتتطلب عملية الاستقرار هذه أن سعر الصرف يستند إلى قاعدة نقدية رصينة ونظام تبادل مناسب (الجبوري, 2016: 56).

وعليه، فإن التحكم بإتجاهات سعر الصرف يتطلب من السياسة النقدية ان تقوم بعمليات بيع وشراء العملات الاجنبية في السوق المفتوحة، لتحقيق التوازن ما بين المعروض النقدي الاجنبي والطلب عليه في ضوء سعر الصرف المستهدف، وبموجب هذه العمليات سيتم تحديد حجم الاحتياطي القانوني من العملات الاجنبية في مدة لاتتجاوز السنة، وبما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد مفتوح يتدفق منه واليه النقد الاجنبي دون قيود، لذا تعد عملية التركيز على استقرار سعر الصرف من اولويات عمل الاقتصاد العراقي. (العبدلي وعزيز، 2017:187).

ثالثا: التغيرات التي طرأت على التضخم وأسعار الفائدة للمصارف العاملة في العراق

1- التضخم: تعد مشكلة التضخم في العراق قديمة إلى حد ما، منذ سبعينيات القرن الماضي، بسبب ارتفاع عوائد النفط الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق العالمية للنفط، مما انعكس على تزايد عرض النقد وبمعدلات سريعة مقارنة بالسنوات السابقة، فضلا عن الزيادات في الرواتب والاجور والانفتاح على الاستيراد لسدة فجوة الطلب، وقد ارتفع مستوى التضخم خلال المدة 2003-2007، ثم شهد مستويات منخفضة جدا عام 2008. مع تزايد في عرض النقود عام 2006 وبمعدل نمو 167,8%، ان انخفاض معدلات التضخم عام 2008 حيث وصل الى 12,1% بسبب سياسة البنك المركزي، والتحسين في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، وظل هذا الانخفاض حتى عام 2014 ليبلغ 2,2%. وهو امر يعكس نجاح السياسة النقدية في استقرار المستوى العام للأسعار وتنفيذ ادواتها لاستهداف التضخم (زيارة وناجي، 2018: 436).

وتعد ظاهرة التضخم، ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد، لذا فإن مصادر التضخم تكون متعددة ومتعارضة فيما بينها، وتؤدي جميعها إلى إختلال الروابط السعرية، وبشكل عام يمكن تقسيم مصادر التضخم إلى:

أ-الإختلالات الهيكلية في بنية القطاعات الهيكلية: تعد تدني مساهمة القطاعات السلعية عدا النفطية، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للعراق، أحد أهم مصادر تشكل التضخم بالإعتماد على المصادر الريعية والتي تساهم بأكثر من 70% بتكوين الناتج المحلي الإجمالي، في حين تسهم بقية القطاعات مجتمعة بنسبة أقل من 30% في تكوين الناتج المحلي، حيث أسهمت هذه النسبة المتدنية بزيادة معدلات التضخم مع وجود كتلة نقدية كبيرة، ويعود السبب الاول إلى قصور نشاط العرض الكلي للقطاعات الحيوية الأخرى غير النفطية كالصناعية والزراعية والتجارية، مما يشير الى ان الاقتصاد العراقي هو اقتصادا خدميا ضعيف الانتاج، وان التضخم فيه قائم على اساس تفوق قوى الطلب مقابل تراجع العرض الكلي للسلع والخدمات غير النفطية والتي يحتاجها المجتمع وهي تمثل جانب العرض الحقيقي.(العاني، 2011:1)

ب- تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية في تشغيل قوة العمل: عند النظر في مساهمة القطاع النفطي بتكوين الناتج المحلي الاجمالي، فإننا نجد ان قطاع النفط لا يساهم في تشغيل قوة العمل العراقية إلا بنسب قليلة جدا لا تتعدى في كل الاحوال 2%، هذا يعني ان 98% من قوة العمل باتت تستوعب قطاعات اخرى لا تتعدى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ال 30% وهي نشاطات خدمية هشة الانتاج والتكوين، هذا فضلاً عن توقف إنتاج العديد من الخدمات والسلع المحلية ، مما أدى الى إحلال البضائع المستوردة وفق الاسعار العالمية والتي أسهمت برفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في الاسواق المحلية، وهو أمر جعل المنتج العراقي يفقد ميزة المنافسة بالمنتجات الوطنية.(تبانى والدعيمي، 2020: 175)

ت- أسعار الفائدة على ودائع التوفير والودائع الثابتة

عرف قانون المصارف العراقية الودائع بأنها المبلغ النقدي الذي يُدفع لشخص سواء كان هذا الشخص غير مثبت في سجل أم لا، لشخص آخر يسمى مستلم الوديعة، مبلغا ماليا بشروط تقتضي سداد الوديعة او تحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بدون فائدة عند الطلب أو في وقت وظرف يتفق عليه الطرفان (قانون المصارف العراقية، 2004:5)

وتصنف الودائع المصرفية حسب الآتي:

(اللامى، 2016:366)

1-ودائع الحسابات الجارية: وهي اتفاق بين الزبون والمصرف، حيث يودع الزبون مبلغاً من المال لدى المصرف على ان يكون له الحق في سحبه في اي وقت يرغب فيه السحب ودون اشعار سابق منه، اي بمجرد تقديم الطلب من قبل الزبون، لذا غالباً ما تصيب المصارف حالة عدم الإستقرار في الودائع الجارية.

2- ودائع التوفير: وهي اتفاق بين المصرف والزبون، حيث يقوم الزبون بتوديع مبالغاً مالياً لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة معينة، ويكون للزبون حق سحب الوديعة متى ما اراد، وايضا دون اخطار سابق منه.

3- الودائع الثابتة: وهي النسبة الأكبر من ودائع المصارف التجارية، وهي الإيداعات الثابتة التي يودعها الأفراد والمؤسسات المختلفة، وهي على نوعين:

أ-الودائع لأجل: وهو نوع من الودائع الثابتة لا يلتزم المصرف التجاري بدفعها إلا في وقت محدد للوديعة، أي بعد إنقضاء المدة المتفق عليها بين الطرفين، وهذا ما يعطي الحرية في إستثمارها.

ب- الودائع بأخطار: وتشترك مع ودائع الاجل في وجود قيد معين على السحب منها، ويكون اقل نسبياً، ويتمثل بضرورة اخطار البنك قبل السحب بمدة معينة، وهو مايجعل قابليتها للسحب اعلى.

يخفض البنك المركزي سعر الفائدة بغية تحقيق الإستقرار النقدي ورفع معدلات النمو عبر تحفيز النشاط الائتماني لتمويل المشاريع التنموية، حيث قام البنك المركزي العراقي بتخفيض معدل سعر الفائدة عام 2011 إلى 6%، بعد ما كان يبلغ 6.25% عام 2010، وإستمر عند هذا المستوى حتى عام 2015، ثم قام بتخفيضه مرتين خلال المدة 2016-2017، إلى 4.33% و4% على التوالي، ومما تجدر الإشارة إليه إن سعر الفائدة غير فعال في الإقتصاد العراقي، حيث حاولت السلطات النقدية بعد عام 2004 إعتماد سعر السياسة كمثبت إسمي للتوقعات التضخمية، إلا إن تخلف الجهاز المصرفي وعدم التنسيق بين الدوائر المالية والنقدية، فضلاً عن هيمنة القطاع العام على الناتج المحلي الإجمالي حدد من دور سعر الفائدة كمثبت إسمي، لذا فقد توجهت السلطات النقدية إلى إعتماد سعر الصرف كمثبت إسمي بسبب فعاليته في تعقيم الكتلة النقدية (أحمد، وآخرون، 2018:

(13)

وعلى الرغم من إن سعر الفائدة يمثل أداة مهمة في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتستخدمها العديد من الدول في تحريك اسعار الصرف ، إلا إن سعر الفائدة في السياسة النقدية العراقية يتسم بالجمود، حيث اتبعت السلطة النقدية في العراق التحديد الإداري لسعر الفائدة دون ان يكون هنالك دور لقوى الطلب والعروض على الاموال المعدة للإقراض (حسين، 2017: 60).

اعتمد البنك المركزي سعر الفائدة كمعدل تأشيري قصير الأجل للتأثير في مستويات السيولة عبر التحويلات البنينة للمنظومة المصرفية، وهو مؤشر مهم لأسعار الفائدة لدى المصارف التجارية، كما تستعمله المصارف المركزية للتحكم في عرض النقد، إذا ان رفع سعر الفائدة يعني كبح عمليات الاقراض ومن ثم تقليل نسب السيولة من اجل كبح التضخم.(صالح والموسوي، 2019: 120)

وقد أتجهت العديد من الدول إلى إدارة سياستها النقدية عبر أسعار الفائدة، وإهمال عرض النقود، والتحول نحو أداة سعر الفائدة قصيرة الأجل لإستخدامها كهدف وسيط لإستهداف التضخم، وعندما يتبع البنك المركزي قاعدة أسعار الفائدة فإنها تعطيه اكثر واقعية من استهداف المعروض النقدي (داغر ومحي، 2014: 259).

الفصل الثالث

الإطار العملي والتطبيقي للدراسة

المبحث الأول: الجانب التوصيفي للإ نموذج القياسي

المبحث الثاني: التفسير العملي للتحليل القياسي

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لعلاقات الأثر بين متغيرات الدراسة

الفصل الثالث

الإطار العملي والتطبيقي للدراسة

تمهيد

في هذا الفصل من الإطار العملي والتطبيقي للدراسة سيتم قياس وتحليل تأثير عوائد الطاقة العراقية (نפט، غاز) على متغيرات السياسة النقدية للعراق والتي تشمل (عرض النقد بالمعنى الضيق، عرض النقد بالمعنى الواسع، أسعار الصرف في السوق الموازية، معدلات التضخم السنوية، معدلات أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر وعلى ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق)، وقد تم أخذ المدة الزمنية للنفت الخام من 2004 لغاية 2020، وتعذر الحصول على بيانات السنوات الأولى من 2000 لغاية 2003، بسبب الظروف التي كان يمر بها العراق في وقتها، مما أحدث تشوهات في البيانات الرقمية لمتغيرات السياسة النقدية، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد تم الحصول على بيانات المدة الممتدة من 1/1/2018 لغاية 31/12/2020، وهي المدة التي بدأ العراق يصدر فيها الغاز الطبيعي لدول الخارج، وإعتمد الباحث على بيانات الغاز الطبيعي بصورة شهرية (36) شهر، وقد استخدمت الدراسة مجموعة من التحليلات والإختيارات الإحصائية بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS20) ولغة البرمجيات (MATLAB) وبرنامج (EXCEL)، لغرض تبيان حالة الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة.

لذا فقد تم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث رئيسة، تضمن المبحث الأول الجانب التوصيفي للإنموذج القياسي المستخدم لأغراض الدراسة، وتضمن المبحث الثاني التحليل القياسي لعلاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تضمن التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة، وقد تم استخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط كون الدراسة تتضمن معامل فردي واحد مستقل (عوائد الطاقة)، ومجموعة من المتغيرات التابعة للسياسة النقدي.

المبحث الأول

الجانب التوصيفي للنموذج القياسي

أولاً: تعريف النموذج القياسي

يعد النموذج القياسي هو التعبير عن العلاقة النظرية بين متغيرات البحث في شكل علاقة رياضية تتكون من مجموعة من المعادلات، تربط المتغيرات ببعضها البعض، بغية الوصول إلى نتيجة وقيم خاصة بمعاملات هذه المتغيرات، لذا تعد هذه الخطوة من أصعب خطوات الدراسة، ووفقاً لهذه المعطيات، سيتضمن النموذج القياسي لعلاقة المتغير المستقل (عوائد الطاقة) والمتغير التابع المعبر عنه بمتغيرات السياسة النقدية للعراق خلال المدة 2004-2020 للنقط الخام، و(36) شهراً للغاز الطبيعي من 1/1/2018 لغاية 31/12/2020.

تم إختبار العلاقة بين متغيري الدراسة بوساطة كل من البرامج الإحصائية:

1- (SPSS₂₀): هو عبارة عن مجموعة من القوائم والأدوات التي يمكن عن طريقها إدخال البيانات التي يحصل عليها الباحث العلمي عن طريق الاستبيانات أو المقابلات أو الملاحظات، ومن ثم القيام بتحليلها إحصائياً، لكنه يتسم بعدة عيوب أبرزها ضعف المرونة في العمل الإحصائي والمحدودية النسبية.

2-(EXCEL): هو برنامج يستخدم لإنشاء جداول البيانات والقوائم والرسوم البيانية، وقد أستفاد الباحث من هذا البرنامج بتوضيح الرسوم البيانية لعلاقة الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة.

3-(MATLAB): وهو لغة برمجيات عالية المستوى توفر مجموعة من الأدوات والوظائف الرئيسية والتي تساعد في إيجاد الحلول السريعة دفعة واحدة، والتي يمكن عبرها إضافة وتحديد مجموعة من الأوامر تختلف كلياً عن تلك الموجودة في برنامج SPSS.

حيث قام الباحث بتصميم لغة برمجة خاصة بقياس الأثر والارتباط بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع ولسنتين غير محدودة، ويستقبل البرنامج المصمم إدخال الأرقام الكبيرة جداً والتي تصل دقتها إلى أبعد من دقة البرنامج الإحصائي SPSS20، مع مرونة عالية في الإستخدام والتبسيط، فيمكن من خلال هذا البرنامج تقسيم السنوات إلى أي مدة يرغب فيها الباحث لدراستها، كأن تكون قياس النص الأول مع النص الثاني للسنتين العشرة الأولى، وقد قام الباحث بنشر عنوان الدراسة في موقع (The MathWorks, Inc)، لغرض الإطلاع عليه من قبل الباحثين في مختلف

الدول المهتمة بشؤون الطاقة، ولغرض الحصول على بيانات أكثر سهولة وتبسيط، قام الباحث باستخدام هذا البرنامج، كما وقد تم من التأكد من نتائج برنامج (SPSS) ومطابقتها مع لغة البرمجيات المصممة، وتبين إنها متطابقة تماما، مع وجود إختلاف في دقة الأرقام الظاهرة في برنامج ال(MATLAB).

وقد إستعان الباحث بمعامل التحديد (R^2) لتفسير حجم المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، مع وجود المعامل المعياري للانحدار ($Beta$) والذي يقيس مدى إستجابة المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة، وبالإعتماد على قيمة (F) لدراسة العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة.

ثانيا: توصيف متغيرات البحث

لغرض تحديد طبيعة العلاقة بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية، وإعتمادا على أهمية المتغيرات، كان لابد من توضيح المتغيرات المستقلة والتابعة بصورة عامة في الإنموذج الإحصائي المستخدمة لمعرفة حجم العلاقة بين هذه المتغيرات كما يوضحها الجدول (14)

جدول (14) متغيرات الدراسة

الرمز		
Export Oil	أ- عوائد النفط للمدة (2004-2020)	المتغيرات المستقلة
Export Gas	ب- عوائد الغاز للمدة الشهرية (36 شهر) من سنة (2018_2020)	
a-M1 b-M2 c-Interest Rate of Commercial Banks d- W - interest rates on deposits for six months e- Exchange prices in the parallel market f-Annual inflation rate	أ- عرض النقد بالمعنى الضيق ب- عرض النقد بالمعنى الواسع ت- أسعار الفائدة على ودائع التوفير ث- أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة اشهر ج- أسعار الصرف في الأسواق الموازية ح- معدل التضخم السنوي	المتغيرات التابعة (السنوية والشهرية)

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني

التفسير العملي للتحليل القياسي

أولاً: التحليل القياسي لعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

يتناول هذا المبحث تحليل علاقة الارتباط بين كل من عوائد الطاقة (النفط، الغاز) ومتغيرات السياسة النقدية، فضلاً عن إختبار معنويات بعض من متغيرات السياسة النقدية التي تتمثل بعرض النقد بمفهومية، معدلات التضخم، اسعار الصرف في الاسواق الموازية، وأخيراً أسعار الفائدة والتوفير للمصارف العاملة في العراق، كذلك سنقوم بصياغة فرضية الدراسة الرئيسة والتي تنص على:

-فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية
-الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية

ويوضح جداول (15) وجدول (16) عينة من بيانات الدراسة الخاضعة للتحليل والإختبار والتي تتضمن عوائد النفط السنوية وعرض النقد بمفهومية الضيق والواسع، بالإضافة إلى عوائد الغاز الشهرية وعرض النقد وكما يلي:

جدول (15) عينة بيانات العوائد السنوية للنفط الخام وعرض النقد بالمعنى الضيق والواسع

السنوات	عوائد النفط بالدينار العراقي	عرض النقد M1	عرض النقد بالمعنى الواسع M2
2004	25665247125.0	10,148,626	12254000
2005	34374811536.0	11,399,125	14684000
2006	44839827621.0	15,460,060	21080000
2007	50216898575.0	21,721,167	26956076
2008	71060928086.0	28,189,934	34919675
2009	48371602500.0	37,300,030	45437918
2010	61081363980.0	51,743,489	60386086
2011	97095507210.0	62,473,929	72177951
2012	109642050078.0	67,622,173	77187497
2013	104024044036.0	78,318,122	89512079
2014	98095426088.0	77,593,288	92988876
2015	57250905396.0	69,613,150	84527272
2016	51562300896.0	75,523,952	90466370
2017	70519442560.0	76,986,584	92857047
2018	99227409008.0	77,828,984	95390725
2019	92818989648.0	86,771,000	103440475
2020	49773082864.0	103,353,665	119906385

المصدر: بالإعتماد على شركة تسويق النفط العراقية(سومو) والبنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية.

جدول (16) عينة بيانات العوائد الشهرية للغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الضيق والواسع

الأشهر	عوائد الغاز الطبيعي بالدينار	عرض النقد بالمعنى الضيق	عرض النقد بالمعنى الواسع
Jan,2018	27632.280	75676689.00	91625221.00
Feb,2018	34725.680	74714081.00	90831209.00
Mar,2018	40254.300	73369213.00	89517337.00
Apr,2018	38627.610	73673598.00	89802803.00
May,2018	46817.290	72694801.00	88948026.00
Jun,2018	36153.800	74573555.00	90973298.00
Jul,2018	37038.300	74392694.00	90927911.00
Aug,2018	34366.070	74883436.00	91487579.00
Sep,2018	53589.780	76518872.00	93170025.00
Oct,2018	28797.530	76077692.00	92856914.00
Nov,2018	25226.010	76622063.00	93702138.00
Dec,2018	24458.700	77828984.00	95390725.00
Jan,2019	31220.720	76669801.00	94252953.00
Feb,2019	33504.030	75971667.00	93722387.00
Mar,2019	28733.280	77742103.00	95606069.00
Apr,2019	32529.780	78626781.00	97104080.00
May,2019	35947.710	78454098.00	96043053.00
Jun,2019	18569.220	81112597.00	98387356.00
Jul,2019	35867.840	82888481.00	99501960.00
Aug,2019	43377.800	84199419.00	100943654.00
Sep,2019	9872.660	84859680.00	101802917.00
Oct,2019	25298.920	86159290.00	102719522.00
Nov,2019	22786.770	86484250.00	102821807.00
Dec,2019	27717.670	86771000.00	103440475.00
Jan,2020	19633.630	86177621.00	102530572.00
Feb,2020	19478.590	89258416.00	105677133.00
Mar,2020	10773.920	91841063.00	108214972.00
Apr,2020	16600.700	94713129.00	110696059.00
May,2020	17105.800	94131307.00	110015681.00
Jun,2020	6538.950	94475571.00	110254072.00
Jul,2020	31798.790	97090136.00	111106913.00
Aug,2020	22527.210	97637947.00	111674519.00
Sep,2020	16601.130	96489616.00	112494374.00
Oct,2020	3212.190	95869022.00	111817097.00
Nov,2020	14002.340	97950984.00	113735480.00
Dec,2020	26941.310	103353665.00	119906385.00

المصدر: بالإعتماد على شركة تسويق النفط العراقية(سومو) والبنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية.

من أجل إتخاذ القرار والتحقق من صحة الفرضية الرئيسية لابد من إجراء إختبارات للفرضيات الفرعية عبر إدخال بياناتها في البرنامج الإحصائي SPSS، بالإعتماد على جداول بيانات الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية الواردة في أعلاه، وسنقوم بإختبار البيانات كما يلي:

1- إختبار الفرضية الفرعية الأولى:

بالإعتماد على عينة بيانات العوائد السنوية للنفط الخام والغاز الطبيعي الشهرية وعرض النقد الموضحة في جدول (15) وجدول (16)، مع نتائج علاقة الارتباط بين عوائد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) كمتغير مستقل وعرض النقد بالمعنى الضيق M1 كمتغير تابع، فضلاً عن قيمة (T) المحتسبة والجدولية والقرار الخاص لكل من المتغيرات المستقلة للفرضية الفرعية الأولى، وكما يوضحها جدول (17)

الجدول (17) نتائج علاقة الارتباط بين عوائد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) كمتغير مستقل وعرض النقد بالمعنى الضيق M1 كمتغير تابع

متغيرات السياسة النقدية			المتغير التابع	
القرار	عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)		المتغير المستقل	
نرفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5%	0.606	عوائد النفط	قيمة معامل الارتباط (R)
	1.746	0.010		مستوى الدلالة P-value
	0.95			درجة الثقة
	17	2.954	قيمة (T) المحتسبة	حجم العينة (N)
نرفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5%	-0.661	عوائد الغاز الطبيعي	قيمة معامل الارتباط (R)
	1.960	0.000		مستوى الدلالة P-value
	0.95			درجة الثقة
	36	-5.143	قيمة (T) المحتسبة	حجم العينة (N)

المصدر :- من إعداد الباحث وفق نتائج البرنامج الإحصائي SPS

أ- إختبار نتائج علاقة الارتباط بين عوائد النفط الخام السنوية وعرض النقد بالمعنى الضيق تشير نتائج الجدول (17) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة طردية وقوية بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الضيق، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.606) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) وبمستوى دلالة (0.010)، أي بدرجة ثقة (95%) وبدرجة حرية (16) وهذا يدعم فرضية وجود علاقة ارتباط بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الضيق (M1)، حيث تعكس هذه النتيجة التوافق مع المنطق الإقتصادي بالنسبة للبلدان ذات الإقتصاد الإحادي الجانب،

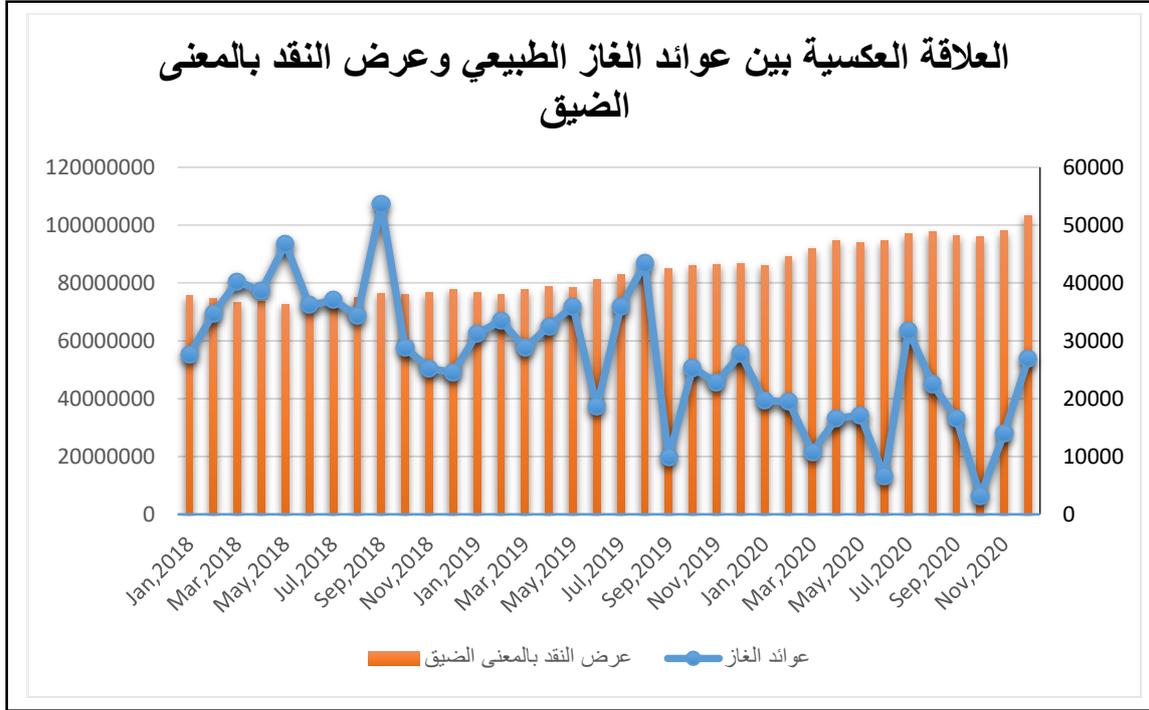
حيث توظف هذه العوائد بصورة نفقات تشغيلية كالرواتب والإجور والعلاوات وغيرها، وهذا التوظيف المفرط صوب النفقات التشغيلية، يعد خلل في إنتهاج سياسة تعتمد على مصدر واحد للتمويل بدون تنويع مصادر الدخل أو توجيهها نحو النفقات الإستثمارية، وهو ما يجعلها رهينة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الضيق).

ب- إختبار نتائج علاقة الارتباط بين عوائد الغاز الطبيعي الشهرية وعرض النقد بالمعنى الضيق تشير نتائج الجدول (17) إلى وجود علاقة ارتباط سالبة عكسية قوية بين عوائد الغاز الطبيعي الشهرية وعرض النقد (الشهري) بالمعنى الضيق $M1$ ، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.661) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05) وبمستوى دلالة (0.000)، وتعكس هذه النتيجة خلافاً في النهج السياسي المتبع لإدارة ملف قطاع الغاز العراقي. إن وجود علاقة ارتباط سالبة وقوية، بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الضيق (الشهري)، هو أمر يفسر وجود خلل في إنتهاج سياسة إدارية تتبعها الدولة بخصوص ملف الغاز الطبيعي، ويمكن تشخيص الخلل بصورة أكثر دقة عبر المعطيات التي توصل إليها الباحث وإستشهاداً بالتقرير المفصل الذي أعده ديوان الرقابة المالية، حول شركتي غاز الجنوب وغاز البصرة المختلطة، للتحقق من مدى كفاءة عملية الإستثمار والإستغلال والتطوير والإنتاج لموارد الغاز الطبيعي بما يحقق الأهداف المرجوه.

وقد تبين في التقرير الخاص إنه على الرغم من بداية مراحل العمل والإنتاج الفعلي في شركة غاز البصرة منذ عام 2013 فإن الشركة لم تقم بإدخال أي منشأة جديدة إلى الخدمة بحيث تساهم بعملية تطوير وإنتاج وإستثمار الغاز الطبيعي، فقد إعتمدت على المنشآت القديمة التي خلفها النظام السابق، وعلى الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي صرفت لتطوير قطاع الغاز وإستثماره، وعلى الرغم من التخصيصات المالية التي وضعت في الموازنة العامة للدولة (تحت بند المنح والإعانات) وضرورة صرف منح إستثمارية سنوية تقدر ب(1.5) ترليون دينار منذ عام 2013 لتطوير قطاع الغاز العراقي والتقليل من الكميات المهذورة والمحروقة، إلا إن العمليات التي أجريت لا ترتقي للمستوى المطلوب، حيث لم تقدم هذه الشركات للدولة سوى إستنزاف كتلتها النقدية، مما أثر سلباً على عرض النقد.

ومع تزايد كميات الغاز المحروق عن كميات الغاز المنتج، حيث تكلف الدولة عمليات حرق الغاز ملايين الدولارات وصلت عام 2018 إلى (1315670,64) مليون دولار (الاسدي و الشريفي،

وعليه فإننا نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الضيق) كما ويوضح الشكل (15) العلاقة العكسية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الضيق.



الشكل (15) العلاقة العكسية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الضيق
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel

2- إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

بالإعتماد على عينة بيانات العوائد السنوية للنفط الخام والغاز الطبيعي الشهرية وعرض النقد الموضحة في جدول (15) و جدول (16)، مع نتائج علاقة الارتباط بين عوائد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) كمتغير مستقل وعرض النقد بالمعنى الواسع M2 كمتغير تابع، فضلاً عن قيمة (T) المحتسبة والجدولية والقرار الخاص لكل من المتغيرات المستقلة للفرضية الفرعية الأولى، كما يوضحها جدول (18)

الجدول (18) نتائج علاقة الارتباط بين عوائد الطاقة (النفط و الغاز الطبيعي) كمتغير مستقل وعرض النقد بالمعنى الواسع M2 كمتغير تابع.

متغيرات السياسة النقدية			المتغير التابع	
القرار	عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)		المتغير المستقل	
نرفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5%	0.598	قيمة معامل الارتباط (R)	عوائد النفط
	1.746		مستوى الدلالة P-value	
	0.95	0.011	درجة الثقة	
	17	2.890	قيمة (T) المحسوبة	حجم العينة (N)
نرفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5%	- 0.675	قيمة معامل الارتباط (R)	عوائد الغاز الطبيعي
	1.960		مستوى الدلالة P-value	
	0.95	0.000	درجة الثقة	
	36	-5.341	قيمة (T) المحسوبة	حجم العينة (N)

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

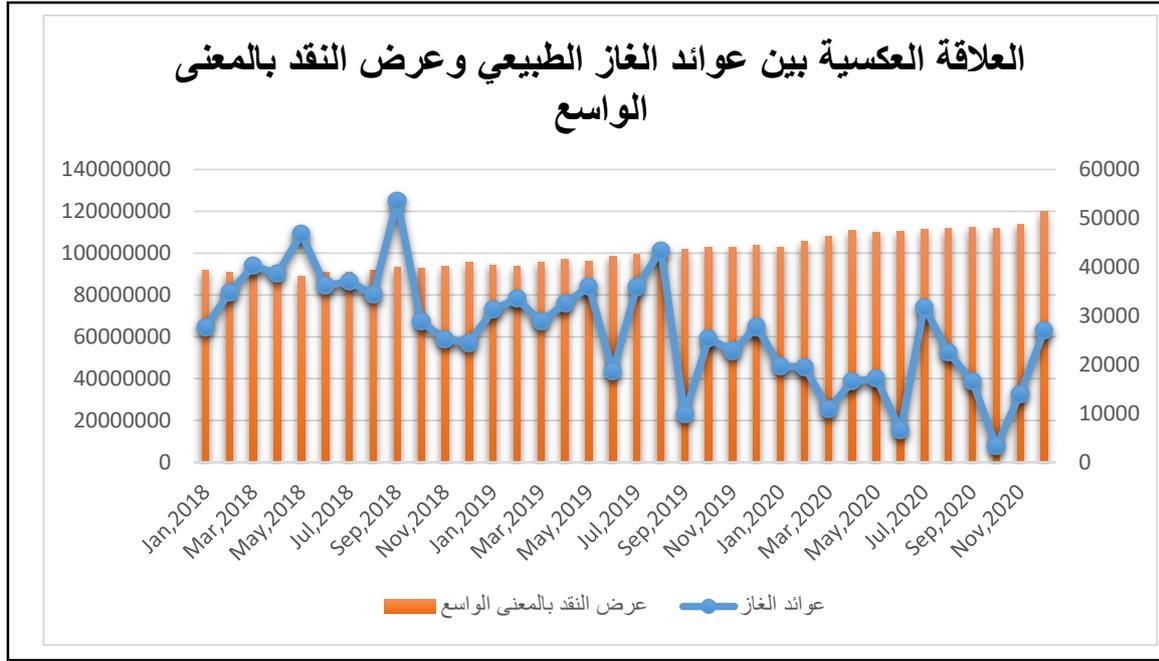
أ- إختبار عينة عوائد النفط السنوية

تشير نتائج الجدول رقم (18) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) وقوية بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الواسع، حيث نجد إن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.598) وهذا يعني إن لعوائد النفط ارتباط وثيق بعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) مدعوما بقيمة (t) المحسوبة والتي بلغت (2.890) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية (5%) أي بدرجة ثقة (95%) وبدرجة حرية (16) مدعوما بمستوى دلالة بلغت (0.011) وهو اقل من قيمة مستوى المعنوية (5%) وهذا يدعم فرضية وجود علاقة ارتباط بين عوائد النفط وعرض النقد للمعنى الواسع (M2)، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الواسع)

ب- إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية: نجد أن قيمة معامل الارتباط البالغة (-0.675) بين عوائد الغاز الطبيعي الشهرية وعرض النقد بالمعنى الواسع (الشهري)، إنما تدل على وجود علاقة ارتباط عكسية(سالبة) ذو دلالة معنوية بين هذين المتغيرين للفترة الشهرية الممتدة من 2018\1\1 لغاية 2020\1\31، مدعوما بقيمة (t) المحسوبة البالغة (-5.341) وهي أصغر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.960) عند مستوى معنوية (5%)، أي بدرجة ثقة (95%) وبدرجة حرية (35) مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.000) وهو أصغر من مستوى المعنوية، وهذا يدعم فرضية وجود

علاقة إرتباط بين عرض النقد بالمعنى الواسع وعوائد النفط الشهرية، وعليه فإننا نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على (لا توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الواسع)

ويوضح الشكل (16) العلاقة العكسية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الواسع عبر الرسم البياني إدناه :



الشكل (16) العلاقة العكسية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الواسع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Excel

وبالعودة إلى تقرير ديوان الرقابة المالية الذي يستشهد به الباحث، نتائج أعمال التدقيق التخصصي على شركة غاز الجنوب في استثمار الغاز للفترة 2015 ولغاية 1\1\2018، فقد لوحظ وجود فروق سعر كبير بين سعر شراء منتجات الغاز من شركة غاز البصرة وسعر بيع هذه المنتجات للمستهلكين المحليين من قبل شركة غاز الجنوب وفق معادلة الاسعار لكل منتج والمنصوص عليها في إتفاقية تطوير شركة غاز البصرة، حيث يعد السعر مرتفع جدا مقارنة بالأسعار المقررة لبيع هذه المنتجات من قبل شركة غاز الجنوب، ونتيجة لذلك تقوم وزارة المالية بدفع مبالغ مالية إلى شركة غاز الجنوب لتعويض الفرق الحاصل بين أسعار بيع المنتجات الغازية من شركة غاز البصرة الى شركة غاز الجنوب وهو ما ينتج عنه مبالغ مالية كبيرة، بمعنى كل ما حصلت زيادة في إنتاج الغاز الطبيعي، كل ما حصل إنخفاض في عرض النقد، وكما موضح في الجدول (19) الذي يبين الدفعات المالية المقدمة من وزارة المالية الى شركة غاز الجنوب حسب ماجاء بكتاب

وزارة النفط/ الدائرة الإقتصادية المرقم 48774 في 2018\12\5

جدول (19) الدفعات المالية المقدمة من وزارة المالية الى شركة غاز الجنوب

السنة	الدفعة دينار عراقي
2016	763000,000,000
2017	1,200,000,000,000
لغاية 2018\10\31	950,000,000,000

المصدر: قسم تقويم الاداء المتخصص. (2019) العراق. نتائج اعمال التدقيق التخصصي على شركة غاز الجنوب في استثمار الغاز للفترة 2015 ولغاية 2018/1/1. ديوان الرقابة المالية الإتحادي. ص20

3- إختبار الفرضية الفرعية الثالثة:-

بالإعتماد على عينة بيانات العوائد السنوية للنفط الخام والغاز الطبيعي الشهرية وعرض النقد الموضحة في جدول (20) و جدول (21) سيتم إختبار علاقة الارتباط بينهما وكما موضح في جدول (22)

جدول (20) عينة بيانات معدلات التغير في عوائد النفط السنوية مع معدلات التضخم

السنوات	معدلات تغير في عوائد النفط	معدلات التضخم السنوية
2004	-----	27.0
2005	33.94	37.0
2006	30.44	53.2
2007	11.99	30.8
2008	41.51	2.7
2009	-31.93	-2.8
2010	26.28	2.4
2011	58.96	5.6
2012	12.92	6.1
2013	-5.12	1.9
2014	-5.70	2.2
2015	-41.64	1.4
2016	-9.94	.5
2017	36.77	.2
2018	40.71	.4
2019	-6.46	-.2
2020	-46.38	.6

المصدر: بالإعتماد على شركة تسويق النفط العراقية (سومو) والبنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

جدول رقم (21) عينة بيانات معدلات التغير الشهرية في عوائد الغاز الطبيعي مع معدلات التضخم.

معدلات التضخم	معدلات التغير في عوائد الغاز	الأشهر
0.4	-----	Jan,2018
-0.1	.26	Feb,2018
-0.8	.16	Mar,2018
-1.30	-.04	Apr,2018
.70	.21	May,2018
1.70	-.23	Jun,2018
1.50	.02	Jul,2018
.20	-.07	Aug,2018
.10	.56	Sep,2018
1.10	-.46	Oct,2018
.80	-.12	Nov,2018
-.10	-.03	Dec,2018
.60	.28	Jan,2019
.40	.07	Feb,2019
1.40	-.14	Mar,2019
.70	.13	Apr,2019
-.80	.11	May,2019
-1.00	-.48	Jun,2019
-1.60	.93	Jul,2019
-.30	.21	Aug,2019
-.90	-.77	Sep,2019
-.80	1.56	Oct,2019
-.30	-.10	Nov,2019
.10	.22	Dec,2019
.50	-.29	Jan,2020
1.00	-.01	Feb,2020
.60	-.45	Mar,2020
.20	.54	Apr,2020
.70	.03	May,2020
.10	-.62	Jun,2020
-.10	3.86	Jul,2020
.00	-.29	Aug,2020
.50	-.26	Sep,2020
.70	-.81	Oct,2020
-.30	3.36	Nov,2020
3.20	.92	Dec,2020

المصدر: بالإعتماد على شركة تسويق النفط العراقية (سومو) والبنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

نتائج علاقة الارتباط بين معدلات عوائد الطاقة كمتغير مستقل ومعدلات التضخم كمتغير تابع، فضلاً عن قيمة (T) المحتسبة و الجدولية والقرار الخاص لكل من المتغيرات المستقلة للفرضية الفرعية الثالثة، وكما يلي:

الجدول (22) نتائج علاقة الارتباط بين معدلات عوائد الطاقة كمتغير مستقل ومعدلات التضخم كمتغير تابع.

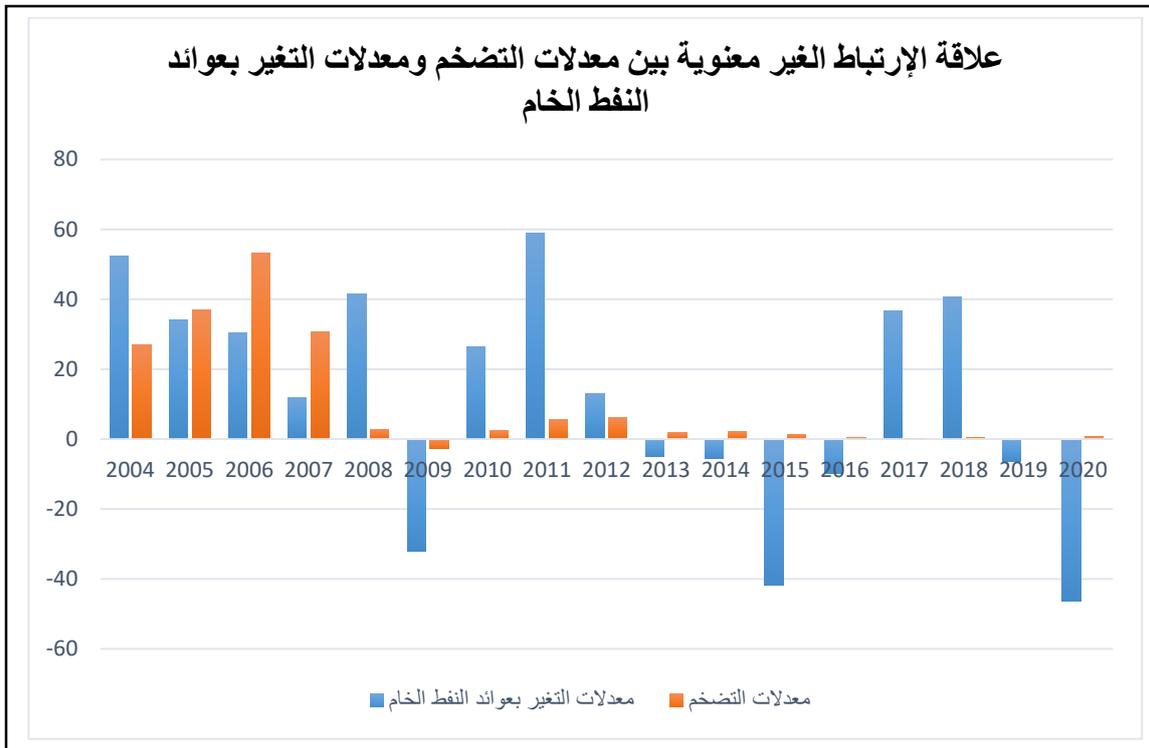
متغيرات السياسة النقدية			المتغير التابع	
القرار	معدلات التضخم		المتغير المستقل	
لا ترفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5%	0.384	قيمة معامل الارتباط (R)	معدلات تغير عوائد النفط
	1.746		مستوى الدلالة P-value	
	0.95	درجة الثقة	0.128	
	17	حجم العينة (N)	1.613	قيمة (T) المحتسبة
لا ترفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5%	-0.126	قيمة معامل الارتباط (R)	معدلات تغير عوائد الغاز
	1.960		مستوى الدلالة P-value	
	0.95	درجة الثقة	0.470	
	36	حجم العينة (N)	-0.713	قيمة (T) المحتسبة

المصدر :- من إعداد الباحث وفق نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

أ- تحليل إختبار عينة عوائد النفط السنوية: نجد أن قيمة معامل الارتباط البالغة (0.384) بين معدلات تغير عوائد النفط السنويه ومعدلات التضخم، إنما تدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين هذين المتغيرين، وقد لوحظ إن علاقة الارتباط هذه ليست معنوية تحت مستوى المعنوية المستخدم (5%)، مدعوما بمستوى دلالة قد بلغ (0.128) وهو أكبر من مستوى المعنوية، إذا فعليا وحسب مدة الدراسة للعراق لم تؤثر عوائد النفط على معدلات التضخم، إذا توجد عوامل أخرى أثرت على معدلات التضخم غير عوائد النفط العراقية، وهذا يعني إن المبالغ المالية الكبيرة الداخلة للبلد من تصدير النفط الخام لم تؤثر على إرتفاع الأسعار بصورة كبيرة، والأسباب متعددة منها إتباع البنك المركزي لسياسة تثبيت أسعار الصرف تجاه العملات الأخرى، مما جعل الأسعار تحت نطاق مستقر وثابت نوعا ما، ورفع معدلا أسعار الفائدة، ووفرة الإحتياطي من العملة الأجنبية، هذا بالإضافة إلى إن القسم الأكبر من عوائد النفط الخام يتم صرفها وتوجيهها على النفقات التشغيلية والتي تذهب للإيجور والرواتب والخدمات والمشتريات السلعية، وهو ما يجعل مستويات السيولة مستقرة لدى الأفراد، وبالتالي تنفق هذه الأموال في الأسواق المركزية وبصورة كبيرة، وإن حركة

الأموال بهذه الطريقة تجعل الأسعار مستقرة نوعاً ما، ما لم يؤثر عليها قرار ثانٍ، كإخفاض قيمة الدينار العراقي بعد قرار تعديل أسعار الصرف تجاه العملات الأجنبية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وبصورة طفيفة وبالخصوص المستوردة منها، وعلى ضوء المخرجات أعلاه فإننا لانرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على (لا توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام ومعدلات التضخم).

ويوضح الشكل(17) علاقة الإرتباط الغير معنوية بين معدلات التضخم ومعدلات التغير بعوائد النفط.



الشكل (17) علاقة الإرتباط الغير معنوية بين معدلات التضخم ومعدلات التغير بعوائد النفط المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EXCEL

ب- تحليل إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية: نجد إن قيمة معامل الإرتباط بين معدلات تغير عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات التضخم قد بلغت (-0.126) انما تدل على وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة، لكنها ليست ذات دلالة معنوية مؤثرة عند مستوى معنوية (0.05) و خلال فترة الدراسة، إذا فعلياً معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي (الشهرية) لم تؤثر على معدلات التضخم في العراق، إنما قد اثرت عوامل اخرى غير معدلات الغاز على معدلات التضخم، وهو أمر يتوافق مع المنطق الإقتصادي حيث إن عوائد الغاز الطبيعي لا تعد من العوائد السيادية التي تؤثر على فقرات الموازنة وعليه يصبح تأثيرها على واقع الأسواق العراقية ضعيفا جداً، إذا وعلى

وفق معطيات جدول رقم (22) فإننا لا نرفض فرضية H_0 العدم التي تنص (لا توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات التضخم).

4-إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

بالإعتماد على عينة بيانات العوائد السنوية للنفط الخام والغاز الطبيعي الشهرية ومعدلات التغير في أسعار الصرف في السوق الموازية الموضحة في جدول (23) و جدول (24) سيتم إختبار علاقة الإرتباط بينهما وكما موضح في جدول (25).

جدول(23) عينة بيانات معدلات التغير في عوائد النفط السنوية مع أسعار الصرف في السوق الموازية

السنوات	معدلات التغير في عوائد النفط	اسعار الصرف في السوق الموازية (بالدينار)
2004	-----	1,462
2005	33.94	1,472
2006	30.44	1,396
2007	11.99	1,214
2008	41.51	1,180
2009	-31.93	1,185
2010	26.28	1,185
2011	58.96	1,217
2012	12.92	1,222
2013	-5.12	1,222
2014	-5.70	1,206
2015	-41.64	1,216
2016	-9.94	1,303
2017	36.77	1,251
2018	40.71	1,195.31
2019	-6.46	1,201.71
2020	-46.38	1,351.35

المصدر: بالإعتماد على شركة تسويق النفط العراقية (سومو) والبنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

جدول(24) عينة بيانات معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي الشهرية مع أسعار الصرف في السوق الموازية

الأسهر	معدلات تغير في عوائد الغاز	أسعار الصرف في السوق الموازية
Jan,2018	-----	1246
Feb,2018	.26	1229
Mar,2018	.16	1217
Apr,2018	-.04	1202
May,2018	.21	1200
Jun,2018	-.23	1200
Jul,2018	.02	1201
Aug,2018	-.07	1206
Sep,2018	.56	1206
Oct,2018	-.46	1205
Nov,2018	-.12	1200
Dec,2018	-.03	1195
Jan,2019	.28	1195
Feb,2019	.07	1193
Mar,2019	-.14	1196
Apr,2019	.13	1195
May,2019	.11	1194
Jun,2019	-.48	1194
Jul,2019	.93	1195
Aug,2019	.21	1199
Sep,2019	-.77	1195
Oct,2019	1.56	1196
Nov,2019	-.10	1201
Dec,2019	.22	1202
Jan,2020	-.29	1202
Feb,2020	-.01	1194
Mar,2020	-.45	1199
Apr,2020	.54	1226
May,2020	.03	1227
Jun,2020	-.62	1243
Jul,2020	3.86	1230
Aug,2020	-.29	1223
Sep,2020	-.26	1222
Oct,2020	-.81	1241
Nov,2020	3.36	1249
Dec,2020	.92	1351

المصدر: بالإعتماد على شركة تسويق النفط العراقية (سومو) والبنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

إختبار عينة بيانات عوائد النفط السنوية والغاز الطبيعي كما في الجدول (25)، نتائج علاقة الإرتباط بين معدلات عوائد الطاقة كمتغير مستقل وأسعار الصرف في السوق الموازية كمتغير تابع، فضلاً عن قيمة (T) المحتسبة و الجدولية والقرار الخاص لكل من المتغيرات المستقلة للفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول (25) نتائج علاقة الإرتباط بين معدلات عوائد الطاقة كمتغير مستقل وأسعار الصرف في السوق الموازية كمتغير تابع

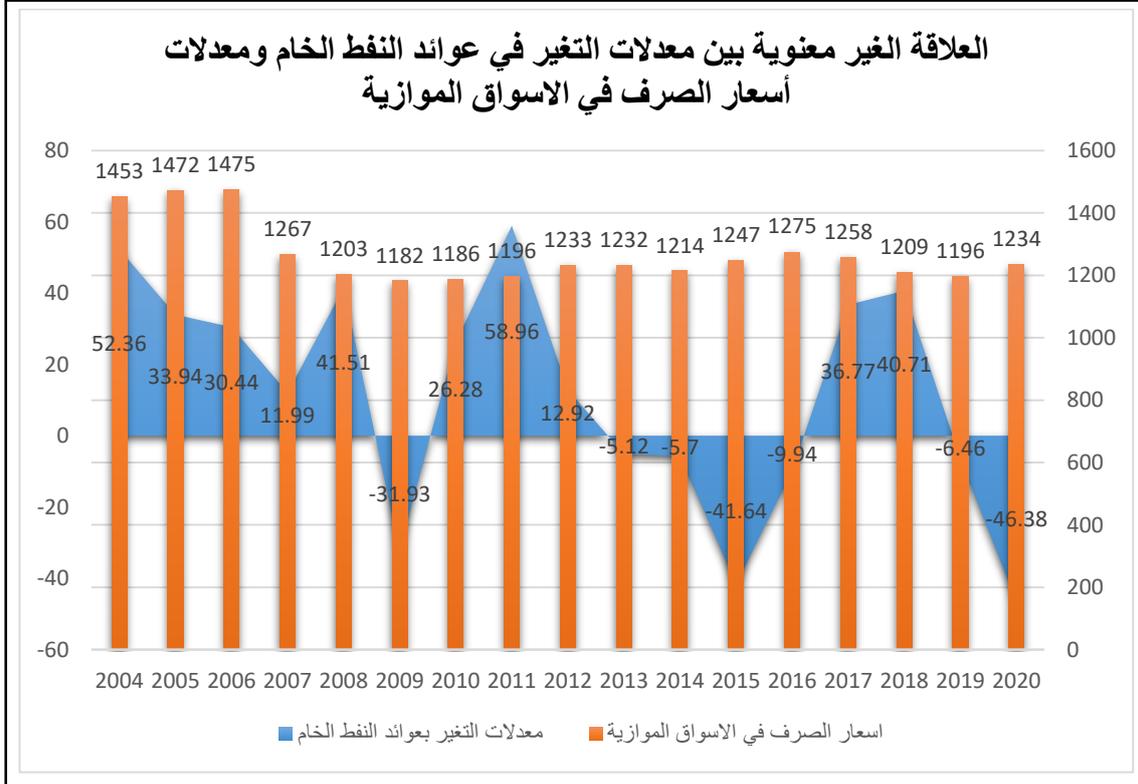
متغيرات السياسة النقدية			المتغير التابع	
القرار	أسعار الصرف في السوق الموازية		المتغير المستقل	
لا نرفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5%	0.329	قيمة معامل الارتباط (R)	معدلات التغير في عوائد النفط الخام
	1.746		مستوى الدلالة P-value	
	0.95	درجة الثقة	0.198	
	17	حجم العينة (N)	1.348	قيمة (T) المحتسبة
لا نرفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5%	0.277	قيمة معامل الارتباط (R)	عوائد الغاز الطبيعي
	1.960		مستوى الدلالة P-value	
	0.95	درجة الثقة	0.107	
	35	حجم العينة (N)	1.657	قيمة (T) المحتسبة

المصدر :- من إعداد الباحث وفق نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

أ- تحليل إختبار معدلات التغير في عوائد النفط: نجد أن قيمة معامل الارتباط البالغة (0.329) بين معدلات تغير عوائد النفط السنويه وأسعار الصرف في السوق الموازي، إنما تدل على وجود علاقة ارتباط موجبة طردية بين هذين المتغيرين، ولكنها ليست علاقة ذات دلالة إحصائية تحت مستوى المعنوية المستخدم (5%)، ويدعم ذلك مستوى الدلالة البالغة (0.198) وهو أكبر من مستوى المعنوية المطلوب، إذا فعليا توجد عوامل أخرى تؤثر على أسعار الصرف في السوق الموازي غير عامل التغير في عوائد النفط وخلال مدة الدراسة للعراق، ومن المفترض وحسب المنطق الإقتصادي فمن شأن عوائد النفط أن تساهم بارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية الأخرى للإرتباط الوثيق بين التدفقات النقدية الكبيرة التي تدخل إلى العراق من تصدير النفط الخام، وأسعار الصرف المحلية، وهذا ما يؤكد على وجود سياسة إقتصادية خاطئة تتبعها الدولة لتعظيم قيمة الدينار العراقي جراء الكتل النقدية الكبيرة التي تدخل السوق، مع العلم ليست بالضرورة أن تكون الكتل النقدية الكبيرة مصدر إستقرار لقيمة الدينار العراقي، فغالبية الأموال المتأتية من تصدير النفط الخام لم توظف بصورة صحيحة بحيث تساهم برفع قيمة الدينار العراقي، إذا على ضوء

المعطيات أعلاه لا نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص (لا توجد علاقة إرتباط بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام وأسعار لصرف في الاسواق الموازية).

ويوضح الشكل (18) العلاقة الغير معنوية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام ومعدلات أسعار الصرف في الأسواق الموازية.



الشكل (18) العلاقة الغير معنوية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام ومعدلات أسعار الصرف في الأسواق الموازية.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج EXCEL

ب- تحليل إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية:

نجد إن قيمة معامل الإرتباط بين معدلات تغير عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات أسعار الصرف في السوق الموازية قد بلغت (0,227) انما تدل على وجود علاقة ارتباط موجبة، لكنها ليست ذات دلالة معنوية مؤثرة عند مستوى معنوية (0.05) بمستوى دالة (0.107) و خلال فترة الدراسة، إذا فعلياً معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي لم تؤثر على معدلات أسعار الصرف في السوق الموازي في العراق، إنما قد اثرت عوامل اخرى غير معدلات الغاز، وهذا يعني اننا لا نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على (لا توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات أسعار الصرف في السوق الموازية).

5-إختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

بالإعتماد على عينة بيانات العوائد السنوية للنفط الخام والغاز الطبيعي الشهرية، ومعدلات التغير في أسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق الموضحة في جدول (26) و جدول (27) سيتم إختبار علاقة الارتباط بينهما وكما موضح في جدول (28).

جدول (26) عينة بيانات معدلات التغير السنوية في عوائد النفط الخام مع اسعار الفائدة على ودائع التوفير

السنوات	معدلات تغير في عوائد النفط	معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير
2004	-----	6.50
2005	33.94	5.50
2006	30.44	5.66
2007	11.99	9.18
2008	41.51	9.47
2009	-31.93	6.84
2010	26.28	5.50
2011	58.96	5.24
2012	12.92	5.07
2013	-5.12	4.88
2014	-5.70	4.39
2015	-41.64	4.46
2016	-9.94	4.39
2017	36.77	4.06
2018	40.71	3.82
2019	-6.46	3.58
2020	-46.38	3.48

المصدر: بالإعتماد على شركة تسويق النفط العراقية (سومو) والبنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

جدول (27) عينة بيانات معدلات التغير الشهرية في عوائد الغاز الطبيعي مع اسعار الفائدة على ودائع التوفير.

الأشهر	معدلات تغير في عوائد الغاز	أسعار الفائدة على ودائع التوفير
Jan,2018	-----	3.88
Feb,2018	.26	3.81
Mar,2018	.16	3.81
Apr,2018	-.04	3.81
May,2018	.21	3.81
Jun,2018	-.23	3.81
Jul,2018	.02	3.81
Aug,2018	-.07	3.85
Sep,2018	.56	3.83
Oct,2018	-.46	3.80
Nov,2018	-.12	3.81
Dec,2018	-.03	3.79
Jan,2019	.28	3.75
Feb,2019	.07	3.68
Mar,2019	-.14	3.63
Apr,2019	.13	3.63
May,2019	.11	3.42
Jun,2019	-.48	3.50
Jul,2019	.93	3.57
Aug,2019	.21	3.57
Sep,2019	-.77	3.57
Oct,2019	1.56	3.57
Nov,2019	-.10	3.57
Dec,2019	.22	3.57
Jan,2020	-.29	3.57
Feb,2020	-.01	3.57
Mar,2020	-.45	3.59
Apr,2020	.54	3.59
May,2020	.03	3.57
Jun,2020	-.62	3.56
Jul,2020	3.86	3.56
Aug,2020	-.29	3.56
Sep,2020	-.26	3.56
Oct,2020	-.81	3.56
Nov,2020	3.36	3.56
Dec,2020	.92	3.48

المصدر: بالإعتماد على شركة تسويق النفط العراقية (سومو) والبنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

إختبار عينة بيانات عوائد النفط السنوية والغاز الطبيعي كما في الجدول (26) ,و الجدول (27)، مع نتائج علاقة الارتباط بين معدلات عوائد الطاقة كمتغير مستقل وأسعار الفائدة على ودائع التوفير كمتغير تابع، فضلاً عن قيمة (T) المحتسبة و الجدولية والقرار الخاص لكل من المتغيرات المستقلة للفرضية الفرعية الخامسة، وكما يلي :

الجدول (28) نتائج علاقة الارتباط بين معدلات التغير في عوائد الطاقة كمتغير مستقل وأسعار الفائدة على ودائع التوفير كمتغير تابع

متغيرات السياسة النقدية			المتغير التابع	
القرار	أسعار الفائدة على ودائع التوفير		المتغير المستقل	
لانرفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5%	0.296	قيمة معامل الارتباط (R)	معدلات التغير في عوائد النفط
	1.746		مستوى الدلالة P-value	
	0.95	درجة الثقة	0.248	
	17	حجم العينة (N)	1.201	قيمة (T) المحتسبة
لانرفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5%	-0.155	قيمة معامل الارتباط (R)	عوائد الغاز الطبيعي
	1.960		مستوى الدلالة P-value	
	0.95	درجة الثقة	0.375	
	35	حجم العينة (N)	-0.899	قيمة (T) المحتسبة

المصدر :- من إعداد الباحث وفق نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

أ- تحليل إختبار معدلات التغير في عوائد النفط:

نجد أن قيمة معامل الارتباط البالغة (0.296) بين معدلات تغير عوائد النفط السنويه وأسعار الفائدة على ودائع التوفير، إنما تدل على وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين هذين المتغيرين، لكنها علاقة ليست ذو دلالة إحصائية تحت مستوى المعنوية المستخدم (5%)، يدعم ذلك مستوى الدلالة البالغ (0.248) وهو أكبر من مستوى المعنوية، وعليه فعليا وحسب المعطيات أعلاه وحسب مدة الدراسة للعراق لم تأثر معدلات التغير في عوائد النفط الخام على أسعار الفائدة على ودائع التوفير، حيث أثرت عوامل أخرى على أسعار الفائدة، علما إن الإرتفاع الكبير بعوائد النفط الخام وزيادة عرض النقد من شأنه أن يخفض من معدلات أسعار الفائدة وعليه سيساعد على إنتعاش الحركة الإقتصادية وتنشيط حركة السوق بتوفير فرص أكبر للإستثمار والإقراض، وبالتالي تقلل مستويات البطالة المرتفعة، وعليه وحسب المعطيات أعلاه فإننا لانرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص (لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام وأسعار الفائدة على ودائع التوفير).

ب-تحليل إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية:

نجد إن قيمة معامل الارتباط بين معدلات تغير عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير قد بلغت (-0.155) انما تدل على وجود علاقة ارتباط سالبة ضعيفة، لكنها ليست ذات دلالة معنوية مؤثرة عند مستوى معنوية (0.05) بمستوى دالة (0.375) وخلال فترة الدراسة. إذا فعلياً معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي لم تؤثر على معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير في العراق، إنما قد أثرت عوامل أخرى غير معدلات الغاز، وحسب المعطيات أعلاه لانرفض فرضية العدم H0 التي تنص (لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الشهرية وأسعار الفائدة على ودائع التوفير).

6-إختبار الفرضية الفرعية السادسة:

بالإعتماد على عينة بيانات العوائد السنوية للنفط الخام والغاز الطبيعي الشهرية، ومعدلات التغير في أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة ستة أشهر للمصارف العاملة في العراق الموضحة في جدول (29) و جدول (30) سيتم إختبار علاقة الارتباط بينهما وكما موضح في جدول (31).

جدول (29) عينة بيانات معدلات التغير السنوية في عوائد النفط الخام مع اسعار الفائدة على الودائع الثابتة

السنوات	معدلات تغير في عوائد النفط	معدلات أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة 6 أشهر %
2004	-----	7.10
2005	33.94	6.40
2006	30.44	6.62
2007	11.99	10.43
2008	41.51	10.54
2009	-31.93	7.82
2010	26.28	6.23
2011	58.96	5.92
2012	12.92	5.87
2013	-5.12	5.75
2014	-5.70	5.16
2015	-41.64	4.86
2016	-9.94	4.73
2017	36.77	4.46
2018	40.71	4.31
2019	-6.46	4.15
2020	-46.38	4.20

المصدر: بالإعتماد على شركة تسويق النفط العراقية (سومو) والبنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

جدول (30) عينة بيانات معدلات التغير الشهرية في عوائد الغاز الطبيعي مع اسعار الفائدة على الودائع الثابتة

الأشهر	معدلات تغير في عوائد الغاز	أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة ستة أشهر
Jan,2018	-----	4.42
Feb,2018	.26	4.45
Mar,2018	.16	4.38
Apr,2018	-.04	4.31
May,2018	.21	4.26
Jun,2018	-.23	4.23
Jul,2018	.02	4.23
Aug,2018	-.07	4.26
Sep,2018	.56	4.33
Oct,2018	-.46	4.24
Nov,2018	-.12	4.30
Dec,2018	-.03	4.30
Jan,2019	.28	4.27
Feb,2019	.07	4.20
Mar,2019	-.14	4.20
Apr,2019	.13	4.19
May,2019	.11	4.07
Jun,2019	-.48	4.13
Jul,2019	.93	4.13
Aug,2019	.21	4.13
Sep,2019	-.77	4.13
Oct,2019	1.56	4.13
Nov,2019	-.10	4.13
Dec,2019	.22	4.13
Jan,2020	-.29	4.13
Feb,2020	-.01	4.13
Mar,2020	-.45	4.18
Apr,2020	.54	4.18
May,2020	.03	4.23
Jun,2020	-.62	4.19
Jul,2020	3.86	4.19
Aug,2020	-.29	4.19
Sep,2020	-.26	4.24
Oct,2020	-.81	4.24
Nov,2020	3.36	4.27
Dec,2020	.92	4.20

المصدر: بالإعتماد على شركة تسويق النفط العراقية (سومو) والبنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية

إختبار عينة بيانات عوائد النفط السنوية والغاز الطبيعي كما في الجدول (29) و جدول (30) ، مع نتائج علاقة الارتباط بين معدلات عوائد الطاقة كمتغير مستقل وأسعار الفائدة على ودائع التوفير كمتغير تابع، فضلاً عن قيمة (T) المحتسبة و الجدولية والقرار الخاص لكل من المتغيرات المستقلة للفرضية الفرعية الخامسة، وكما يلي :

الجدول (31) نتائج علاقة الارتباط بين معدلات عوائد الطاقة كمتغير مستقل واسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة اشهر كمتغير تابع

متغيرات السياسة النقدية			المتغير التابع	
القرار	أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة اشهر		المتغير المستقل	
لا نرفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5% 1.746	0.277	قيمة معامل الارتباط (R)	معدلات التغير في عوائد النفط
	درجة الثقة 0.95	0.288	مستوى الدلالة P-value	
	حجم العينة (N) 17	1.117	قيمة (T) المحتسبة	
لانرفض فرضية العدم	قيمة (T) الجدولية عند 5% 1.960	0.033	قيمة معامل الارتباط (R)	عوائد الغاز الطبيعي
	درجة الثقة 0.95	0.849	مستوى الدلالة P-value	
	حجم العينة (N) 35	0.192	قيمة (T) المحتسبة	

المصدر :- من إعداد الباحث وفق نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

أ- تحليل إختبار معدلات التغير في عوائد النفط:

نجد أن قيمة معامل الارتباط البالغة (0.277) بين معدلات تغير عوائد النفط السنويه وأسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، إنما تدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين هذين المتغيرين وإن لمتغيرات عوائد النفط وأسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر علاقة ارتباط ليست معنوية أو مؤثرة، مدعوما بقيمة (t) المحسوبة و البالغة (1.117) و هي اقل من قيمتها الجدولية البالغة (1.746) عند مستوى معنوية (5%) اي بدرجة ثقة (95%) و درجة حرية (16) مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.288) وهو أكبر من مستوى المعنوية، إذا فعليا توجد عوامل أخرى تؤثر على أسعار الفائدة غير عامل التغير في عوائد النفط وخلال مدة الدراسة للعراق، وهذا يعني إننا لانرفض فرضية العدم H0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام ومعدلات أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة ستة أشهر)

ب- تحليل إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية:

نجد إن قيمة معامل الارتباط بين معدلات تغير عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر قد بلغت (0.33) انما تدل على وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة، وهي ليست ذات دلالة معنوية مؤثرة عند مستوى معنوية (0.05) بمستوى دالة (0.849) وهو أكبر من مستوى المعنوية، إذا فعلياً معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي لم تؤثر على معدلات أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر في العراق، إنما قد أثرت عوامل اخرى غير معدلات الغاز، وهذا يعني اننا لا نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة ستة أشهر).

المبحث الثالث

التحليل الإحصائي لعلاقات الأثر بين متغيرات الدراسة

أولاً: تحليل علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة

بالاعتماد على عينة البيانات التي ذكرت في المبحث الثاني، سيتم في هذا المبحث تحليل اختبار فرضية الأثر الرئيسية، وكذلك اختبار الفرضيات الفرعية، وتتمثل الفرضية الرئيسية باختبار الأثر بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية، واما الفرضية الفرعية الأولى تضم اختبار الأثر بين كل من عوائد النفط والغاز الطبيعي مع عرض النقد بالمعنى الضيق، أما الفرضية الفرعية الثانية تضم اختبار الأثر بين عوائد النفط والغاز الطبيعي مع متغير عرض النقد بالمعنى الواسع، وكذلك الفرضية الفرعية الثالثة تشمل اختبار الأثر بين معدلات التغير بعوائد النفط والغاز مع معدلات التضخم، والفرضية الفرعية الرابعة ايضاً تختبر الأثر بين معدلات تغير عوائد النفط والغاز مع اسعار الصرف في الاسواق الموازية، ثم الفرضية الخامسة بين عوائد النفط والغاز الطبيعي مع أسعار الفائدة على ودائع التوفير، وأخيراً الفرضية السادسة بين عوائد النفط والغاز مع أسعار الفائدة لمدة ستة أشهر.

الفرضية الرئيسية:

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية

من أجل إتخاذ القرار النهائي والتحقق من صحة الفرضية الرئيسية لابد من إجراء إختبارات للفرضيات الفرعية.

1- الفرضية الفرعية الاولى:

نتائج تحليل الأثر لعوائد الطاقة مع عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)، الجدول (32) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر عوائد الطاقة على عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)

الجدول (32) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر عوائد الطاقة على عرض النقد بالمعنى الضيق (M1)

متغيرات السياسة النقدية							المتغير التابع	
عرض النقد بالمعنى الضيق M1								
القرار	(R2)	(R)	مستوى دلالة (F)	قيمة (F) الجدولية	قيمة (F) المحتسبة	قيمة (b)	قيمة (a)	المتغير المستقل
رفض فرضية H0	0.368	0.606	0.010	4.543	8.725	0.671	9969033.331	
رفض فرضية H0	0.438	-0.661	0.000	4.130	26.450	-527.390	98219828.68	عوائد الغاز
توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة							نوع العلاقة بين عوائد النفط و M1	
توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية سالبة							نوع العلاقة بين عوائد الغاز و M1	

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على البرنامج الإحصائي spss

أ- إختبار عينة بيانات عوائد النفط السنوية:

أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لعرض النقد بالمعنى الضيق بلغت (8.725) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.543) مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.000)، تحت مستوى معنوية (5%) مما يؤكد وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الضيق، وعليه وحسب المعطيات أعلاه فإننا نرفض فرضية العدم H0 الفرعية والتي تنص (لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط الخام وعرض النقد بالمعنى الضيق)

وظهرت معادلة الإنحدار التقديرية بصورة موجبة طردية والتي يمكن كتابتها بالشكل الآتي:

$$M1=9969033.331+0.671X \dots\dots\dots (1)$$

وهي تفسر مامقداره 0.368 من العلاقة بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الضيق، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة من عوائد النفط تؤدي إلى زيادة عرض النقد بمقدار 0.671 دينار عراقي، وهي علاقة تتفق مع المنطق الإقتصادي بالنسبة لسياسة العراق الإقتصادية، حيث إن زيادة العوائد المتأتية من تصدير النفط الخام، تساهم وبشكل كبير في زيادة عرض النقد بما يساهم بزيادة العملة المتداولة لدى الجمهور مما ينعكس إيجابا على نشاط الحركة الإقتصادية وزيادة الودائع تحت الطلب التي يملكها الافراد ضمن حسابات المصارف التجارية بما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية

لدى المصارف وهو أمر سيدفع المصارف لإعطاء القروض التجارية التي تساعد على زيادة العمل الإستثماري للبلد.

ب- إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية:

تبين إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار الخطي البسيط لعرض النقد بالمعنى الضيق قد بلغت (26.450) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (4.130)، مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.000)، مما يعني وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الضيق. وعليه وحسب المعطيا أعلاه فأنا نرفض فرضية العدم H_0 الفرعية والتي تنص (لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الضيق (M1)

وقد تبين إن معادلة الإنحدار التقديرية قيمة سالبة عكسية والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$M1=98219828.68-527.390X \dots\dots\dots (2)$$

وهي تفسر ما مقداره 0.438 من العلاقة بين عوائد الغاز الشهرية وعرض النقد بالمعنى الضيق، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة بعوائد الغاز الطبيعي تؤدي إلى إنخفاض عرض النقد بالمعنى الضيق بمقدار 527.390 دينار عراقي، إن هذه العلاقة العكسية لا تتفق مع المنطق الإقتصادي بالنسبة للبلدان التي تعتمد في رسم سياساتها المالية والنقدية على عوائد الطاقة (نפט، غاز)، وهو ما يؤكد على وجود خلل في السياسة العراقية التي تتبعها الدولة في إدارة ملف الغاز الطبيعي، وتتوافق هذه النتيجة مع العلاقة التي ظهرت في المبحث الثاني لعلاقة الارتباط بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الضيق.

2- الفرضية الفرعية الثانية:

نتائج تحليل الأثر لعوائد الطاقة مع عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، الجدول (33) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر عوائد الطاقة على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

الجدول (33) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر عوائد الطاقة على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

متغيرات السياسة النقدية							المتغير التابع
عرض النقد بالمعنى الواسع M2							
القرار	(R2)	(R)	مستوى دلالة (F)	قيمة (F) الجدولية	قيمة (F) المحتسبة	قيمة (b)	قيمة (a)
رفض فرضية H0	0.358	0.598	0.011	4.543	8.354	0.770	13912422.15
رفض فرضية H0	0.456	- 0.675	0.000	4.130	28.529	- 512.353	114304213.7
توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية موجبة							نوع العلاقة بين عوائد النفط و M2
توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية سالبة							نوع العلاقة بين عوائد الغاز و M2

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على البرنامج الإحصائي spss

أ- إختبار عينة بيانات عوائد النفط السنوية:

أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لعرض النقد بالمعنى الواسع بلغت (8.354) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.543) مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.011)، مما يعني وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الواسع.

وقد ظهرت معادلة الإنحدار التقديرية بصورة موجبة طردية، مما يؤكد على توافقها مع المنطق الإقتصادي، ويمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$M2=13912422.15+0.77X \dots\dots\dots (2)$$

وهي تفسر مامقداره 0.358 من العلاقة بين عوائد النفط وعرض النقد بالمعنى الواسع، وهي علاقة طردية، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة من عوائد النفط تؤدي إلى زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع النقد بمقدار 0.770 دينار عراقي، إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا نرفض فرضية العدم H0 والتي تنص على (لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد النفط الخام وعرض النقد بالمعنى الواسع M2)

ب-إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية:

وجد إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار الخطي البسيط لعرض النقد بالمعنى الواسع قد بلغت (28.529) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (4.130)، مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.000)، مما يعني وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الواسع. وقد ظهرت معادلة الإنحدار التقديرية بصيغة سالبة عكسية، والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$M2_{gas}=114304213.7-512.353X \dots\dots\dots (4)$$

وهي تفسر ما مقداره 0.456 وهي علاقة عكسية بين المتغيرين، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة بعوائد الغاز الطبيعي تؤدي إلى إنخفاض عرض النقد بالمعنى الواسع بمقدار 512.353- دينار عراقي، وهذا يؤشر خلل في عمل السياسة المتبعة لإدارة ملف قطاع الغاز الطبيعي في العراق وحسب المعطيات أعلاه فإننا نرفض فرضية العدم H0 والتي تنص (لاتوجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الغاز الطبيعي وعرض النقد بالمعنى الواسع M2)

3- الفرضية الفرعية الثالثة :

نتائج تحليل الأثر لمعدلات تغير عوائد الطاقة مع معدلات التضخم، الجدول (34) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر معدلات تغير عوائد الطاقة على معدلات التضخم.

الجدول (34) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر معدلات التغير في عوائد الطاقة على معدلات التضخم

متغيرات السياسة النقدية							المتغير التابع	المتغير المستقل
معدلات التضخم								
القرار	(R2)	(R)	مستوى دلالة (F)	قيمة (F) الجدولية	قيمة (F) المحتسبة	قيمة (b)	قيمة (a)	
لانرفض فرضية H0	0.148	0.384	0.128	4.600	2.602	0.194	7.669	معدلات تغير عوائد النفط
لانرفض فرضية H0	0.016	-0.126	0.470	4.130	0.534	-0.122	0.269	معدلات تغير عوائد الغاز
لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية							نوع العلاقة بين معدلات تغير عوائد النفط و معدلات التضخم	
لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية							نوع العلاقة بين معدلات تغير عوائد الغاز و معدلات التضخم	

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البرنامج الإحصائي spss

أ-إختبار عينة بيانات معدلات تغير عوائد النفط السنوية:

أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لمعدلات التضخم بلغت (2.602) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.600) مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.128)، وهو أكبر من مستوى المعنوية المستخدم (5%)، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات تغير عوائد النفط الخام ومعدلات التضخم.

وقد كانت معادلة الإنحدار التقديرية طردية موجبة، والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي :

$$INF\ oil= 7.669+0.194x \dots\dots\dots (5)$$

وهي تفسر مآقده 0.148 من العلاقة بين عوائد النفط ومعدلات التضخم، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة من عوائد النفط تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بمقدار 0.194 دينار عراقي، إذا فعليا وحسب مدة الدراسة وحسب الحدود المكانية لها(العراق) فإن التغيرات في عوائد النفط لم تؤثر على معدلات التضخم للعراق، إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا لانرفض فرضية العدم H0 والتي تنص على (لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام ومعدلات التضخم السنوية).

ب-إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية:

وجد إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار الخطي البسيط لمعدلات التغير بعوائد الغاز مع معدلات التضخم الشهرية قد بلغت (0.534) وهي أصغر من قيمتها الجدولية (4.130)، مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.470) وهو أكبر من مستوى المعنوية، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات التضخم.

وقد كانت معادلة الإنحدار التقديرية سالبة عكسية القيمة، والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$INF\ gaz= 0.269-0.122X\dots\dots\dots (6)$$

وهي تفسر ما مقداره 0.016 من العلاقة بين المتغيرين، وهي علاقة عكسية ضعيفة لايمكن الإعتماد عليها بتفسير أثر العلاقة بين المتغيرين، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة بعوائد الغاز الطبيعي تؤدي إلى إنخفاض معدلات التضخم بمقدار 0.269 دينار عراقي.

وعليه وحسب المعطيات أعلاه فإننا لانرفض فرضية العدم والتي تنص (لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات التضخم).

4- الفرضية الفرعية الرابعة:

نتائج تحليل الأثر لمعدلات تغير عوائد الطاقة مع أسعار الصرف في السوق الموازية، الجدول (35) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر معدلات تغير عوائد الطاقة على معدلات أسعار الصرف في السوق الموازية.

الجدول (35) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر معدل التغير في عوائد الطاقة على معدلات أسعار الصرف في السوق الموازية

متغيرات السياسة النقدية								المتغير التابع
اسعار الصرف في السوق الموازية								
القرار	(R2)	(R)	مستوى دلالة (F)	قيمة (F) الجدولية	قيمة (F) المحتسبة	قيمة (b)	قيمة (a)	المتغير المستقل
قبول فرضية H0	0.108	0.329	0.198	4.600	1.817	0.194	7.669	معدلات تغير عوائد النفط
قبول فرضية H0	0.077	0.277	0.107	4.130	2.744	8.294	1210.103	معدلات تغير عوائد الغاز
لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية								نوع العلاقة بين معدلات تغير عوائد النفط و أسعار الصرف
لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية								نوع العلاقة بين معدلات تغير عوائد الغاز و أسعار الصرف

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

أ- إختبار عينة بيانات عوائد النفط السنوية:

أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لمعدلات التغير بعوائد النفط مع معدلات أسعار الصرف في السوق الموازية هي (1.817) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.600) مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.198)، وهو اكبر من مستوى المعنوية، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات تغير عوائد النفط ومعدلات أسعار الصرف في السوق الموازية.

ولوحظ إن معادلة الإنحدار التقديرية كانت موجبة القيمة (طردية) والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$\text{EX market} = 7.669 + 0.194X \dots \dots \dots (7)$$

وهي تفسر مامقداره **0.108** من العلاقة بين عوائد النفط وأسعار الصرف في السوق الموازية، وهي علاقة طردية ضعيفة لا يمكن الإعتماد عليها بتفسير أثر العلاقة بين المتغيريين، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة من عوائد النفط الخام تؤدي إلى زيادة سعر الصرف في الاسواق الموازية بمقدار **0.194** دينار عراقي. إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا لانرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على **(لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام معدلات أسعار الصرف في السوق الموازية)**. وكما جاء في تحليل علاقة الارتباط في المبحث الثاني من هذا الفصل بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام ومعدلات أسعار الصرف في السوق الموازية، فإن عدم ظهور علاقة أثر معنوية يؤكد على وجود سياسة خاطئة تتبعها الدولة في تعظيم قيمة الدينار العراقي جراء إرتفاع عوائد النفط الخام، وهي دلالة على إن العوائد المتأتية من تصدير النفط الخام لم توظف بصورة صحيحة لتحسين قيمة الدينار العراقي وإرجاع الثقة فيه من قبل المستخدم النهائي في الأسواق الموازية، بحيث صار الفرد العراقي لا يحتفظ بالدينار كمخزن للقيمة ويعوضها بالدولار بدلا عن ذلك، وهذا مايؤدي إلى ضعف قيمة الدينار في التداول.

ب-إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية:

وجد إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار الخطي البسيط لمعدلات التغير بعوائد الغاز الشهرية مع معدلات أسعار الصرف في السوق الموازية قد بلغت **(2.744)** وهي أصغر من قيمتها الجدولية **(4.130)**، مدعوما بمستوى دلالة بلغ **(0.107)** وهو أكبر مستوى المعنوية **(5%)** مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي الشهرية والمعدلات الشهرية لأسعار الصرف في السوق الموازية، إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا لانرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على **(لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات أسعار الصرف في السوق الموازية)**.

وقد تبين إن معادلة الإنحدار التقديرية بين المتغيريين كانت موجبة القيمة (طردية) والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$\text{Exch gas} = 1210.103 + 8.29X \dots \dots \dots (8)$$

وهي تفسر ما مقداره **0.077** وهي علاقة طردية ضعيفة لا يمكن الإعتماد عليها بتفسير أثر العلاقة بين المتغيريين، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة بعوائد الغاز الطبيعي تؤدي إلى زيادة أسعار الصرف في السوق الموازية بمقدار **8.294** دينار عراقي.

5- الفرضية الفرعية الخامسة :

نتائج تحليل الأثر لمعدلات تغير عوائد الطاقة مع معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق، الجدول (36) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر معدلات تغير عوائد الطاقة على معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير.

الجدول(36) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر معدل التغير في عوائد الطاقة على معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير

متغيرات السياسة النقدية							المتغير التابع	
أسعار الفائدة الودائع على التوفير								
القرار	(R2)	(R)	مستوى دلالة (F)	قيمة (F) الجدولية	قيمة (F) المحتسبة	قيمة (b)	قيمة (a)	المتغير المستقل
قبول فرضية H0	0.088	0.296	0.248	4.600	1.442	0.016	5.226	معدلات تغير عوائد النفط
قبول فرضية H0	0.024	- 0.155	0.375	4.130	0.808	- 0.020	3.653	معدلات تغير عوائد الغاز
لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية							نوع العلاقة بين معدلات تغير عوائد النفط و أسعار الفائدة على ودائع التوفير	
لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية							نوع العلاقة بين معدلات تغير عوائد الغاز و أسعار الفائدة على ودائع التوفير	

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على البرنامج الإحصائي spss

أ-إختبار عينة بيانات عوائد النفط السنوية:

أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لمعدلات التغير بعوائد النفط مع معدلات أسعار الفائدة على التوفير بلغت (1.442) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.600) مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.248)، وهو أكبر من مستوى المعنوية، مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات تغير عوائد النفط ومعدلات أسعار الفائدة على التوفير للمصارف العاملة في العراق، إذا وحسب المعطيات أعلاه فإننا لانرفض فرضية العدم H0 والتي تنص (لاتوجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير).

ولوحظ إن معادلة الانحدار التقديرية كانت موجبة القيمة (طردية) والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$EX_{rat}=5.226+0.016X..... (9)$$

وهي تفسر ما مقداره **0.088** وهي علاقة طردية ضعيفة جدا لا يمكن الإعتماد عليها بتفسير أثر العلاقة بين المتغيرين، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة بعوائد النفط تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على ودائع لتوفير بمقدار **0.016X**.

ب-إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية:

وجد إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط لمعدلات التغير بعوائد الغاز الشهرية مع معدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق الشهرية قد بلغت (**0.808**) وهي أصغر من قيمتها الجدولية (**4.130**)، مدعوما بمستوى دلالة بلغ (**0.375**) وهو أكبر مستوى المعنوية (**5%**) مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي الشهرية والمعدلات الشهرية لأسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق، إذا فإننا لانرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص **(لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي ومعدلات أسعار الفائدة على ودائع التوفير)**.

وقد تبين إن معادلة الانحدار التقديرية عكسية سالبة القيمة، والتي يمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$EX_{reat\ gas}= 3.653- 0.020X..... (10)$$

وهي تفسر ما مقداره **0.024** من حجم العلاقة بين المتغيرين وهي علاقة عكسية ضعيفة جدا لا يمكن الإعتماد عليها بتفسير أثر العلاقة بين المتغيرين.

حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة بعوائد الغاز الطبيعي تؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة على ودائع التوفير للمصارف العاملة في العراق بمقدار **0.020** دينار عراقي، وهو أمر يتعارض من النظرية الإقتصادية التي تتبع النظام الريعي في إدارة سياستها الإقتصادية، مما يؤكد وجود خلل في إنتهاج السياسة التي تعنى وتتعلق بملف قطاع الغاز العراقي.

6-الفرضية الفرعية السادسة: نتائج تحليل الأثر لمعدلات تغير عوائد الطاقة مع معدلات أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر للمصارف العاملة في العراق، الجدول (37) بيانات نموذج

الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر معدلات تغير عوائد الطاقة على معدلات أسعار الفائدة للودائع لمدة ستة أشهر.

الجدول (37) بيانات نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس اثر معدل التغير في عوائد الطاقة على معدلات أسعار الفائدة على الودائع الثابتة لمدة ستة أشهر

متغيرات السياسة النقدية								المتغير التابع
اسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة اشهر								
القرار	(R2)	(R)	مستوى دلالة (F)	قيمة (F) الجدولية	قيمة (F) المحتسبة	قيمة (b)	قيمة (a)	المتغير المستقل
قبول فرضية H0	0.077	0.277	0.282	4.600	1.247	0.017	5.956	معدلات تغير عوائد النفط
قبول فرضية H0	0.001	0.033	0.849	4.130	0.037	0.003	4.214	معدلات تغير عوائد الغاز
لا توجد علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية								نوع العلاقة بين معدلات تغير عوائد النفط وأسعار الفائدة لمدة ستة اشهر
لا توجد علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية								نوع العلاقة بين معدلات تغير عوائد الغاز وأسعار الفائدة لمدة ستة اشهر

المصدر:- من إعداد الباحث بالإعتماد على البرنامج الإحصائي spss

أ-إختبار عينة بيانات عوائد النفط السنوية:

أظهرت النتائج إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار البسيط لمعدلات التغير بعوائد النفط مع معدلات أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر للمصارف العاملة في العراق إنها (1.247) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (4.600) مدعوما بمستوى دلالة بلغ (0.282)، وهو أكبر من مستوى المعنوية (5%) مما يعني عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات تغير عوائد النفط ومعدلات أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر للمصارف العاملة في العراق.

وقد كانت معادلة الإنحدار التقديرية موجبة القيمة (طردية) والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$EXret= 5.956+0.017X..... (11)$$

وهي تفسر ما قيمته 0.077 من العلاقة بين المتغيرين، وهي علاقة طريفة ضعيفة جدا، لا يمكن الإعتماد عليها بتفسير أثر العلاقة بين المتغيرين، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة بعوائد النفط تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على ودايع لمدة ستة أشهر بمقدار في السوق الموازية بمقدار 0.017

دينار عراقي، وإن تفسير هذه العلاقة الغير معنوية دليل على ضعف الإدارية المصرفية التي يتبعها البنك المركزي في إعطاء التوجيهات والتعليمات لمصارف التجارية العاملة في العراق، فضلاً عن عدم ثقة الفرد بتوديع مبالغ النقدية لدى هذه المصارف بسبب السياسة المغلوطة التي تستخدمها غالبية المصارف التجارية في العراق، ومنها عدم إمكانية المصارف بالإيفاء بالتزاماتها تجاه الفرد الذي يودع لديها مبالغ نقدية، مما سبب فجوة كبيرة بين المصارف العراقية العاملة في العراق وثقة المواطن بهذه المصارف، هذا فضلاً عن ضعف قيمة الدينار العراقي والتي لا يثق بها الفرد، بحيث صار يكتنز العملات الأجنبية بصورة إدارية أو للمضاربة في حال تغيرت أسعار الصرف، وهو ما أثر على تداول العملة العراقية. وعليه وحسب المعطيات أعلاه فإننا لانرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص (**لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد النفط الخام ومعدلات أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر**)

ب-إختبار عينة بيانات الغاز الشهرية:

وجد إن قيمة (F) المحتسبة لنموذج الإنحدار الخطي البسيط لمعدلات التغير بعوائد الغاز الطبيعي الشهرية مع معدلات أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر للمصارف العاملة في العراق قد بلغت (0.037) وهي أصغر من قيمتها الجدولية (4.130)، مدعوماً بمستوى دلالة بلغ (0.849) وهو أكبر مستوى المعنوية (5%) مما يعني عدم وجود علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي الشهرية والمعدلات الشهرية لأسعار الفائدة على ودائع لمدة ستة أشهر للمصارف العاملة في العراق. وقد كانت معادلة الإنحدار التقديرية موجبة القيمة (طردية) والتي يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$EXrate = 4.214 + 0.003X \dots \dots \dots (12)$$

وهي تفسر ما مقداره 0.001 وهي علاقة ضعيفة جداً لا يمكن الإعتماد عليها بتفسير أثر العلاقة بين المتغيرين، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة بعوائد الغاز الطبيعي تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر للمصارف العاملة في العراق بمقدار 0.003، وعليه وحسب المعطيات أعلاه فإننا لانرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على (**لا توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي الشهرية ومعدلات أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر**).

الفصل الرابع

الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

مما تقدم وفي ظل عروض شروحات نظرية وقياسية لعوائد الطاقة العراقية وأثرها على متغيرات السياسة النقدية للعراق وخلال المدة 2004-2020 توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- توصلت الدراسة إلى العلاقة العكسية بين عرض النقد بمفهومية (الضيق والواسع) وعوائد الغاز الطبيعي خلال المدة الشهرية من 1/1/2018 لغاية 2020/12/31، وهو ما يتعارض مع المنطق الإقتصادي، فكلما زادت عوائد الغاز الطبيعي كلما حصل نقص في عرض النقد، مما يؤكد وجود سياسات إقتصادية خاطئة تنتهجها السلطات الحاكمة في إدارة ملف الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى حالات الفساد الإداري وسوء التخطيط والتنفيذ وغياب التنسيق بين السياسات الأخرى، هذا بالإضافة إلى قيام وزارة المالية بدفع مبالغ مالية إلى شركة غاز الجنوب لتعويض الفرق الحاصل بين أسعار بيع المنتجات الغازية من شركة غاز البصرة إلى شركة غاز الجنوب وهو ما ينتج عنه مبالغ مالية كبيرة تؤثر سلباً على عرض النقد.

2- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط وأثر طرديتين بين عرض النقد بمفهومية (الضيق والواسع) مع عوائد النفط الخام، حيث إن الزيادة بمقدار وحدة واحدة من عوائد النفط تؤدي إلى زيادة عرض النقد بالمعنى الضيق بمقدار 0.671 وحدة، و0.770 وحدة من عرض النقد بالمعنى الواسع، حيث يتم توجيه هذه المبالغ للتداول في جميع معاملات المجتمع، وبالأخص كنفقات تشغيلية، وهو ما ينتج عنه زيادة في عرض النقد.

3- توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة إرتباط أو أثر معنوية ذات دلالة إحصائية لعوائد الطاقة العراقية على بعض من متغيرات السياسة النقدية والتي تتمثل ب (التضخم، أسعار الصرف في السوق الموازي، أسعار الفائدة على ودائع التوفير والودائع لمدة ستة أشهر للمصارف العاملة في العراق)، حيث تم قبول فرضية العدم H_0 والتي نصت بعدم وجود علاقة إرتباط أو أثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الطاقة ومتغيرات السياسة النقدية للعراق.

4- لم تساهم جولات التراخيص بتطوير منشآت الطاقة حسب ما جاء في بنود هذه الجولات والتي كان معظمها جولات خدمة تطويرية، أو تزيد من المساحات الإستكشافية وعمليات التنقيب عن النفط الخام أو الغاز الطبيعي، بما يساهم بزيادة الكميات المصدرة التي يؤثر على حجم العوائد المتأتية منها.

5- خلال جولتي التراخيص الثالثة والرابعة الخاصتين بقطاع الغاز الطبيعي، لم تقوم أي من الشركات المختلطة بإعادة هيكلة قطاع الغاز الطبيعي وزيادة مساحة التصدير أو دخول منشآت تطويرية جديدة لشركة غاز البصرة المختلطة، بل إكتفت الشركات الأجنبية بالعمل على الماكينات الإنتاجية والتكريرية التي تم إنشاؤها منذ عام 1978 على الرغم من تخصيص مبلغ قدره 1.5 ترليون دينار تحت بند الإعانات والمنح لرشد هذه الشركات بالمخصصات المالية اللازمة لتطوير قطاع الغاز في العراق، لكنها ومنذ عملها في العراق عام 2013 لغاية الآن لم تقوم بزيادة عائدة أو تطويرية، فأصبح وجودها سلبيا مع السيولة المحلية.

6- عدم فعالية بعض من أدوات السياسة النقدية وتفاعلها مع تغيرات عوائد الطاقة العراقية.

7- على الرغم من مرور ثمان سنوات على عمل الشركات الأجنبية في قطاعي النفط والغاز الطبيعي إلا إن إنتاجها بالخصوص من الغاز الطبيعي لم يصل إلى الطاقة التصميمية المتفق عليها في بنود جولات التراخيص ولازال العراق يستورد الغاز من دول الجوار وهذا ما يسبب إستنزاف للعملة العراقية.

ثانيا: التوصيات

بعد معرفة أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، لا بد من إعطاء مجموعة توصيات تعزز من الرصانة العلمية الدراسة وتعالج المعوقات والمشاكل التي طرأت على موضوعة الدراسة، وأهم هذه التوصيات :

1- على الجهات المعنية بملف الطاقة العراقية أن تنتهج سياسة إقتصادية طاقوية واضحة ذات أهداف تنموية وتطويرية من شأنها أن تلبى الطلب المحلي المتزايد على مشتقات الطاقة، وتقلل أو تمنع من عمليات إستيراد مشتقات الطاقة التي تكلف الدولة مبالغ طائلة.

2- ضرورة تصحيح عمل متغيرات السياسة النقدية بما يجعلها أكثر فعالية ومرونة، خصوصا تلك المتغيرات التي تتعارض مع عوائد الطاقة العراقية كالتضخم وأسعار الصرف في السوق الموازية وأسعار الفائدة على المصارف العاملة في العراق.

3- ضرورة مراقبة وتدقيق أعمال الشركات الوطنية وشركات جولات التراخيص، فيما يخص زيادة الرقعات الإستكشافية وعمليات البحث والتنقيب وزيادة الإنتاج من موارد الطاقة، وإن طرأ إخفاق أو تقصير من جانب هذه الشركات فلا بد من تقديم إنذار أو عقوبة معينة ضمن القوانين والأطر الدستورية.

- 4- توصي الدراسة بوضع منهاج حكومي لتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين في الشركات الوطنية الخاصة بالطاقة العراقية ضمن خطة عمل لإبتعاث المختصين للدول الأجنبية الرائدة في مجال الطاقة ، لما لها من أهمية كبيرة في مراقبة الأداء والتغلب على المشاكل وتقديم الحلول وإكتساب الخبرات.
- 5- ضرورة التقليل من المبالغ المالية التي تصرف بصيغة منح وإعانات لتطوير قطاع الغاز والنفط العراقي للشركات الأجنبية، وفي المقابل لم تقدم هذه الشركات أرباحا تذكر إلى خزينة الدولة العامة.
- 6- ضرورة مطالبة شركات النفط الإستخراجية بتقليل الكميات التي تحرق من الغاز المصاحب، كونها تكلف الدولة مبالغ مالية طائلة فضلاً عن أضرارها البيئية الكبيرة.

المصادر

المصادر

أولاً:- المصادر العربية

- القرآن الكريم (سورة القصص – الآية 77)

أ- الكتب العربية

1. الأمير، فؤاد قاسم. (2012). **الجديد في القضية النفطية العراقية**. الناشر: دار الغد ، بغداد العراق.
2. بن عبد، محمد علي بن ابراهيم القري. (1996). **مقدمة في النقود والبنوك مع تطبيقات على المملكة العربية السعودية وعناية بالمفاهيم الإسلامية**، الطبعة الاولى، السعودية.
3. الجبوري، عمر خليل احمد والجبوري، احمد حسن احمد. (2010). **مبادئ الطاقات المتجددة**. المعهد التقني / الحويجة وحدة بحوث الطاقات المتجددة.
4. حسن، جمال قاسم. (2015). **النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية**.
5. الخفاجي، محمد جاسم حسين. (2019). **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار الإستراتيجية)**. دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
6. الدعيمي، عباس كاظم جاسم والسعدي، زهراء يوسف عباس. (2019). **مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**. مؤسسة دار الكتب للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، كربلاء، العراق.
7. عبد الرضا، نبيل جعفر. (2011). **اقتصاد النفط**. دار الكتاب الجامعي للطباعة والنشر. العراق، بغداد.
8. عبدالوهاب، عبد المنعم وآخرون. (1981). **جغرافية النفط والطاقة** ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
9. عياش، سعود يوسف. (1981). **تكنولوجيا الطاقة البديلة**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت.
10. قاسم، توفيق محمد. (2004). **الإنسان والطاقة عبر التاريخ**. مكتبة الاسرة، مصر.
11. ماير، توماس وآخرون. (1996). **النقود والبنوك والاقتصاد**. (ترجمة: السيد أحمد عبد الخالق). (2002). دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية.
12. المرسومي، نبيل جعفر وعبد العال، أمجد صباح. (2016). **صناعة النفط والغاز في العراق: الاتجاهات الالية والمستقبلية من 2000-2020**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
13. ميلز، روبن. (2018). **مستقبل النفط العراقي**، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
14. بروغيمير، فرانتس يوزيف. (2017). **أشمس والمياه والرياح: تطوير التحول في مجال الطاقة في ألمانيا**. (ترجمة: يوسف محمد حجازي). مؤسسة فريدريش إلبيرت، عمان.

ب- الرسائل والاطاريح العربية والمذكرات

1. ابوبكر، خنفور و ابراهيم، كنيوة وبشير، هزيل. (2017-2016). مكانة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) في السوق النفطية العالمية الواقع والأفاق. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
2. بدار، عاشور. (2006-2005). المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية ونموذج الانحدار البسيط في التنبؤ بحجم المبيعات في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية/ قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
3. فرحات، زينب زواري. (2014-2015). دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر خلال المدة 1990-2014. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية/ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
4. بويش، خالد قاسم. (2017). إستثمار الغاز الطبيعي في العراق الواقع والافاق المستقبلية. رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد ، العراق.
5. تركي، حليلة وتركي، عابدة وعطا الله، كريمة. (2018). مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال المدة 2005-2016. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
6. حاجي، سمية. (2015). دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014. أطروحة دكتورا ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير/ قسم علوم الاقتصادية، جامعة محمد خضيرة -بسكرة ، الجزائر.
7. حسان، ياسر عامر. (2017). الأثار القانونية لعقد الخدمة النفطي (للتطوير والإنتاج) بالنسبة للشركة الأجنبية المستثمرة. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الحقوق، عمان، الأردن.
8. حسين، نمارق قاسم. (2017). قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق، للمدة 1990-2015، أطروحة دكتورا، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق.
9. حورية، مغربي. (2014). دور سياسات أسعار الصرف في تحديد أسعار الفائدة -دراسة الة الجزائر - . مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضيرة-بسكرة، الجزائر.
10. خيرة، بن ويس. (2014-2015). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة. الجزائر.

11. ريمة، بالحجار وسليمة، ربيع. (2014-2015). دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال المدة 2000-2014. مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج- البويرة، الجزائر.
12. الزبيدي، رشا سالم جبار. (2014). تحليل تقلبات أسعار النفط الخام وإثارها على لاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر والسعودية) للمدة 2010-1990. رسالة ماجستير، جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد، كربلاء، العراق.
13. زميت، (2018). أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال المدة 1990-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر.
14. ساري، نصر الدين. (2011). إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على قطاع الغاز الجزائري. رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
15. سلطان، رحيم حسوني زيادة. (2010). دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1951 - 2008). أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
16. سلمى، حينوني وعافية، مومو. (2018-2017). دراسة قياسية لاثر تقلبات اسعار البترول على معدلات البطالة في الجزائر خلال المدة من 1990-2016. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شياذة الماستر في ميدان علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير/ قسم علوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
17. شبيرة، يمينة. (2016/2015). فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال المدة 2000-2014 دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضيرة -بسكرة، الجزائر.
18. الشمري، حسين عبد الكريم جعاز. (2016). توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع اشارة الى العراق للمدة 1990-2013. رسالة ماجستير، جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد، كربلاء، العراق.
19. صالح الدين، سعودي وعبد القدوس، شعبان ايوب. (2018-2019). دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر-2006/2018. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر.
20. عينو، هاجر شايب. (2015-2014). آثار تغيرات أسعار صرف العملات الاجنبية (IAS 21) على القوائم المالية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة أم البواقي. مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهدي -أم البواقي-، الجزائر.

21. الفتلاوي، حسين ماجد ثامر. (2017). السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة 1990-2014. رسالة ماجستير، جامعة القادسية /كلية الإدارة والإقتصاد، القادسية، العراق.
22. لعوانة، محمد أمين. (2019-2020). دور السياسة النقدية في تحفيز الإقتصاد دراسة حالة الولاية المتحدة الاميريكية ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، الجزائر.
23. محمود، عمرون والامين، مهدي محمد. (2016-2017). دور سعر الفائدة في إحداث الأزمات المالية العالمية -دراسة حالة أزمة الرهن العقاري-. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.
24. مخيش، أهاب. (2018-2019). أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.
25. مشاري، خالد مطر. (2008). مستقبل الدولة الربعية في العراق. رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العراق.
26. ندير، طرويبا. (2010). دراسة تأثير تغيرات اسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري 1971-2006. رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر.

ت- مجلات و دوريات

1. إبراهيم، خليل إسماعل. (2008). السياسة النقدية في العراق بعد 2003/4/9 (الواقع والطموح) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 14(52)، 197-215، جامعة بغداد.
2. أحمد، مالك عبد الحسين. (2014). واقع صناعة الغاز الطبيعي في العراق ومتطلباتها المستقبلية. مجلة الإدارة والإقتصاد، 3(11)، 246-264.
3. أسعد، بلال محمد وعبد، مهند خميس وعواد، خالد روكان. (2019). العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2017). مجلة كلية المعارف الجامعة، 29(1)، 756-735.
4. أمينة، دبات. (2017). السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر. جامعة ليلالي لبياس سيدي عباس، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر، 13(14)، 180-216.
5. بخيت، حيدر نعمة ومطر، فريق جيباد. (2006). اثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995. مجلة مركز دراسات الكوفة، 1(5)، 426-415.
6. اللامي، علي حسين نوري. (2016). أثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 48(48)، 361-376.

7. بريهي، فارس كريم. (2011). الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلد، (27)، 56-21.
8. البطاط، منتظر سعد. (2010). الآثار الاقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 3(17)، 56-89.
9. بلوافي، محمد. (2012). السياسة النقدية في الجزائر. مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، 1(2)، 462-491. المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر.
10. بوجلال، ناصر وبرحومة، سارة ومشتري، فطيمة. (2019). التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، 4(6)، 174-191.
11. تبناني، أمال والدعيمي، محمد. (2020). واقع التضخم في الجزائر عبر معامل الإستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال المدة (2000-2019). مجلة الميادين الاقتصادية، 3(1)، 167-190، الناشر جامعة الجزائر ابراهيم سلطان شيبوط، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
12. الجبوري، سوسن كريم هودن وصكبان، قاسم سعد. (2019). أثر بعض المؤشرات النقدية في سع صرف الدينار العراقي للمدة (1990-2016). مجلة أهل البيت، 1(24)، 194-223.
13. الجنابي، نبيل مهدي كاظم والغالي، كريم سالم حسين. (2011). العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، 1(4)، 68 – 101 ، جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد.
14. جيايس، محمد عبد الواحد ومحمد، سحر قاسم. (2016). عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه: بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2014). مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 22(93)، 380-400، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
15. حسون، ظافر حميد. (2011). الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق وطبيعته علاقتها بالسياسة المالية. مجلة كلية التراث الجامعة، الملجد، (10)، 1-20.
16. حسوني، رحيم وعبد الحسين، نعم. (2017). استثمار الغاز الطبيعي في العراق ، محددات موضوعية. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 9(17)، 1-36.
17. حسين، بيداء رزق. (2018). اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2003-2016). مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 15(53)، 88-120.
18. حسين، هندرين حسن. (2014). تطور عرض النقد في العراق 2001-2009. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (40)، 98-102.
19. الحمداني، أحمد شهاب والحمداني، رفاة شهاب. (2017). قياس اثر في عرض النقد على ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2005-2015. مجلة كلية التراث الجامعية. المجلد ، (23)، 177-192.
20. الخزرجي، ثريا. (2010). السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، الجلد، (23)، 1-24.

21. داغر، محمود محمد ومحي، سيف راضي. (2014). إدارة السياسة النقدية من عرض النقود الى اسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2011. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20(79)، 255-273.
22. داغر، محمود محمد ومعارج، حسين عطوان مهوس. (2015). سعر صرف الدينار العراقي مابين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والإقتصاد، 21(84)، 273-295.
23. داود، تغريد داود سلمان. (2016). أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي. مجلة جامعة بابل، 24(4)، 1034-1064.
24. الربيعي، فلاح. (2005). قطاع النفط والصناعة النفطية في العراق بين الواقع المؤلم والأفاق المستقبلية. مجلة علوم انسانية، العدد 30، 1-12.
25. الزبيدي، رشا سالم وعبد الكاظم، زينة شاكر. (2019). دور الاحتياطي النفطي العراقي في السوق النفطية العالمية للمدة (1990-2018). مجلة واسط للعلوم الانسانية، 15(44)، 677-688 ، جامعة واسط، الكوت، العراق.
26. زعبي، عمار وسلطاني، أمنة. (2010). دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 4(2)، 722-737.
27. زيارة، رحيم حسوني وعزت، ثائر محي الدين. (2018). الغاز الطبيعي في العراق بين الحرق وجولات التراخيص. مجلة الإقتصاد والعلوم الإدارية، 17(62)، 197-221، جامعة بغداد، العراق.
28. زيارة، رحيم حسوني ومحمد، نغم عبد الحسين. (2016). الآفاق المستقبلية لصناعة الغاز الطبيعي في العراق والفرص الاستثمارية المتاحة. مجلة الأقتصاد والعلوم الإدارية ، 22(94)، 406-428، جامعة بغداد، العراق.
29. زيارة، رحيم حسوني وناجي، مرتضى هادي جندي. (2017). تقلبات اسعار النفط الخام العالمية وأثرها على التضخم والنمو الإقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة (1988-2015). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 24(105)، 430-445.
30. السدخان، ضحى لعيبي. (2015). ((صناعة الغاز الطبيعي في العالم وتأثيراتها الجيوسياسية*)) دراسة في الجغرافية السياسية. مجلة ابحاث ميسان، 11(22)، 163-206.
31. سلطان، أروى حاجم والرفيعي، محمد مناحي. (2019). أثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999-2015). مجلة بجلة، 2(1)، 105-134.
32. شدهان، عمار مجيد. (2016). تقييم دور السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2004-2014). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 7(4)، 523-554، جامعة قناة السويس- كلية التجارة الإسماعيلية، مصر.
33. الشرع، عقيل مهدي وهلال، جنان سليم. (2019). قياس وتحليل اثر الإيرادات النفطية على الموازنة العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي في العراق للمدة (2003-2016). مجلة واسط للعلوم الانسانية، 15(42)، 125-148، جامعة واسط، الكوت، العراق.
34. الشمري، رضا عبد الجبار سلمان والزركاني، زينب جبار فرج. (2014). واقع إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق والآفاق المستقبلية لإنتاجها بأستعمال الغاز الطبيعي. القادسية للعلوم الانسانية، 17(4)، 273-308.

35. الشمري، مايح شبيب وسلطان، زمن راوي. (2012). الخيارات المتاحة أمام السياسة النفطية العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8(23)، 209-230.
36. شندي، أديب قاسم. (2006). سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد، (11)، 48-93.
37. صالح، لورنس يحيى والموسوي، محمد طاهر نوري. (2019). تحليل الاتجاه العام للسياسة النقدية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق بعد عام 2003. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 11(27)، 101-132.
38. الطائي، عبد الرحمن كريم والمكصوسي، رحمن حسن. (2018). تحليل واقع العلاقة بين أسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي العراقي حالة دراسية للمدة 1970-2015. مجلة واسط للعلوم الانسانية، 1(14)، 715-762.
39. العامري، محمد علي حميد. (2019). سوق النفط العالمية في الالفية مع إشارة خاصة لدول (دراسة تحليلية قياسية). مجلة الادارة والاقتصاد، 8(31).
40. العاني، محمد سلمان. (2011). تزامن التضخم والبطالة في الإقتصاد العراقي بعد الإحتلال للفترة (2003-2006). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 3(4)، 210-241.
41. عباس، سامي حميد وحميد، منار سامي. (2020). الإيرادات النفطية وإنعكاساتها على بعض مؤشرات التنمية المستدامة للعراق للمدة (2003-2018). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 12(30)، 1-28، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق.
42. عبد الرحيم، ثريا. (2007). تقييم إداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 13(48)، 142-160.
43. عبد الرزاق، سيف علي. (2018). قياس وتحليل أثر صدمة الإيرادات النفطية في سعر الصرف في الإقتصاد العراقي للمدة (2015-1999). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية و المالية، 2(10)، 30-51، جامعة بابل، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق.
44. عبد الرضا، ليث سلام وأحمد، جعفر طالب. (2018). أفاق الحالية والمستقبلية للغاز الطبيعي العراقي للمدة 2000-2016. مجلة واسط للعلوم الانسانية، 14(1)، 83-116.
45. عبد الصبور، ممدوح فتحي. (2002). الطاقة النووية وإنتاج الطاقة. مجلة أسبوط للدراسات البيئية، 1(22)، 61-83، وحدة التلوث المياه والتربة، الطاقة الذرية، مصر.
46. عبد المجيد، علي إسماعيل. (2019). أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2015). مجلة أهل البيت عليهم السلام، المجلد، (25)، 320-351، جامعة كربلاء كلية الإدارة والإقتصاد، العراق.
47. عبدالرؤوف، عبادة. (2011). محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008. مجلة رؤى اقتصادية، 1(1)، 117-133.
48. العبدلله، حسين. (1999). الغاز الطبيعي : وقود الغد في انتظار سياسية منسقة عربيا. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 1(2)، 56-8، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
49. العبدلي، سعد عبد نجم وعزيز، خليل إسماعيل. (2017). الطلب على النقود وفاعلية السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد، (35)، 185-202.

50. عطية، مهدي. (2008). اثر تغيرات اسعار الفائدة في النشاط المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين للسنوات 1997-2002. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 10(2)، 132-145.
51. علوان، غفران حاتم وعبد الحميد، مناهل مصطفى. (2020). قياس وتحليل تقلبات العوائد النفطية وإنعكاساتها على النمو الإقتصادي في العراق للمدة 2003-2017. Route Educational & Social Science Journal، 7(1)، 251-278.
52. القيسي، محمد فهد. (2019). النار في أدب العراق القديم دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، 1(35)، 362-431، كلية التربية للعلوم الإسلامية، جامعة واسط، الكوت، العراق.
53. كاظم، أحمد صالح حسن ومحمد، ثائر سعدون والزرکوش، عليا حسين خلف. (2019). تغير عرض النقد وتأثيره في التضخم والناتج في العراق للمدة 1990-2016. مجلة كلية المأمون، 34ع، 114-138، كلية المأمون الجامعة، العراق.
54. كاظم، سيف نضال والعتابي، حسين عاشور جبر. (2020). فاعلية الأدوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي بصفته المسؤول عن رسم السياسة النقدية في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 15(50)، 118-135.
55. الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار عيدان. و القضاة، مصطفى عبدالله أحمد. (2015). اثر النسب المالية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان المالي (2005 - 2011). جامعة آل البيت - عمادة البحث العلمي، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، (21)، 105، 134-1، عمان، الاردن.
56. محسن، باسمة نياز. (2020). السياسة النقدية في العراق وتأثيرها على بعض من متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة (2007-2018). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل- كلية الإدارة والاقتصاد، 12(3)، 153-138.
57. محمد، حاكم محسن. (بدون). اثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف. مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 1، 170-185، جامعة اهل البيت، كربلاء، العراق.
58. محمد، عمرو هاشم. (2008). واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (24)، 48-74.
59. محمود، ثاراس حسين ونوري، نياز نجم الدين. (2006). عرض النفط الابيض والبنزين والعوامل المؤثرة فيهما في محافظة السليمانية 1996-2001. مجلة تنمية الرافدين، 88(29)، 26-9، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
60. مراد، علة. (2017). دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة عام (2000-2014). مجلة رؤى استراتيجية، 4(13)، 121-92، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات.
61. المشهداني، بان علي. (2017). دور السياسة الإنتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(38)، 105-124.
62. مهدي، صباح رحيم وعبد الحسن، أمل. (2016). اثر نافذة بيع العملة الاجنبية على سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2016. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 133-146، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

63. ناشور، هيام خزل. (2012). العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008). مجلة العلوم الاقتصادية، 31(8)، 1-19، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة.

ث- المؤتمرات

1. أحمد، مازن صباح وآخرون. (2018). سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة اسعار النفط (2014) العراق والجزائر حالتان دراسيتان، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات).
2. الأسدي، كاظم عبد الوهاب. والشريفي، راشد عبد راشد. (2020). الغاز الطبيعي المصاحب في الحقول النفطية في محافظة البصرة بين الواقع وتحديات الاستثمار والتنمية. جامعة البصرة.
3. سليم، ماجد صدام. (2017). أبعاد الأقتصادية لتطوير صناعة الغاز الطبيعي في محافظة البصرة. مركز دراسات البصرة والخليج العربي المؤتمر الدولي التاسع. أكتوبر 2017 جامعة ميسان.
4. عباس، ارکان ريسان. (2019). التحليل الجغرافي لمقومات توطن مصافي تكرير النفط الصغيرة في العراق واثره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة مدار الاداب، العدد الخاص بالمؤتمرات 2019-2020.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

A:-Books

1. Barbir, F., & Ulgiati, S. (Eds.). (2008). **Sustainable energy production and consumption: benefits, strategies and environmental costing.** Springer Science & Business Media.
2. Bhattacharyya, S. C. (2011). **Energy Economics: Concepts, Issues, Markets and Governance.** London: Springer-Verlag London Limited.
3. Carollo, S. (2011). **Understanding oil prices: A guide to what drives the price of oil in today's markets.** John Wiley & Sons.
4. Cretì, A., & Fontini, F. (2019). **Economics of electricity: Markets, competition and rules.** Cambridge University Press.
5. Crosby, A. W. (2006). **Children of the Sun.** New York , London.
6. Edwards, D. W. (2009). **Energy trading and investing: trading, risk management and structuring deals in the energy market.** McGraw-Hill Education.
7. El-Sharkawi, M. A. (2015). **Electric energy: an introduction.** Third Edition, CRC press.
8. Fardo, B. W. 2020. **Energy Conservation Guidebook.**

9. Fouquet, R. (2012). **Economics of Energy and Climate Change: Origins, Developments and Growth.**
10. Gilardoni, A. (2008). **The World Market for Natural Gas: Implications for Europe.** Springer Science & Business Media
11. Goldblatt, D. L. (2007). **Sustainable energy consumption and society: personal, technological, or social change?** (Vol. 7). Springer Science & Business Media.
12. Hull, J. C. (2019). **Options, futures and other derivatives.**
13. Kaminski, V. (2012). **Energy markets.** Risk Books.
14. King, G. C. (2018). **Physics of energy sources.** John Wiley & Sons.
15. Ljubisa R. Radovic, University Park, Pennsylvania July 1997, **ENERGY AND THE ENVIRONMENT**, Mort Walker, published in the Centre Daily Times: p8)
16. Long, D. (2002). **Oil trading manual.**
17. Major, T. (1996). **Genesis and the Origin of Coal & Oil.** Apologetics Press.
18. Michel-Kerjan, E. O., & Decker, D. K. (2008). **The Economics of Nuclear Energy Markets and the Future of International Security. Risk Management and Decision Processes Center, The Wharton School School, University of Pennsylvania.**
19. Nersesian, R. L. (2016). **Energy economics: markets, history and policy.** Routledge.
20. Penna, A. N. (2019). **A History of Energy Flows: From Human Labor to Renewable Power.** Routledge.
21. Rutledge, D. B. (2019). **Energy: Supply and Demand.** Cambridge University Press.
22. Saunders, A. & Cornett, M. M. (2012). **Financial markets and institutions.** McGraw-Hill/Irwin.
23. Singer, S., Denruyter, J. P., & Yener, D. (2011). **The energy report: 100% renewable energy by 2050.** Springer, Cham.
24. Smil, V. (2015). **Natural Gas: Fuel for the 21st Century .** This edition first, John Wiley & Sons.
25. Smil, V. (2018). **Energy and civilization: a history.** MIT Press.
26. Team, G. E. A. W. (2012). **Global energy assessment.** Cambridge Books.
27. Vince, G. (2020). **Transcendence: how humans evolved through fire, language, beauty, and time.** Penguin UK.

28. Viswanathan, B. (2016). **Energy sources: fundamentals of chemical conversion processes and applications**. Newnes.
29. Wiley - John & Sons. Carollo, S. (2012). **Understanding oil prices: A guide to what drives the price of oil in today's markets**.
30. Zweifel, P., Praktijnjo, A., & Erdmann, G. (2017). **Energy economics: theory and applications**. Springer.

B:- Journals & Periodicals

1. Adler, M. D., & Treich, N. (2017). Utilitarianism, prioritarianism, and intergenerational equity: A cake eating model. *Mathematical Social Sciences*, 87, 94-102.
2. Asif, M., & Muneer, T. (2007). Energy supply, its demand and security issues for developed and emerging economies. *Renewable and sustainable energy reviews*, 11(7), 1388-1413.
3. Bardi, U., Höök, M., Feng, L., & Pang, X. (2010). Development of oil formation theories and their importance for peak oil. *Marine and Petroleum Geology*, 27(9), 1995-2004.
4. Basu, K. (2011). Understanding inflation and controlling it. *Economic and Political Weekly*, 46(41), 50-64.
5. Bluemle, J., & Manz, L. (n.d). The Origin of oil. *NDGS Newsletter*, 31(1), 3
6. Burrowes, A., Marsh, R., Evans, C., Teare, M., Ramos, S., Rahnema, F., & Harrison, P. (2009). *Alberta's Energy Reserves 2008 and Supply/Demand Outlook 2009– 2018*. Energy Resources Conservation Board, Government of Alberta: Calgary, Alberta, Canada, 220.
7. Chevillon, G., & Riffart, C. (2009). Physical market determinants of the price of crude oil and the market premium. *Energy Economics*, 31(4), 537-549.

8. Deshmukh, S. C., & Patil, V. A. (2013). Energy conservation and audit. *International Journal of Scientific and Research Publications*, 3(8), 1-5.
9. Economides, M. J., & Wood, D. A. (2009). The state of natural gas. *Journal of Natural Gas Science and Engineering*, 1(1-2), 1-13.
10. Edomah, N., Foulds, C., & Jones, A. (2017). Influences on energy supply infrastructure: A comparison of different theoretical perspectives. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 79, 765-778.
11. Ellabban, O., Abu-Rub, H., & Blaabjerg, F. (2014). Renewable energy resources: Current status, future prospects and their enabling technology. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 39, 748-764.
12. Ganda, F., & Ngwakwe, C. C. (2014). Role of energy efficiency on sustainable development. *Environmental Economics*, 5(1), 86-99.
13. Gold, T. (1993). The Origin of Methane (and Oil) in the Crust of the Earth. *USGS Professional Paper*, 1570, 1-27.
14. Haider, G. M. (2000). World oil reserves: problems in definition and estimation. *OPEC review*, 24(4), 305-327.
15. Hasanov, F. J., & Mikayilov, J. I. (2020). Revisiting Energy Demand Relationship: Theory and Empirical Application. *Sustainability*, 12(7), 2919.
16. Hecht, E. (2019). Understanding energy as a subtle concept: A model for teaching and learning energy. *American Journal of Physics*, 87(7), 495-503.
17. Hedberg, H. D. (1964). Geologic aspects of origin of petroleum. *AAPG Bulletin*, 48(11), 1755-1803.
18. Holditch, S. A., & Chianelli, R. R. (2008). Factors that will influence oil and gas supply and demand in the 21st century. *MRS bulletin*, 33(4), 317-323.

19. Kondili, E. (2010). Design and performance optimisation of stand-alone and hybrid wind energy systems. In Stand-alone and hybrid wind energy systems (pp. 81-101). Woodhead Publishing.
20. Krautkraemer, J. A., & Toman, M. (2003). Fundamental economics of depletable energy supply (No. 1318-2016-103082). Krautkraemer, J. A., & Toman, M. (2003). Fundamental economics of depletable energy supply (No. 1318-2016-103082).
21. Kutcherov, V. G., & Krayushkin, V. A. (2010). Deep-seated abiogenic origin of petroleum: From geological assessment to physical theory. *Reviews of geophysics*, 48(1).
22. Liu, B., & Geman, H. (2017). World coal markets: still weakly integrated and moving east. *Journal of commodity markets*, 5, 63-76.
23. Liu, Y. A., & Guan, X. (2003). Purchase allocation and demand bidding in electric power markets. *IEEE Transactions on Power Systems*, 18(1), 106-112.
24. Liu, Y., Failler, P., Peng, J., & Zheng, Y. (2020). Time-Varying Relationship between Crude Oil Price and Exchange Rate in the Context of Structural Breaks. *Energies*, 13(9), 2395.
25. Maboudian, E., & Seyyed Shokri, K. (2014). Revisiting Energy-GDP Nexus for the Selected Countries of the Middle East Region. *Iranian Economic Review*, 18(3), 103-113.
26. Mehrara, M., Jabalameli, F., & Mojab, R. (2013). The Role of Oil Revenue Shocks in Iranian Economy, A TVP-VAR Approach. *Iranian Economic Review*, 17(3), 43-52.
27. Mrabet, Z., Alsamara, M., Saleh, A. S., & Anwar, S. (2019). Urbanization and non-renewable energy demand: A comparison of developed and emerging countries. *Energy*, 170, 832-839.

- 28.** Mankiw, N. Gregory, Taylor, Mark P., Economics, Cengage Learning EMEA, 2006
- 29.** MacDonald, R. (2007). Exchange rate economics: theories and evidence. Routledge.
- 30.** Owen, N. A., Inderwildi, O. R., & King, D. A. (2010). The status of conventional world oil reserves—Hype or cause for concern?. *Energy policy*, 38(8), 4743-4749.
- 31.** Práválie, R., & Bandoc, G. (2018). Nuclear energy: between global electricity demand, worldwide decarbonisation imperativeness, and planetary environmental implications. *Journal of environmental management*, 209, 81-92.
- 32.** Razek, N. H., & Michieka, N. M. (2019). OPEC and non-OPEC production, global demand, and the financialization of oil. *Research in International Business and Finance*, 50, 201-225.
- 33.** Rehman, A. (2014). Relationship between energy prices, monetary policy and inflation; A case study of South Asian Economies. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 3(1), 43-58.
- 34.** Rosenberg, E., Lind, A., & Espegren, K. A. (2013). The impact of future energy demand on renewable energy production—Case of Norway. *Energy*, 61, 419-431.
- 35.** Scholtens, B. (2017). Natural Gas--Fuel for the 21st Century. *The Energy Journal*, 38(3), 237-239.
- 36.** Sharifi, R., Fathi, S. H., & Vahidinasab, V. (2017). A review on demand-side tools in electricity market. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 72, 565-572.
- 37.** Song, Y., & Wang, N. (2019). Exploring temporal and spatial evolution of global coal supply-demand and flow structure. *Energy*, 168, 1073-1080.

38. Sribna, Y., Trokhymets, O., Nosatov, I., & Kriukova, I. (2019). The globalization of the world coal market—contradictions and trends. In *E3S Web of Conferences* (Vol. 123, p. 01044). EDP Sciences.
39. Sutrisno, A., Nomaler, Ö., & Alkemade, F. (2021). Has the global expansion of energy markets truly improved energy security?. *Energy Policy*, 148, 111931.
40. Taiwo, S., Alagöz, M., & Erdoğan, S. (2020). Inflation, oil revenue, and monetary policy mix in an oil-dependent economy: empirical insights from the case of Nigeria. *International Journal of Business*, 7(2), 96-109.
41. Tissot, B. P., & Welte, D. H. (2013). *Petroleum formation and occurrence*. Springer Science & Business Media.
42. Villar, J. A., & Joutz, F. L. (2006). The relationship between crude oil and natural gas prices. *Energy Information Administration, Office of Oil and Gas*, 1-43.

C:- Thesis's & Studies

- 1- Bhattacharyya, S. C., & Timilsina, G. R. (2009). *Energy demand models for policy formulation: a comparative study of energy demand models*. World Bank Policy Research Working Paper, (4866).

ثالثاً: التقارير العربية والأجنبية:

1. *Flexibility in Natural Gas Supply and Demand*. by OECD.2002
2. International Energy Agency. (2013). *Resources to Reserves 2013: Oil, Gas and Coal Technologies for the Energy Markets of the Future*. OECD.
3. World Bank. (2020). *Iraq Economic Monitor, Spring 2020: Navigating the Perfect Storm (Redux)*.

4. Iraq's Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future. By IEA, Paris. 2019
5. Natural gas processing: the crucial link between natural gas production and its transportation to market. (2006), by James.Tobin.
6. Opec Annual Statistical Bulletin 2019
7. Putting a Price on Energy: International Pricing Mechanisms for Oil and Gas. by Energy Charter Secretariat. 2007
8. Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Reports, various publications.
9. تقرير اعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، (2011). الإتجاهات و التوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، مجلد 66(207) ،الدورة السادسة و الستون.
10. سجل تراخيص النفط والغاز في العراق الإتحادي 2020. دافينشي للإستشارات الإدارية المحدودة أعضاء مجموعة جينيف الدولية دافينشي للإستشارات الإدارية المحدودة أعضاء مجموعة جينيف الدولية، 2020.
11. قسم تقويم الاداء المتخصص. (2019). العراق. نتائج اعمال التدقيق التخصصي على شركة غاز الجنوب في استثمار الغاز للفترة 2015 ولغاية 2018/1/1. ديوان الرقابة المالية الإتحادي.
12. مرصد الأعمال الدولية. (2016). العراق . تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى العام 2025. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
13. هيئة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التقرير السنوي لعام 2018.
14. منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، بنك المعلومات، الموقع الإلكتروني.

رابعاً:- المواقع والمنصات الإلكترونية

1. <https://www.e-education.psu.edu>: Beginnings of a market to 1970. Beginnings of a Market to 1970 | EME 801: Energy Markets, Policy, and Regulation. (n.d.). Retrieved March 18, 2021.
2. <https://www.e-education.psu.edu>: Blumsack, Seth. (2020). Energy Markets, Policy, and Regulation.

3. <https://comitemeac.com> :*Quelle Est la consommation Mondiale d'énergie ?* Mobilisation environnement Ahuntsic-Cartierville (MEAC). (2017, March 16). Retrieved October 18, 2021.
4. <http://naturalgas.org>: Natural Gas Demand, (September 20, 2013). by natgas. Retrieved August 20, 2021.
5. <http://fcds.com/economical> : الجبوري، حامد عبد الحسين. (2020). دور النفط في الاقتصاد العراقي - مالياً وتجاريًا وإنتاجياً، مركز الفرات.
6. <https://www.aa.com> : يوسف، عارف. (2018). العراق يصدر 30 شحنة غاز سائل ومكتفات بالربع الأول من 2018. وكالة الاناظول الإخبارية.
7. <https://m.ahewar.org> : المرسومي، نبيل جعفر. (2018). مستقبل الطاقة في العراق، الحوار المتمدن.
8. <https://www.aljazeera.net> : الدباغ، أحمد. (2020). تبيذير لموارد العراق.. تعرف إلى ثاني أكبر دولة مبددة للغاز الطبيعي في العالم، الجزيرة نت.
9. <https://www.ahewar.org> : الغاز الطبيعي العراقي: هدرٌ أم استغلال لمصلحة الوطن؟ (2010، تموز 20) زيني، محمد علي. استرجع في ()، الحوار المتمدن-العدد: 3069.
10. <http://iraqieconomists.net> : الإطار النظري للسياسة النقدية: المفاهيم، والأدوات، وآليات الانتقال. (11 August, 2015) حاتم، حاتم جورج. استرجع في (2021، شباط 8)، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
11. <https://oapecorg.org/ar> : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروول، بنك المعلومات.
12. <https://www.eia.gov> U.S. Energy Information Administration - EIA - Independent Statistics and Analysis
13. <https://www.iea.org> Data & Statistics. IEA

الملاحق

ملحق رقم (1) عوائد النفط الخام بالدولار وبالدينار العراقي ومعدلات التغير في عوائد النفط الخام خلال المدة 2004-2020

السنوات	عوائد النفط بالدولار (الف دولار)	اسعار الصرف في النافذة	عوائد النفط بالدينار العراقي	معدلات تغير في عوائد النفط
2004	17,663,625	1453	25665247125.0	-----
2005	23,400,144	1469	34374811536.0	33.94
2006	30,565,663	1467	44839827621.0	30.44
2007	40,013,465	1255	50216898575.0	11.99
2008	59,564,902	1193	71060928086.0	41.51
2009	41,343,250	1170	48371602500.0	-31.93
2010	52,206,294	1170	61081363980.0	26.28
2011	82,987,613	1170	97095507210.0	58.96
2012	94,032,633	1166	109642050078.0	12.92
2013	89,214,446	1166	104024044036.0	-5.12
2014	84,129,868	1166	98095426088.0	-5.70
2015	49,058,188	1167	57250905396.0	-41.64
2016	43,622,928	1182	51562300896.0	-9.94
2017	59,560,340	1184	70519442560.0	36.77
2018	83,877,776	1183	99227409008.0	40.71
2019	78,527,064	1182	92818989648.0	-6.46
2020	41,755,942	1192	49773082864.0	-46.38

ملحق رقم (2) عوائد الغاز الطبيعي بالدولار و بالدينار العراقي ومعدلات التغير في عوائد الغاز الطبيعي خلال المدة الشهرية 2018-2020

الأشهر	عوائد الغاز بالدولار	اسعار الصرف في النافذة	عوائد الغاز بالدينار	معدلات تغير في عوائد الغاز
Jan,2018	\$23,338,077	1,184	27632.280	-----
Feb,2018	\$29,329,121	1184	34725.680	.26
Mar,2018	\$33,998,561	1184	40254.300	.16
Apr,2018	\$32,652,251	1183	38627.610	-.04
May,2018	\$39,608,540	1182	46817.290	.21
Jun,2018	\$30,586,972	1182	36153.800	-.23
Jul,2018	\$31,335,279	1182	37038.300	.02
Aug,2018	\$29,074,511	1182	34366.070	-.07
Sep,2018	\$45,338,224	1182	53589.780	.56
Oct,2018	\$24,363,392	1182	28797.530	-.46
Nov,2018	\$21,341,801	1182	25226.010	-.12
Dec,2018	\$20,692,638	1182	24458.700	-.03
Jan,2019	26413469.69	1182	31220.720	.28
Feb,2019	28345205.27	1182	33504.030	.07
Mar,2019	24309038.28	1182	28733.280	-.14
Apr,2019	27520967.38	1182	32529.780	.13
May,2019	30412610.5	1182	35947.710	.11
Jun,2019	15709998.26	1182	18569.220	-.48
Jul,2019	30345043.53	1182	35867.840	.93

.21	43377.800	1182	36698645.64	Aug,2019
-.77	9872.660	1182	8352504.96	Sep,2019
1.56	25298.920	1182	21403486.30	Oct,2019
-.10	22786.770	1182	19278147.56	Nov,2019
.22	27717.670	1182	23449803.7	Dec,2019
-.29	19633.630	1182	19633.63	Jan,2020
-.01	19478.590	1,182	19478.59	Feb,2020
-.45	10773.920	1,182	10773.92	Mar,2020
.54	16600.700	1,182	16600.70	Apr,2020
.03	17105.800	1,182	17105.80	May,2020
-.62	6538.950	1,182	6538.95	Jun,2020
3.86	31798.790	1,182	31798.79	Jul,2020
-.29	22527.210	1,182	22527.21	Aug,2020
-.26	16601.130	1,182	16601.13	Sep,2020
-.81	3212.190	1,182	3212.19	Oct,2020
3.36	14002.340	1,182	14002.34	Nov,2020
.92	26941.310	1,304	26941.31	Dec,2020

ملحق رقم (3) نشر لغة البرمجة الخاصة بتأثير عوائد الطاقة على موقع الشركة الامريكية

<https://www.mathworks.com>

☰

☰

File Exchange

File Exchange
🔍

New Version
Connect this to GitHub
Delete



Effect of Energy Revenues Calculator

version 1.0.0 (18 KB) by Ali Saeed

Find the interactive relationship between energy revenues and monetary policy variables for the period from 2004 to 2020.

★★★★★ (0)

1 Download

Updated 09 Dec 2021

[View License](#)

✕ Unfollow
Download

Overview
Functions
Reviews (0)
Discussions (0)

The goal of this work is:

- Find the interactive relationship between energy revenues and monetary policy variables for the period from 2004 to 2020.
- Easy account and use the resolution software at work.
- Possibility to replace input easily.
- Recruitment of modern science in traditional statistics.

Cite As

Ali Saeed (2021). Effect of Energy Revenues Calculator (<https://www.mathworks.com/matlabcentral/fileexchange/103295-effect-of-energy-revenues-calculator>), MATLAB Central File Exchange. Retrieved December 9, 2021.

MATLAB Release Compatibility

Created with R2015a
Compatible with R2010a to R2021a

Platform Compatibility

Windows macOS Linux

Tags

economy ✕
energy ✕
iraq ✕
monetary policy ✕
oil ✕

Poll

Which toolbox would be most useful if you were stranded on a deserted island?

- Satellite Communications Toolbox
- Mapping Toolbox
- Signal Processing Toolbox

ملحق رقم (4) استحصال الموافقة من قبل شركة تسويق النفط الخام والغاز الطبيعي، لإطلاق البيانات الخاصة بالدراسة.

العدد:- ٣١٢
التاريخ:- ٢٠٢١/٠٦/١٨



شركة تسويق النفط
الهيئة الإدارية
قسم إدارة الموارد البشرية

09.06.21 002517

هيئة تسويق النفط الخام والغاز

م/تسهيل مهمة

إشارة الى مذكرتيكم المرقمتين ١٦٥ في ٢٠٢١/١/٢٨ و ٢٢٦ في ٢٠٢١/٢/١٠
نرافق لكم نسخ مصورة من كتب وزارة النفط -مركز البحث والتطوير النفطي المرقمة ١٧٦٣
في ٢٠٢١/٥/٣٠ و ١٧٧٢ و ١٧٧٣ في ٢٠٢١/٥/٣١ والمتضمنة موافقة السيد وكيل الوزارة
رئيس لجنة إطلاق المعلومات على تسهيل مهمة الطلبة المدرج أسماؤهم ادناه.
لإجراء اللازم من قبلكم حسب التعليمات الواردة بشأنهم، مع التقدير...

المرفقات:-
الكتب اعلاه

ت	اسم الطالب	الجامعة	عنوان البحث
١	علي جاسم راضي	الجامعة المستنصرية	التكاليف الاقتصادية والبيئية لاستهلاك وقود البنزين بعد عام ٢٠٠٤
٢	زمن محمد عبد الحسين	جامعة كربلاء	أسعار الطاقة وأثرها على القطاع النقدي (٢٠٢٠-٢٠١٨)
٣	علي سعيد نور	جامعة كربلاء	عوائد الطاقة وتأثيرها على السياسة النقدية في العراق للفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

تم تزويد الطالب علي سعيد نوري بالبيانات
المطلوبة كإعانة من قبل السيد مدير

فالح حازم رفعت
مدير إدارة الموارد البشرية
١٤٢١١٦٤٢

حامد حنون الكعبي
مدير الهيئة الادارية

هـمـام امـريـحـا
الوحدة الادارية

١- التنبؤ مع قسم ادارة الموارد البشرية
٢- متابعة مع الطلبة اعلاه لغرض مقابلتهم
او الاتصال بهم لغرض مقابلتهم

صورة منه الى:-
قسم إدارة الموارد البشرية للمتابعة

احمد ساسي ٠٧/٠٦/٢٠٢١

محمد حازم

Abstract

Iraq is a classic example of the contradiction between the abundance of natural resources and the distortion of the results of economic development and the development of the financial and monetary structure, and despite the fact that Iraq is the fifth in the world in crude oil reserves, at a rate of 11.3%, and the fourth in the Arab world with reserves of natural gas, which represents 1.9 of the world's proven reserves, in addition to that Iraq is the second largest crude oil producer in the Organization of Petroleum Exporting Countries (OAPEC), with 14.21% of the reserves of the exporting countries, in the midst of all this abundance of natural energy resources, but the economic policies concerned with the energy file in Iraq have largely failed to improve To the level of expectations and ambitions, and it is still based on the unilateral economic system without developing or investing the returns from the energy sectors to serve the public interest. Global price changes in energy markets. Out of the great importance that the Iraqi energy sector enjoys, the study aimed to know the impact of energy revenue shocks on the monetary policy variables of Iraq, by measuring the correlation and impact between Iraqi energy revenues represented by the independent variables of the study (oil and gas), and monetary policy variables. And represented by the dependent variables, which include money supply in terms of the first and second concepts, inflation and exchange rates in the parallel market, then interest rates on deposits for a period of six months and interest rates on savings deposits for banks operating in Iraq, depending on the data of the study, which includes (17) years for crude oil revenues, and (36) months for natural gas revenues, by using a set of standard analyzes by means of statistical programs (SPSS20) and (EXCEL), as well as using the special software language (MATLAB), in light of which the researcher was able to design a special software language to measure the impact of energy returns In its general sense, any of the economic variables that the researcher wishes to study, such as monetary, financial and economic. The study reached a set of results, the most

important of which is (there is a strong direct correlation and impact between Iraqi oil revenues and money supply in the narrow sense and the broad sense), which is consistent with the logic of economic theory in rentier countries, where the statistical results indicate that the hypotheses had a statistical significance when The level of morale used (5%). The study also found a strong inverse relationship between natural gas revenues and money supply in the concept of narrow and broad, which is contrary to the directions of economic theory, which indicates a defect in the wrong energy policy pursued by the state in managing the natural gas file, and this is what makes it conflicting and contradictory. With revenues from the export of natural gas. The study recommended the necessity of following a solid economic and administrative energy policy that would modify the problems occurring in the Iraqi energy sector in general and the natural gas sector in particular, considering it an important second outlet, diversifying the source of income for Iraqi revenues.

Key terms: energy yields, money supply, inflation, exchange rates, interest rates.

The Republic of Iraq
Ministry of higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Department of Banking and Financial Sciences



Effect of energy revenues on monetary policy variables in Iraq

A record study 2000-2020

Thesis submitted to the Board of the College of
Administration and Economics / University of Kerbala,
which is part of the requirements for obtaining a master's
degree in financial and banking sciences

Progressed by

Ali saeed Noor AL-Talkani

Supervisor by

A.P

Hashem Jabbar AL-Husseini

2022

1443